المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

من مواد العدد :

التكوين الاقتصادى والاجتماعى وهدر الموارد :
حالة القرية المصرية

هدر وسوء استخدام الأرض ودور السياسة الزراعية

تطور علم الاجتماع فى تركيا

باللغة الانجليزية

التنمية والتحضر : حالة الوادى الجديد



مؤتمرات

رسائل جامعية

عرض كتب

المجلد السادس والعشرون سبتمبر ١٩٨٩ العدد الثالث

المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك - القاهرة

رئيس التحـرير

دكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

دكتور عزت حجازى

قواعـد النشر

١ - المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ - يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية من المركز قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ - يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحتين .

٥ - يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

- ثمن العدد الواحد (فى مصر) جنيه واحد (وخمسة دولارات للخارج)
قيمة الاشتراك السنوى (فى مصر) جنيهان (وعشرة دولارات للخارج) .
- وتكون المراسلات علي العنوان التالي :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر .

المجلد السادس والعشرون   سبتمبر ١٩٨٩   العدد الثالث

رقم الايداع ١٦٥ / ١٩٨٨   دار الطباعة الحديثة ت : ٩٠٨٣١٨

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد السادس والعشرون سبتمبر ١٩٨٩ العدد الثالث

مواد العدد

الصفحة

الصفحة

بحوث ودراسات :

التكوين الاقتصادي - الاجتماعي وهدر الموارد(★)
دراسة لحالة القرية المصرية(١)

صلاح الدين منسي محمد(★★)

هذه محاولة للتعرف على العلاقة بين التكوين الاقتصادى - الاجتماعى للمجتمع وبين الاستخدام الامثل للموارد او هدرها . فمن المعروف ان نجاح المجتمع فى تحقيق اهدافه يتوقف على قدرته على احداث المواءمة والانسجام بين موارده المختلفة - المادية والبشرية -، وبالتالى قدرته على استيعاب واستخدام مظاهر القوة داخله من أجل تحقيق التقدم بما يحقق الرفاهية لاعضائه .

وهذا يعنى ان التكوينات الاقتصادية - الاجتماعية(٢) لا تتماثل فى قدرتها على الاستغلال الامثل للموارد . فهناك تكوينات تستطيع ان تحقق ذلك ، وهناك تكوينات لا تستطيع ، بل على العكس تساعد هذه التكوينات - من خلال آلياتها وقوانينها - على هدر هذه الموارد . ويتوقف الامر بالطبع على طبيعة هذه التكوينات وعلى طبيعة مكوناتها .

الاطار النظرى والمنهجي للدراسة :

١ - **الاطار النظرى** : تنطلق هذه الدراسة من بعض مقولات المادية

(★) احد التقارير الفرعية للجنة دراسة «هدر امكانات الارض والمياه فى القرية» ، والتى شكلت فى قسم بحوث الجريمة بالمركز ، باشراف أ . د . سهير لطفى ، فى اطار بحث مستقبل القرية المصرية ، الذى يجرى بواسطة فريق بحث بأشراف أ . د . عبد الباسط محمد عبد المعطى .

(★★) دكتوراه فى علم الاجتماع ، استاذ علم الاجتماع المساعد ، كلية الأداب ، جامعة الزقازيق .

التاريخية ، وبشكل خاص ما يتعلق بالعلاقة بين البناء التحتى للمجتمع وطبيعة السلطة الحاكمة ونوعية القوانين التى تصدرها هذه السلطة . كما تعتمد ايضا على بعض مقولات نمط الانتاج الآسيوى لفهم العلاقة بين القرية والدولة .

٢ - **هدف الدراسة** : والهدف من الدراسة هو محاولة الاجابة على سؤال : هل تؤثر طبيعة التكوين الاقتصادى - الاجتماعى على قدرة المجتمع فى استغلال او اهدار موارده المتاحة ؟ واذا كانت الاجابة بنعم ، فما تأثير التكوين الاقتصادى - الاجتماعى المصرى على موارد القرية المصرية ؟.

٣ - مفاهيم الدراسة :

(أ) التكوين الاقتصادى - الاجتماعى :

دون الدخول فى تفصيلات او جدل نظرى ، نعتقد ان التكوين الاقتصادى - الاجتماعى هو وحدة اجتماعية تضم مجموعات كبيرة من الناس يتفاعلون مع بعضهم ويرتبطون بشبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية بمعناها الواسع ، ويمارسون هذه العلاقات داخل مجموعة من النظم الاقتصادية والسياسية والثقافية والتشريعية ... الخ ، ويحاولون من خلال هذا التكوين تحقيق اهداف ومصالح متنوعة ، ويلتزمون فى ذلك بمجموعة من القواعد والضوابط التى يحددها التكوين.وتتحدد طبيعة التكوين من خلال عناصر اساسية اهمها :

أ - اسلوب الانتاج السائد او المسيطر وهو جماع قوى وعلاقات الانتاج السائدة فى المجتمع . ويمثل اسلوب الانتاج هذا البناء التحتى او الاساس الاقتصادى للتكوين .

ب - البناء الطبقى ، وبصفة خاصة الطبقة او الطبقات المسيطرة اقتصاديا - وبالتالى سياسيا - والتى تمثل السلطة الفعلية فى اتخاذ القرارات داخل التكوين .

جـ - مجموعة القوانين والتشريعات والسياسات والقيم التى تفرضها الطبقة الحاكمة . وتمثل ، بالاضافة الى الايديولوجيا ، البناء الفوقى للتكوين ، والذى يدافع عن مصالح الطبقات المسيطرة داخل التكوين ويعمل على تبرير وجوده .

ولقد عرف المجتمع الانسانى عددا من التكوينات الاجتماعية التى يمثل كل منها حقبة تاريخية معينة فى تاريخ تطور الانسانية ، بدءا من التكوين البدائى – ومرور بالعبودى ، والاقطاعى ، والرأسمالى – حتى التكوين الاشتراكى .

ويقسم بعض علماء الاجتماع هذه التكوينات الى تكوينات عدائية واخرى غير عدائية . وتتوقف عدائية التكوين او عدم عدائيته على شكل العلاقات الانتاجية والموقف من ملكية ادوات الانتاج والبناء الطبقى داخل التكوين .

وطبقا لذلك فان التكوينات الاجتماعية العدائية تتميز بعدم مشاركة ابناء المجتمع فى ملكية ادوات الانتاج ، وبالتالى انقسام المجتمع الى طبقتين اساسيتين : طبقة تملك وطبقة لا تملك . وتصبح العلاقات الاجتماعية بين هاتين الطبقتين علاقات صراع وتشاحن وعداء ، حيث تحاول كل منهما ان تحقق مصالحها على حساب الاخرى . ويتمثل هذا النوع من التكوينات فى التكوينات العبودية والاقطاعية والرأسمالية .

اما التكوينات غير العدائية فهى التى تتسم بمشاركة كل ابناء المجتمع فى ملكية ادوات ووسائل الانتاج ، وبالتالى ينتفى الاستغلال ويصبح هدف المجتمع هو تحقيق مصالح كل مالكى ادوات ووسائل الانتاج . وتتحقق هذه المصالح من خلال العلاقات الودية والتعاونية بين المجتمع ، التى تعمل على الاستغلال الامثل لموارد المجتمع المادية والبشرية . ويتمثل هذا النوع من التكوينات قديما فى المجتمع البدائى وحديثا فى المجتمع الاشتراكى .

اما التكوين الرأسمالى فلم يختلف عن الاسس التى تحكم التكوينات العدائية من حيث البناء الطبقى وعلاقات الملكية ، وان اختلف فى شكل الاقتصاد وفى شكل العلاقات الانتاجية .

فطبقيا ، ينقسم الى طبقتين : طبقة الرأسماليين وطبقة العمال . ومن حيث علاقات الملكية فان الطبقة الرأسمالية تحتكر ملكية وسائل الانتاج؛ ويحرم من ذلك الطبقة العاملة التى تنتج قوة العمل اللازم لانتاج السلع ، والتى تمثل غالبية المجتمع . وعلى عكس التكوينات السابقة؛ يتسم التكوين الرأسمالى بأن الهدف الأساسى من الانتاج هو انتاج السلع من اجل البيع والشراء ، وليس

من اجل أشباع الحاجات . وبالتالى يصبح الربح – وليس اشباع حاجات الناس – هو المحدد الاساسى لعملية الانتاج سواء من حيث نوعه أو كميته . ولهذا اذا لم يحقق مشروع ما الربح لصاحبه ، فانه لايجد مبررا لاستخدام امواله فى هذا المشروع ، حتى لو كان يحقق اشباعا لحاجات الناس . فالمهم هو تحقيق الربح .

وطالما ان الانتاج الرأسمالى انتاج سلعى من أجل البيع والشراء ، وان الربح هو المحدد الرئيسى للانتاج ، فان مالكى المشروعات يدخلون مع بعضهم البعض فى انماط من العلاقات التنافسية الحادة ، التى تتحول بعد فترة الى علاقات احتكارية ، حيث ينتصر الاقوى فى المنافسة ، وبالتالى يفرض سيطرته على الآخرين ويحولهم الى عمال يعملون لديه بعد أن كانوا أصحاب مشروعات . ومن خلال هذه العمليات تتكون الاحتكارات الاقتصادية الكبيرة التى تسيطر تماما على السوق ، وتتحكم فى رغبات المستهلكين ، وتحدد الثمن الذى تريده هى للسلعة .

ويتسم التكوين الاجتماعى الرأسمالى بوجود انماط كثيرة من التناقضات التى تحكم حركته .

وهذه التناقضات ، سواء منها الداخلى او الخارجى ، قد لعبت دورا هاما فى اهدار كثير من الموارد ، سواء داخل المجتمع الرأسمالى نفسه او داخل الدول النامية ، نتيجة للعلاقات غير المتكافئة والمنافسة غير العادلة بين الدول الرأسمالية والدول النامية والتى عوقت تطوير هذه الدول وتقدمها . أو داخل المجتمع الدولى كله ، مثل الحروب المتعددة ، العالمى منها والمحلى. وكان يمكن ان تتحول هذه الموارد المهدرة فى مسائل الاستغلال والحروب ان تكون قاعدة صحيحة لحياة سعيدة للمجتمع الانسانى كله .

أما التكوين الاجتماعى الاشتراكى فهو ، على خلاف التكوينات العدائية السابقة ، يتسم بنمط جديد من العلاقات الانتاجية والطبقية .

وفى ظل المجتمع الاشتراكى ، وبسبب طبيعة التكوين الاشتراكى ، فان علاقات الصراع والتناقض تتوارى ليحل محلها علاقات الصداقة والتعاون

بين العمال والفلاحين والمثقفين ، ويصبح العمل هو الاساس فى عملية توزيع الدخل ، ويقل الى حد بعيد مظاهر هدر الموارد حيث يصبح الانسان هو سيد نفسه ، الذى يخطط – من خلال التنظيمات المختلفة – لمستقبله ومستقبل الآخرين معه .

وهكذا ، ومن خلال الاستعراض السابق للتكوينات الاجتماعية ، يمكن القول ان التكوينات الاجتماعية العدائية تساعد على مزيد من هدر الموارد . وتتمثل مظاهر هذا الهدر فيما يلى :

١ – علاقات الملكية التى تسمح لقلة ان تملك ادوات الانتاج ووسائله وتحرم الاغلبية من ذلك ، وبالتالى تحصل هذه القلة على النصيب الاكبر من عائد عملية الانتاج ، على الرغم من مساهمتها المحدودة فى عملية الانتاج ، فى الوقت الذى يحصل فيه المنتجون الحقيقيون على نسبة ضئيلة جدا من عائد عملهم .

٢ – ويترتب على ذلك شعور المنتجين باغترابهم عن ادوات انتاجهم ، وبالتالى يضعف الدافع المعنوى والمادى لزيادة انتاجهم لاحساسهم ان عائد عملهم يعود على غيرهم .

٣ – ويساعد على ذلك العلاقات الطبقية التى تقوم على سيطرة طبقة على بقية الطبقات من خلال تملكها لوسائل الانتاج وبالتالى سيطرتها السياسية ، وحصولها على فائض القيمة لمصالحها دون مراعاة مصالح الطبقات الاخرى ، مما يزيد من علاقات التناقض والصراع بينهما ، وبالتالى يفقد المجتمع جزءا كبيرا من جهود اعضائه فى الصراعات المستمرة بين المالكين وغير المالكين .

٤ – سيطرة طبقة المالكين على موارد المجتمع مما يجعلها فى خدمة هذه الطبقة دون غيرها ، وبالتالى يكون هدف هذه الطبقة هو العمل على اشباع حاجاتها فقط واهمال حاجات بقية المجتمع ، مما يحرم المجتمع من ثمرة انتاجه ويقلل من امكانية الافادة من هذا الناتج من أجل تقدم المجتمع كله بل والمجتمع الانسانى نفسه .

٥ – علاقات الاستغلال التى يرزح تحتها المنتجون وتجعلهم فى وضع اقرب الى وضع العبيد ، مما يفقد المنتج الرغبة فى البحث عن امكانية تطوير المجتمع ، لانه يشعر انه ليس حرا فى اختيار افعاله والتعبير عنها .

ب – هدر الموارد :

ونقصد به عدم الاستغلال الامثل للموارد وتبديدها ، مما يؤثر على قدرة المجتمع على اشباع حاجات افراده وتحقيق التقدم لهم .

ونحن نعتقد ان مظاهر الهدر داخل المجتمع متعددة . فهناك الهدر الصناعى ، الذى يتمثل فى زيادة النفايات والعوادم سواء فى المادة الخام او المنتج النهائى.كما تتمثل فى هدر القدرة الانتاجية حيث ان اغلب المصانع لايتم تشغيلها بكامل طاقاتها الانتاجية . وهناك الهدر التجارى الذى يتمثل فى زيادة المخزون من السلع دون تصريف،سواء بسبب تغير الأذواق او بسبب انعدام الدعاية المناسبة او بسبب ارتفاع الاسعار او المنافسة غير المتكافئة مع السلع المستوردة .

كما يمكن اعتبار النظام الطبقى نفسه نوعا من انواع الهدر . فالنظام الطبقى يعنى ان طبقة أو اكثر لها امتياز الحصول على فائض العمل مقابل ملكيتها لوسائل الانتاج . وتستخدم هذه الطبقة او الطبقات هذا الفائض فى تكديس الثروة الذى يتحول الى سلوك اجتماعى وإقتصادى ، مما يؤثر على تحول هذه الثروة الى تراكم رأسمالى انتاجى . وهذا الهدر الطبقى لايرتبط فقط بالنظام الرأسمالى ، بل تتسم به بعض النظم الاخرى ، مثل القياصرة وبعض الخلفاء والباباوات والمماليك وافراد العائلة المالكة كما اتسم به عدد من المنتفعين من ثورة يوليو فى مراحلها المختلفة .

كذلك هناك مظاهر أخرى للهدر ، منها ما نراه من انفاق بذخى لدى بعض المسئولين – ما يتعلق بتأثيث المكاتب وشراء السيارات الفارهة والبذخ فى الولائم الرسمية وغير الرسمية والدعاية فى الصحف ، وما إلى ذلك :

ومع أهمية المظاهر السياسية للهدر ، الا أننا ، وبسبب طبيعة هذه الدراسة ، سنركز على مظاهر الهدر فى القرية المصرية، وبشكل خاص ما يتعلق بالمسألة الزراعية. وعلى ضوء ذلك فاننا نعتقد ان اهم مظاهر الهدر فى القرية المصرية هى:

أ - تجريف الارض الزراعية، مما يفقدها القدرة على الانتاج.

ب - تبوير الارض الزراعية من اجل تحقيق دخل اكبر من خلال المضاربة عليها.

جـ - استقطاع اجزاء من الاراضى الزراعية المنتجة او الصالحة للزراعة من اجل اقامة مساكن ومنشآت صناعية او تجارية او خدمية عليها.

د - تفتيت الارض الزراعية واستخدام المزارع القزمية ، مما يعوق عملية ميكنة الزراعة ويؤدى الى فقد جزء من الاراضى وانخفاض الانتاج والانتاجية .

هـ - تلوث التربة من بقايا المبيدات ومخلفات المصانع.

و - تدهور خصوبة الارض.

ز - الهجرة المستمرة للعمالة الزراعية وهجر العمل الزراعى.

الاطار المنهجى : سنستخدم فى هذه الدراسة مجموعة من الاساليب المنهجية التى نعتقد انها تساعدنا فى التعرف على علاقة التكوين الاجتماعى - الاقتصادى بهدر الموارد فى القرية المصرية . وهذه الاساليب هى :

١ - الاسلوب المقارن: وذلك من خلال مقارنة التكوين الاجتماعى - الاقتصادى فى الستينات بنظيره فى السبعينات، وعلاقة كل منهما بعملية استغلال الموارد او هدرها.

٢ - تحليل المضمون لاهم القوانين والتشريعات التى صدرت خلال الفترتين، والمتعلقة بالريف المصرى بشكل عام والزراعة بشكل خاص.

٣ - استخدام الاحصائيات والبيانات المتاحة.

٤ – التحليل السسيولوجى للمعطيات التاريخية .

وسيتم كل ذلك فى اطار تداخل وترابط منهجى بين الوسائل المختلفة ، من خلال رؤية تحليلية للوقائع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والريف المصرى خلال فترتى الدراسة (الستينيات والسبعينيات).

مدخل الدراسة :

لانستطيع ان نفهم العلاقة بين التكوين الاجتماعى الاقتصادى وهدر الموارد فى الريف المصرى الا على ضوء حقيقتين اساسيتين تمثلان مدخلا طبيعيا لفهم التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى بشكل عام والريف المصرى بشكل خاص :

الحقيقة الأولى هى دور الدولة المتعاظم فى حياة المجتمع المصرى[٣] . فمن المعروف تاريخيا ان المجتمع المصرى يتسم بوجود دور متميز للدولة منذ اقدم العصور.وهذا الدور المتميز يستند الى بعض الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الضرورة الأولى : هى اعتماد الزراعة فى مصر على نظام الرى الصناعى . ومن هنا نشأت ضرورة وجود ادارة مركزية تعمل على تنظيم الرى والزراعة . ولما كانت الزراعة هى النشاط الاساسى فى المجتمع المصرى القديم ، فان ذلك استدعى ان تتولى الدولة بنفسها – من خلال اجهزتها المختلفة – عملية تنظيم الرى والزراعة ، ومن ثم تنظيم المجتمع المصرى كله .

الضرورة الثانية : هى موقع مصر الجغرافى الذى جعلها مطمع للغزاة باستمرار . ومن هنا تأتى ضرورة ان تتولى الدولة المركزية مهمة الدفاع وحماية مصر من اطماع الغزاة .

وهكذا عرفت مصر منذ اقدم العصور الدولة المركزية التى هيمنت على المجتمع المصرى كله اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، وميزت التكوين الاجتماعى – الاقتصادى للمجتمع المصرى . فالدولة هى المالك الوحيد للارض،وبالتالى تنتفى الملكية الفردية حتى نهاية القرن التاسع عشر ، ويصبح الافراد فى مواجهة الدولة كالعبيد فى مواجهة سيدهم بالرغم من انهم

فى مواجهة بعضهم البعض احرار . والدولة هى التى تحمى الشعب من الغزاة فى الخارج ، وتحافظ على الامن فى الداخل فى مقابل قيامها بجباية الضرائب المتنوعة من الشعب واستخدامه فى العمل فى المشروعات العامة سخرة . وكلما تعقدت الحياة الاجتماعية كلما زاد تدخل الدولة وهيمنتها . لذلك يعتقد كثير من العلماء والباحثين – اعتمادا على دور الدولة المتميز وانتفاء الملكية الفردية للارض – ان التكوين الاجتماعى – الاقتصادى فى مصر منذ عهد الفراعنة وحتى نهاية القرن ١٩ كان تكوينا آسيويا يسيطر عليه اسلوب الانتاج الاسيوى(٤).

وفى تقديرنا ان سلطة الدولة ارتبطت بالطبقة او الطبقات المسيطرة فى كل فترة تاريخية محددة ، وبالتالى كانت الدولة تعبيرا عن مصالح هذه الطبقات،ولم تكن مؤسسة محايدة تعلو فوق الطبقات.

ولقد ترتب على هذا الدور المتميز للدولة ، ان الدولة لعبت الدور الاساسى فى عمليات التغير الهامة التى طرأت على المجتمع المصرى ، حيث كانت فى احيان كثيرة تفرض التغير على المجتمع دون ان تتوفر الشروط الموضوعية لهذا التغير ، معتمدة فى ذلك على قوة اجهزتها وبشكل خاص اجهزة القمع فيها : الجيش والبوليس . ولذلك كان كثير من التجارب يفشل بسبب بعده عن الجماهير كاداة هامة من ادوات التغير .

وهكذا تتحدد علاقة الدولة بالجماهير فى مصر فى كونها علاقة عدم ثقة وربما كراهية ، لكنها فى نفس الوقت علاقة خوف على الحاضر والمستقبل . فالدولة هى التى تملك فى يدها مفاتيح الحياة ، سواء أكانت الارض حتى أيام محمد على ، أو الأرض والمصانع ودواوين الحكومة فى عهد محمد على ، أو القطاع العام والحكومى بعد ثورة يوليو وحتى الآن.

الحقيقة الثانية . هى علاقة القرية بالمدينة : فنحن لانستطيع ان نفهم علاقة التكوين الاجتماعى – الاقتصادى المصرى بهدر الموارد دون فهم طبيعة العلاقة بين القرية والمدينة فى مصر . ذلك لان الاجراءات التى تنفذ فى الريف يتم اتخاذها واقرارها داخل المدينة مركز السلطة الحاكمة . وعادة ما تتم

هذه الاجراءات من خلال السلطة الادارية فى المدينة بعيدا عن المنتجين المباشرين فى الريف ، الا فى حالات نادرة .

وتتحدد طبيعة العلاقة بين القرية والمدينة من طبيعة التكوين الاجتماعى – الاقتصادى . فاذا كان التكوين الاجتماعى – الاقتصادى تكوينا عدائيا،يقوم على الاستغلال والتسلط والقهر من قبل الطبقة المسيطرة على جماهير الشعب ، واذا كان هذا التكوين يقوم على تقسيم طبقى حاد يدفع الى صراع طبقى واجتماعى ، واذا كان هذا التكوين فى توجهاته وسياساته منحازا للاغنياء على حساب الفقراء ، فان العلاقة هنا تصبح علاقة تناقضية عدائية ، ويتحدد دور المدينة هنا فى استنزاف الفائض الاقتصادى وفائض العمل فى الريف وتعبئته للمدينة وسكانها . وهذه العلاقة تميز كل التكوينات الطبقية العدائية ، وهى التكوينات العبودية والاقطاعية والرأسمالية . اما اذا كان التكوين الاجتماعى يقوم على علاقات التعاون والصداقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة والطبقات ، ويسعى الى التنمية الشاملة للمجتمع ريفه وحضره من خلال وحدة تجمع كل المنتجين عمالا وفلاحين ، فان العلاقة بين القرية والمدينة تصبح علاقة صداقة ، وتعمل المدينة فى هذا التكوين على الاخذ بيد الريف والارتقاء به من أجل الغاء التمايز بين الريف والمدينة . وهذا ما يميز التكوين الاجتماعى – الاقتصادى الاشتراكى .

ويلاحظ ان تعبئة الفائض من القرية للمدينة يأخذ شكلين ، هما[٥] :

أ – التدفقات السلعية التى تتم من خلال السوق . وهى تدفقات السلع والتدفقات المالية وتدفقات التجديدات – اى استخدام الاختراعات فى حل مشكلات الانتاج - ويدخل فى التجديدات ايضا التجديدات التنظيمية ، وهى ذات اهمية خاصة فى ضمان تبعية الريف للمصالح السائدة فى المدينة ، مثل اشباع نمط تنظيمى يتمثل فى نوع الجمعيات التعاونية او بنوك القرية يمكن من خلالها تعبئة الفائض الى المدينة .

ب – التدفقات غير السلعية ، مثل التدفقات الثقافية والايديولوجية ، كالتعليم ببرامجه واهدافه ومناهجه ، ومثل الكلمة المكتوبة والمسموعة ،

وتدفقات القرارات السياسية (مثل تحديد اسعار السلع ، والضرائب ، والسياسات الزراعية ، وغيرها) .

وبشكل عام فان علاقة المدينة المصرية بالقرية كانت ومازالت علاقة سيطرة واستغلال وقهر ، حيث استغلت المدينة كونها مركزا اداريا وسياسيا واقتصاديا فى فرض سيطرتها على القرية . وقد يتمثل هذا الاستغلال فى انتزاع الفائض الاقتصادى من القرية وتعبئته للمدينة،من خلال الضرائب وفرق الاسعار (بين السلع الزراعية والصناعية) وانتزاع فائض العمل من خلال السخرة – حتى الغائها –.وقد انعكس ذلك فى استئثار المدينة بكل مظاهر التقدم مع بقاء الريف فى حالة من التخلف الدائم(٦) .

ومن البديهى القول أن المدينة فى كليتها لا تستغل القرية فى كليتها ، ذلك لانه داخل القرية فان الطبقة المهيمنة اقتصاديا تتفق مصالحها مع الطبقة المهيمنة فى المدينة ، ويكونان معا الطبقة الحاكمة والمسيطرة اقتصاديا وسياسيا داخل المجتمع ، التى تمارس استغلالا على الطبقة العاملة والفئات الدنيا فى المدينة كما تمارس الاستغلال على فقراء الفلاحين والمعدمين فى القرية.

واهمية دراستنا للعلاقة بين القرية والمدينة تأتى من معرفتنا بأن التغير الذى يحدث فى القرية انما يخطط له فى المدينة ، وينفذ من خلال الاجهزة الادارية الموجودة فى المدينة ، ويتفق مع سياسات وتوجهات الطبقة الحاكمة التى تمارس سلطتها من المدينة . فاذا عرفنا ان العلاقة بين المدينة والقرية علاقة عدائية وتناقضية تقوم على استغلال المدينة للقرية ، فهذا يعنى ان كل ما توجهه المدينة من سياسات انما فى النهاية يخدم المدينة وسكانها . وقد يفسر ذلك لنا فشل كثير من السياسات التى تقوم بها الدولة – من خلال المدينة – من اجل تغيير وتطوير القرية ، لأن سكان الريف يعلمون ان هذا التغير والتطور هو من اجل المدينة وسكانها وليس من اجل الريف وسكانه ، وبالتالى يعزفون عن المشاركة فى هذه البرامج فى حالة دعوتهم لذلك .

وعلى ضوء ما سبق سنحاول كشف العلاقة بين التكوين الاجتماعى وهدر الموارد فى الريف المصرى .

أولا : التكوين الاجتماعي – الاقتصادى فى مصر فى حقبة الستينات[٧] :

أ – أسلوب الانتاج السائد :

يمكننا ، دون الدخول فى تفصيلات ، ان نحدد مصفوفة اساليب الانتاج فى المجتمع المصرى بشكل عام ، والريف بشكل خاص ، فى فترة الستينيات فيما يلى :

١ – اسلوب رأسمالية الدولة الوطنية ، وقد بلغ هذا الاسلوب اوجه فى منتصف الستينات ، بعد عمليات التأميم الواسعة التى تمت عام ١٩٦١ وما بعدها ، وصدور قوانين الاصلاح الزراعى ، وتحقيق بعض المكاسب الاجتماعية للعمال والفلاحين ، وموقف الدولة الخارجى القائم على الحياد الايجابى وعدم الانحياز، ومساندتها لحركات التحرر ومعاداتها للاستعمار والامبريالية .

٢ – اسلوب الانتاج السلعى الصغير . وهو الاسلوب الذى كان سائدا فى الزراعة – ومازال . وهذا الاسلوب يخضع لآليات رأسمالية الدولة من ناحية ، ولاستغلال الرأسمالية الريفية الزراعية والتجارية من ناحية أخرى .

٣ – اسلوب الانتاج الرأسمالى . وقد تزايد الوزن الاقتصادى النسبى لهذا الأسلوب نتيجة لعجز الدولة عن السيطرة على عملية النمو التلقائية للرأسمالية فى الزراعة وتغير ميزان القوى الطبقية فى الريف لصالح الرأسمالية الزراعية .

ومن بين هذه المصفوفة يبرز اسلوب رأسمالية الدولة الوطنية كاسلوب سائد داخل المجتمع المصرى فى تلك الفترة يحدد سمات وطبيعة التكوين الاجتماعى – الاقتصادى .

ب – الطبقة المسيطرة :

يمكن القول بأن السلطة السياسية فى الستينات كانت تتشكل اساسا من

طبقتى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة فى الريف والمدينة ، بالاضافة الى فئات البورجوازية البيروقراطية التى تكونت من بعض الكوادر الادارية والعسكرية والفنية من اصول بورجوازية صغيرة او متوسطة تكونت تاريخيا من خلال عمليات التصنيع والتحول الاجتماعى .

جـ- التشريعات والسياسات التى أفرزها التكوين :

بالنظر الى اسلوب الانتاج السائد والطبقة المسيطرة داخل التكوين الاجتماعى الاقتصادى لمصر فى الستينات ، يظهر لنا الطابع الوطنى ذو الابعاد التقدمية للتكوين ، والذى انعكس بدوره على مجموعة التشريعات والسياسات التى اصدرتها السلطة السياسية والتى اثرت على شكل العلاقات الاجتماعية والطبقية بين الناس ، واثرت على قدرة التكوين فى استغلال موارده .

فبسبب طبيعة السلطة السياسية ، وبسبب طبيعة المرحلة - وهى مرحلة التحرر الوطنى ذى الآفاق التقدمية - ، كان هدف التنمية المستقلة للمجتمع هدفا اساسيا تحقق من خلال مجموعة من التشريعات والسياسات .

ولقد حددت السلطة السياسية الطبقات والفئات الاجتماعية التى تسعى الى تحقيق مصالحها فى تحالف قوى الشعب العامل ، والذى كان يضم العمال والفلاحين والموظفين وفئات من البورجوازية الوطنية . لذلك جاءت توجهات هذه السلطة - بشكل عام - توجهات وطنية ذات آفاق تقدمية ، وهو ما يتلاءم مع طبيعة رأسمالية الدولة الوطنية .

ولن نستطيع هنا - بالطبع - ان نتحدث عن انجازات هذه السلطة على المستوى الداخلى والخارجى . لكننا سنكتفى بذكر أهم انجازاتها على مستوى الريف المصرى والزراعة المصرية من خلال اجراءات وتشريعات ، من اهمها :

١ - العمل على تحديد ملكية الارض من خلال قوانين الاصلاح الزراعى وبعض الاجراءات الاخرى . واهم هذه القوانين والاجراءات مايلى(٨) :

أ - قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤ ، الذى حدد الملكية بـ ٢٠٠ فدان للفرد، والغى الوقف الاهلى الذى كان يمثل تراثا بغيضا فى الزراعة المصرية(٩) .

ب – القانونان رقما ٨٤ و ١٤٨ لسنة ١٩٥٧ الخاصان بالاراضى البور . وفيهما فرض القانون رقابة هيئة الاصلاح الزراعى على ما تستصلحه الشركات من اراضى وما تبيعه منها ، واوجب تخصيص نسبة من اراضيها تباع لصغار الفلاحين .

جـ – القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٨، الذى جعل الحد الاقصى لملكية الاسرة ٣٠٠ فدان ، وحصر حكمه فى المستقبل دون المساس بالملكيات الموجودة والزيادات فيها .

د – قانون يوليو ١٩٦١ ، الذى حدد الملكية بمائة فدان للفرد والحيازة الزراعية بخمسين فدان للاسرة ، والغى الاستثناء الخاص بالاراضى البور ، ومنع بيع أى مساحة للاولاد او لصغار الزراع .

هـ – القانون رقم ١٦ الصادر فى يناير ١٩٦٣، الذى نص على الاستيلاء على كل اراضى الاجانب .

و – اجراءات لجنة تصفية الاقطاع بوضع الحراسة على حوالى ٢٠٠ الف فدان عام ١٩٦٦ ، وهى اراضى هربت من قوانين الاصلاح الزراعى او حصل عليها اصحابها بطريق غير مشروع .

ز – القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩، الذى جعل الحد الاقصى لملكية الفرد خمسين فدانا والحد الشامل للاسرة مائة فدان .

هذا وقد بلغ مجموع الاراضى التى وزعها الاصلاح الزراعى فيما بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٧٠ «٨١٧٥٣٨ فدانا» تم توزيعها على حوالى ٣٤٦٤٦٩ اسرة(١٠) .

٢ – التوسع فى مشروعات استصلاح الاراضى ، حيث تم استصلاح ٨٨٧,٥ الف فدان فى الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٠(١١) .

٣ – انشاء السد العالى الذى عمل على منع اهدار المياه من خلال الفيضانات المتتالية ، وادى الى توفير المياه للاراضى المستصلحة ، وعمل على زيادة الرقعة الزراعية والمحصولية من خلال تحويل اراضى الوجه القبلى

من رى الحياض الى رى دائم،حيث زادت المساحة المنزرعة على نصف مليون فدان نتيجة لهذا التحويل[١٢].

٤ – تغيير التركيب المحصولى من خلال وضع قانون للدورة الزراعية والتجميع الزراعى يحدد المساحات التى تزرع بالمحاصيل الرئيسية ومعاقبة المخالفين لذلك، والعمل على زيادة الاستغلال الرأسى للارض من خلال تغيير نظام الرى بالنسبة للوجه القبلى، وتحسين التربة ورفع خصوبتها. وقد بدأ تنفيذ الدورة الزراعية عام ١٩٦٠ فى مائة قرية، وفى عام ١٩٦٤ كان المشروع قد عمم على جميع القرى. وكان الهدف منه تسهيل عملية مقاومة الآفات والحفاظ على خصوبة الارض مع اتاحة استخدام اوسع للميكنة[١٣].

٥ – التوسع فى انشاء المصانع،حيث ادى ذلك الى استيعاب جزء من الايدى العاملة فى الريف التى تعانى من البطالة المقنعة والموسمية.

٦ – العمل على تغير علاقات الانتاج فى الريف. وذلك من خلال:

أ – تغيير العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر، وتحديدها بسبعة امثال الضريبة المدفوعة على الارض. وحتى نعرف أهمية هذا الاجراء، نقول انه حتى عام ١٩٥٢ كان ٧ر٦٠٪ من الاراضى الزراعية مؤجرة (وهذا يرجع الى سوء توزيع الملكية وتركزها الشديد مع قلة المساحة وازدياد عدد السكان مما جعل تأجير الارض اكثر ربحية للمالك الكبير مما لو زرعها بنفسه)[١٤].

ونتيجة لتحديد القيمة الايجارية،تم توفير مبلغ ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٥٤ من قيمة الايجارات المدفوعة، كذلك ارتفع دخل المستأجر من ١٩ جنيها الى ٢٩ جنيه للفدان الواحد.

ولقد ادت قوانين الايجار الجديدة الى مجموعة من النتائج الايجابية:

أ – فبجانب زيادة دخل المستأجر، زادت الاستثمارات الرأسمالية الزراعية من ٣٠٧ مليون جنيه عام ١٩٦٠ الى ٩ر٣٦٠ مليون جنيه عام ١٩٦٥، بنسبة ٦ر١٧٪. وارتبط ذلك باتجاه عدد كبير من كبار الملاك ومتوسطيهم الى زراعة اراضيهم بأنفسهم. وبشكل عام فقد

ادت هذه الاجراءات الى احلال علاقات الانتاج الرأسمالية محل علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية، وهى خطوة متقدمة فى المسألة الزراعية. لكن مع ذلك يبقى القول ان اكثر المستفيدين من هذه القوانين هم كبار المستأجرين، الامر الذى جعل قانون الاصلاح الزراعى لعام ١٩٦٠ يجعل الحد الاقصى لما تستأجره الاسرة خمسين فدانا فقط[١٥].

ب – انشاء لجان لفض المنازعات بين المالك والمستأجر داخل القرى، لتسهيل عملية التقاضى وعدم تحميل صغار الحائزين مشقة الانتقال الى المحاكم.

جـ – انشاء قطاع عام فى الزراعة يشمل الاراضى التى استصلحتها الدولة والتى كانت تدار من خلال شركات القطاع العام او مديرية التحرير. وقد بلغت مساحة اراضى هذا القطاع حوالى ٧٥٠ الف فدان.

د – التوسع فى انشاء التعاونيات الزراعية وسيطرة صغار الفلاحين ممن يملكون خمسة افدنة فاقل على ٤/٥ مقاعد مجالس الادارة بها.

هـ – تحويل بنك التسليف الزراعى الى مؤسسة عامة هى مؤسسة الائتمان الزراعى التعاونى، لتقديم القروض الى الفلاحين من خلال الجمعيات التعاونية ومنذ عام ١٩٦٢ اقتصر البنك فى معاملاته المالية على الجمعيات التعاونية. كما تم اعفاء التسليف من الفوائد، مع عدم اشتراط ضمان الارض لتقديم التسهيلات الائتمانية لصغار الفلاحين والاكتفاء بضمان المحصول، مما ادى الى زيادة استفادة صغار الفلاحين من هذه التسهيلات[١٦].

و – تطبيق نظام التسويق التعاونى فى توريد المحاصيل لتحرير الفلاح من سيطرة المرابى وحمايته من تذبذب الاسعار، وذلك من خلال تسعير المحاصيل الزراعية[١٧].

ز – انشاء نقابات لعمال الزراعة، لتحرير عمال الزراعة والتراحيل من سيطرة مقاولى الانفار ورفع مستوى حياتهم المعيشية[١٨].

هذه هى اهم التشريعات والاجراءات التى اصدرتها السلطة الوطنية فى مصر فى خلال الخمسينات والستينات. فهل استطاعت السلطة الوطنية من خلال

هذه التشريعات والاجراءات ان تحقق الاستغلال الامثل لموارد الدولة وتمنع اى مظهر من مظاهر الهدر لهذه الموارد ؟

لاجابة محايدة على هذا السؤال ، نرى أنه رغم الطبيعة الوطنية للسلطة الناصرية ، وانها كانت تبدو اكثر انحيازا الى صغار المنتجين المباشرين فى الزراعة والصناعة والخدمات ، ورغم ان توجهاتها نحو القرية المصرية كانت تهدف بشكل عام الى تقريب الفوارق بين المدينة والقرية وبين الطبقات داخل الريف المصرى ، رغم كل ذلك الا انها لم تستطع ان تحقق الاستغلال الامثل للموارد المتاحة ، مما ادى الى وجود بعض مظاهر الهدر . ونعتقد ان هذا يرجع الى الطبيعة الطبقية للسلطة ، حيث كانت تنتمى الى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة ، الامر الذى جعل هذه الفئات الطبقية تسيطر على تحالف قوى الشعب العامل ، وهو التنظيم السياسى الوحيد - الاتحاد الاشتراكى العربى - وبالتالى - سيطرت على جهاز الدولة . ومن هنا لم تعتمد السلطة الوطنية - حتى لو حسنت نواياها - على الجماهير الحقيقية فى احداث التغير بقدر اعتمادها على أجهزة الدولة. ومن ثم لم تشارك الجماهير فى صنع حاضرها ومستقبلها، الامر الذى اضعف من دورها، وبالتالى من نصيبها من عائد هذا التغير . ولقد ساعد على ذلك ان السياسات والتشريعات التى كانت توجه للريف كانت تناقش وتوضع فى المدينة بعيدا عن سكان القرى وفى اطار علاقة غير ودية بين المدينة والقرية .

لكل ذلك - ورغم السياسات والاجراءات التى تمت - فاننا نستطيع إن نرى بعض مظاهر الهدر فى موارد القرية المصرية ، وان كان هذا الهدر فى شكله العام لايمثل ظاهرة خطيرة كتلك التى شاهدناها ونشاهدها فى السبعينات والثمانينات ، او ما يسمى بعصر الانفتاح الاقتصادى ، ومن أهم مظاهر الهدر مايلى :

١ - ان قوانين الاصلاح الزراعى - مع كل انجازاتها واهميتها - لم تكن الا حلا سياسيا لمسألة السلطة اكثر منه حلا اقتصاديا واجتماعيا حيث كان الهدف الاساسى من هذه القوانين هو القضاء على سيطرة كبار الملاك سياسيا لاتاحة الفرصة امام السلطة الجديدة لتمارس دورها داخل المجتمع . لذلك

جاءت قوانين الاصلاح الزراعى – وخاصة القانون الاول – وبه كثير من الثغرات ، التف حولها كبار الملاك واستطاعوا ان يهربوا كثيرا من الأرض دون ان ينالها القانون[١٩] .

٢ – كما ان توزيع الارض الزراعية على المنتفعين لم يتم طبقا لما جاء بالقانون ، الذى حدد الحد الادنى للمتمتع بخمسة افدنة ، حيث خفض هذا العدد الى فدانين ، مما ساعد على مزيد من تفتيت الارض الزراعية[٢٠] .

٣ – كذلك لم تنشىء الدولة نظاما تعاونيا انتاجيا يقوم على استخدام المساحات الموزعة من خلال تجميع الارض واستغلال المزارع الكبيرة. انما جاء التعاون خدميا مع الابقاء على المزارع القزمية ، مما ساعد على مزيد من التفتيت بالاضافة الى فقدان نسبة تتراوح بين ١٠ – ٢٠٪ من اجمالى الارض الزراعية فى المصارف والجسور وقنوات المياه والحدود الخاصة بكل ملكية[٢١]. بالاضافة الى أن التفتيت قد لعب دورا فى تخلف القرية المصرية من خلال تخلف قوى الانتاج وانخفاض فى الانتاج وتدنى معدل انتاجية الفلاح ، وبالتالى تخلف العلاقات الاجتماعية وسيطرة الخرافات والتفكير غير العلمى فى الريف المصرى .

٤ – بالاضافة الى ذلك فان قوانين الاصلاح الزراعى لم تسهم الا فى حل هامشى لمشكلة المعدمين ، اذ لم تتعد الاسر المعدمة المستفيدة من القوانين الثلاثة ٩٪ من عدد الاسر الكلى . ولم تحصل هذه الاسر الا على ١٣٪ من المساحة الزراعية الكلية فى مصر حتى عام ١٩٧٠[٢٢] ، ولو ان السلطة الوطنية الحاكمة فى مصر كانت تنتمى طبقيا الى فقراء الفلاحين فى القرى والعمال فى المدن لاخذت بالحل الاشتراكى القائم على انشاء تعاونيات انتاجية على المساحات التى تم الاستيلاء عليها يعمل فيها كل المعدمين – الذين وزعت عليهم ارض او لم توزع – وذلك بدلا من توزيع الارض على عدد قليل منهم والابقاء على استخدام المتخلف للارض الزراعية ، الامر الذى زاد من اهدار القوة البشرية التى كان من الممكن ان تتحول الى قوى انتاجية ايجابية[٢٣] .

٥ – هذا بالاضافة الى انه منذ عام ١٩٦٧ فان كثيرا من الاجراءات ذات الطابع التقدمى قد توقفت – بسبب توجه الدولة بكل

امكانياتها للاستعداد للحرب بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ - مما جعل السلطة تتغاضى عن بعض تصرفات الفئات البورجوازية - التى كانت تسعى لاستغلال الهزيمة فى فرض سياساتها على السلطة الحاكمة فى مصر - مما ادى الى هدر بعض موارد الدولة، مثل تفريط الدولة فى جزء من الاراضى الزراعية للبناء عليها[٢٤].

ومع كل ذلك يبقى القول ان السلطة الوطنية حتى اواخر الستينات قد استطاعت ان تحقق - وخاصة خلال الخطة الخمسية الاولى - انجازات عالية نسبيا فى مجال استصلاح الاراضى، كما استطاعت ايضا ان تقدم نموذجا فريدالاول محاولة فى تاريخ مصر الحديث لتطوير قوى وعلاقات الانتاج معا متمثلا فى مديرية التحرير الذى تم من خلال تدخل الدولة المباشر وتحملها عبء هذا العمل. لكن - وربما بسبب دور الدولة هذا وبسبب طبيعتها الطبقية، ولاسباب اخرى - فان هذا النموذج لم يكتمل، بل شوه وقضى عليه بعد ذلك.

واذا كانت الدولة فى الستينات قد لعبت دورا هاما فى انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية - وهو احد اهداف رأسمالية الدولة الوطنية - فان الدولة فى السبعينات-وفى ظل هيمنة البورجوازية الكبيرة بشكل عام وفئاتها الطفيلية بشكل خاص على السلطة فى ذلك الوقت- استطاعت ان تنقض على انجازات الفترة السابقة - معتمدة ايضا على قوة الدولة وعلى اجهزتها المختلفة - وتقيم بدلا منها تكوين رأسمالية الدولة التابعة،وتصدر مجموعة من التشريعات والاجراءات التى تتلاءم مع طبيعة هذا التكوين الجديد. وهذا ماسنحاول دراسته فى الفقرة التالية.

ثانيا : التكوين الاجتماعى - الاقتصادى للمجتمع المصرى فى عصر «الانفتاح الاقتصادى»

أ - اسلوب الانتاج السائد :

يمكن القول ان احداث مايو ١٩٧١ قد حسمت التناقض والصراع بين كل من التوجه الرأسمالى والتوجه الاشتراكى داخل تكوين رأسمالية الدولة الوطنية، لصالح التوجه الرأسمالى، وادت الى خضوع المجتمع المصرى لآليات السوق الرأسمالية. وهذا يعنى ان نمط الانتاج السائد طوال هذه الفترة - فترة

الانفتاح الاقتصادى وحتى الان – كان ومازال نمط الانتاج الرأسمالى، الا ان هذا النمط او الاسلوب ليس اسلوبا رأسماليا كما هو موجود فى الدول الرأسمالية المتقدمة، لكنه-لاسباب عديدة تتعلق بنشأة النظام الرأسمالى فى مصر وطبيعة الطبقة الرأسمالية المصرية ذاتها – جاء نمطا رأسماليا متخلفا وتابعا. ومع هذا الاسلوب يتعايش اسلوب الانتاج السلعى الصغير، وخاصة فى القرية المصرية، الا انه يتراجع امام ضربات اسلوب الانتاج الرأسمالى المهيمن والمسيطر.

ب – الطبقة المسيطرة:

نعتقد ان الطبقة المسيطرة على التكوين الاجتماعى فى مصر طوال فترة السبعينات وحتى الان هى الطبقة الرأسمالية الكبيرة، التى تتكون اساسا من العناصر التجارية والربوية من التجار والممولين والوكلاء للرأسمالية العالمية فى مجالات التصدير والاستيراد وتجار الجملة والعملة والمقاولين. كما تضم داخلها ايضا الرأسمالية الزراعية من كبار الملاك، بالاضافة الى الفئات البيروقراطية العاملة فى مجال البنوك وشركات المقاولات ومكاتب التصدير والاستيراد، ومعظم هؤلاء من الذين شغلوا مواقع هامة داخل الدولة والقطاع العام والجيش والبوليس[٢٥]. وداخل هذه الانشطة المتعددة فان العاملين فى مجالات التجارة والخدمات يمثلون قلب هذه الطبقة. لذلك فان هذه الطبقة المسيطرة تتسم بانها طفيلية، تميل الى الاستهلاك اكثر من الانتاج، وتكاثر رأس المال اكثر من تراكمه واستثماره، وهى تابعة للرأسمالية العالمية.

وبالنظر الى اسلوب الانتاج السائد والطبقة المسيطرة اقتصاديا وسياسيا فى فترة السبعينات وحتى الان، او مايسمى بفترة الانفتاح الاقتصادى، يتضح لنا طبيعة التكوين الاجتماعى للمجتمع فى تلك الفترة.

فهو تكوين اجتماعى رأسمالى، تتمثل الانشطة الاقتصادية فيه بانها انشطة معظمها غيرمنتج، وتتركز فى الخدمات والتجارة او اعمال السمسرة والمقاولات، والمضاربة والتوكيلات للشركات الاجنبية. ولذلك فان هذا التكوين يفتح الباب على مصراعيه امام الممارسات الطفيلية لتنمو وتنتشر،

يساعده فى ذلك بناء طبقى يتكون من عناصر تابعة فى مجملها للرأسمال الاجنبى ، وتقوم بدور الوساطة بين الرأسمالية الاجنبية والمجتمع .

ولقد ساهمت هذه الطبقة المسيطرة فى مصر فى رسم السياسات الاقتصادية وما أرتبط بها من سياسات اخرى؛ مما اطلق حرية التصدير والاستيراد واعمال المقاولات فى التعمير والتشييد بصورة لم تعرف من قبل ، كما فتح ابواب التوكيلات التجارية لرأس المال الاجنبى . كذلك ساهمت سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة فى انتشار ظاهرة الاتجار فى العملات، وفتح باب السوق السوداء للاتجار فى كثير من السلع التى تتسم بالندرة النسبية .

وطالما ان الطبقة الرأسمالية التابعة هى التى تسيطر اقتصاديا فهى التى تسيطر سياسيا ايضا . وتمثل ذلك فى انتشار أفراد هذه الطبقة فى مواقع السلطة المختلفة. وقد ادى هذا الى مزيد من انحياز السلطة السياسية الحاكمة الى السياسات التى تركز الثروة فى يد هذه الطبقة ، بل وقامت بحماية مصالحها ، باصدار مجموعة من القوانين الاقتصادية والسياسية التى تدعم سلطة هذه الطبقة .

ولقد ادت العلاقة المباشرة بين رجال الثروة ورجال السلطة ، والترابط العضوى[٢٦] بينهم – أما عن طريق المصاهرة او المصالح المشتركة – الى استغلال البعض لهذه العلاقة فى الحصول على ثروات كبيرة بدون وجه حق . وفتح الباب على مصراعيه لمزيد من الاستثناءات فى تطبيق القانون . وهذا يوضح تراخى الدولة فى تطبيق القانون على المضاربين فى الارض ، واصحاب جمعيات الاستصلاح الوهمية ، والقائمين بشراء الاتربة المجرفة ، والذين يبنون مساكنهم خارج الكردون السكنى ، والذين يمارسون التبوير من اجل بيع الارض باسعار باهظة كأراضى للبناء .

وفى محاولة من الطبقة الرأسمالية المسيطرة لتخفيف وطأة المشاكل الداخلية ، قامت بفتح الباب على مصراعيه امام هجرة العمالة للخارج ، مما أدى الى تجريف العمالة، اى هجرة الايدى العاملة المنتجة الى اعمال طفيلية اكثر ربحا سواء فى الداخل او الخارج . ليس ذلك فقط ، بل اصبح المهاجرون

يمثلون النموذج المقتدى للشباب المصرى، مما حول اهتمامه عن العمل المنتج الى العمل الطفيلى ذى العائد السريع والكبير.

ولقد افرزت هذه الطبقة مجموعة من القيم الثقافية الهابطة، فى صور اغنيات مبتذلة وافلام سيئة السمعة وفن مسرحى ركيك. ومع انتشار التليفزيون والفيديو اصبح سكان الريف، من الفلاحين وغيرهم، يسهرون لمشاهدة هذه النوعية الهابطة من الفن، مما أثر على قيم الفلاح وسلوكه وابتعاده عن العمل المنتج، وتفضيله اعمالا اخرى تدر عليه عائدا سريعا. كذلك فرضت هذه الطبقة انماطها الاستهلاكية الترفية على سكان القرية، من خلال سيطرتها على اجهزة الاعلام، واغراقها بانماط متعددة من الاعلانات التى تروج كثيرا من السلع الاستهلاكية التى تستنزف جزءا كبيرا من مدخرات سكان القرية كان من الممكن ان توجه الى انشطة منتجة.

ولقد اصدرت هذه الطبقة عديدا من التشريعات والاجراءات التى تدافع بها عن نفسها وعن مصالحها. ولن نستطيع ان نذكر كل هذه التشريعات والاجراءات، لكننا نكتفى بأهمها:

١ - كان اول اجراء تم فى سنة ١٩٧١ هو الغاء قانون الحراسات لصالح كبار الملاك والرأسماليين من اجل استعادة مواقعهم الطبقية. وقد ادى هذا الى اخراج عديد من صغار الحائزين من البنيان الحيازى، ومزيد من تركز ملكية الارض فى ايدى كبار الملاك. وهذا يعنى الانخفاض المستمر لنصيب الفرد من الارض الزراعية اى مزيدا من تفتيت الارض الزراعية(٢٧).

٢ - الالغاء الضمنى للحد الاقصى لملكية الارض الزراعية الذى حدده آخر قوانين الاصلاح الزراعى رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩. وذلك باصدار قانون عام ١٩٨١، والذى رفع الحد الاقصى لملكية الفرد الى ٢٠٠ فدان، ٣٠٠ فدان للاسرة، ١٠٠٠٠ فدان للجمعيات التعاونية بحد اقصى ٣٠ فدانا للفرد، و ١٠٠٠٠ فدان لشركات الاشخاص والتوصية بالاسهم، على الا يتجاوز الحد الاقصى لملكية الفرد ١٥٠ فدانا، و ٥٠٠٠٠ فدان للشركات المساهمة. كما

سمح القانون بحق الانتفاع للاجانب فى اطار الشركات المساهمة فى حدود ٤٩٪ من رأس مال الشركات المساهمة(٢٨) .

٣ – قيام الدولة بفتح باب تملك الارض المملوكة لها بطريقة المزاد العلنى لمن يملكون القدرة المالية وليسوا من الزراع او المشتغلين بالزراعة ، مما أدى الى زيادة فى اعداد الملاك الغائبين للقرية المصرية . وهذا يعنى مزيدا من تخلف علاقات الانتاج ومزيدا من تخلف الانتاج الزراعى ، وهو شكل من اشكال هدر الموارد بالقرية ، بالاضافة الى فتح الباب أمام المضاربة فى الارض بدلا من زراعتها .

٤ – قيام الدولة بتوزيع الاراضى التى قامت باستصلاحها اما على خريجى الجامعات او بيعها للافراد او بعض الشركات – كما حدث للصالحية – ، لتتحول الى ملكية خاصة للرأسمالية الجديدة .

٥ – تراخى ادارة القطاع الزراعى فى تنفيذ القوانين والقرارات المنظمة لتجميع الاستغلال الزراعى – خاصة بالنسبة لعناصر السلطة من كبار الملاك . مما ادى الى تهرب كبار الحائزين من الالتزام بالدورة الزراعية ، وتوسعهم فى زراعة الحاصلات غير التقليدية ذات الربحية العالية (خضر وفاكهة) على حساب الحاصلات التقليدية ، مما عمق ازدواجية الزراعة المصرية وانقسامها الى قطاعين احدهما رأسمالى حديث متقدم والآخر تقليدى متخلف يضم اصحاب الحيازات الصغيرة .

٦ – ادخال تعديلات جوهرية على العلاقة بين المالك والمستأجر ، مما اعطى المالك حق فسخ عقد الايجار وطرد المستأجر اذا تكرر تأخره فى الوفاء بقيمة الايجار كله او بعضه فى الموعد المحدد للعقد (القانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥) كما الغى القانون لجان الفصل فى المنازعات بين المالك والمستأجر واسند اختصاصها للمحاكم ، مما جعل العلاقة بين المالك والمستأجر غير مستقرة . وهذا يؤدى الى عدم اهتمام الفلاح بزراعته ، وبالتالى انخفاض الانتاجية والانتاج(٢٩) .

٧ – صدور القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٧٦ ، الذى حجم من نشاط الحركة التعاونية القائمة واقام بدلا منها بنوك القرى ، والتى تقوم بتوزيع الانتاج

الزراعى على الزراع كافراد سواء كانوا اعضاء او غير اعضاء فى الجمعيات التعاونية الزراعية . كما تقوم هذه البنوك بتحويل سوق الاستهلاك الواسع فى الريف ، وتتاجر فى السلع المعمرة ، ولاتهتم بالنشاط الزراعى الا فى حدود القروض التى تدفع بسعر فائدة مرتفع لايستطيع المزارع الصغير تحمله، وبالتالى تحول بنوك القرى الى بنوك اقراض لكبار الزراع ومتوسطيهم(٣٠) .

٨ – واذا كانت السلطة حتى نهاية الستينيات – بتوجهاتها الوطنية – قد استصلحت ٨٨٧ر٥ ألف فدان فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٧٠ ، فان السلطة فى عهد الانفتاح الاقتصادى لم تستطع ان تستصلح غير ٢٦٨ ألف فدان فقط فى الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥(٣١) . ولم يقتصر الامر على الانخفاض الهائل فى مساحة الاراضى المستصلحة فقط بل فى الفئات التى تم توزيع الاراضى عليها . حيث انحازت الطبقة الرأسمالية فى السبعينات والثمانينات الى جانب الاغنياء . فوضعت وزارة استصلاح الاراضى خطتها بشأن التصرف فى الاراضى الجديدة على اساس بيع ٦٠٪ من المساحة بالمزاد العلنى (لمن يدفع اكثر) والباقى يجرى تمليكه لصغار الزراع بنسبة ٢٥٪ ، ١٥٪ لخريجى الكليات والمعاهد والمسرحين من الجيش واسر الشهداء والعاملين بالدولة والقطاع العام وتعاونيات الاستصلاح . ويوضح تقرير مجلس الشورى ان اغلب هذه الاشكال لم تنجح فى تحقيق اهدافها ، بل ان نسبة كبيرة ممن وزعت الارض عليهم اتجهت الى الاتجار فيها والمضاربة عليها(٣٢) .

٩ – واذا كانت السلطة فى أواخر الستينات لم تستطع – لاسباب متعلقة بالاستعداد للحرب – ان تحافظ على معدلات الاستصلاح ، مما ادى الى نشوء خلل فى العلاقة بين الاراضى المستصلحة والمستخدمة ، فان سلطة الانفتاح الاقتصادى، بسبب سياساتها المنحازة للطبقة الرأسمالية وبشكل خاص فئاتها الطفيلية ، وبسبب عجزها عن توفير نفقات الاستصلاح لازدياد الديون ، وازدياد ازمتها الاقتصادية ، اقول انها حتى لم تحافظ على النسبة المنخفضة للاستصلاح التى كانت سائدة بعد عام ١٩٦٧. حيث لم يتم استصلاح اكثر من ٢٦٨ الف فدان فى خمسة عشر عاما . لذلك لم تستطع ان توفر للمواطن المصرى ما يحتاجه من اجل توسعه السكنى ، ففرطت فى جزء كبير من

اخصب الاراضى الزراعية من خلال تجريف الارض الزراعية لتوفير التربة لصناعة الطوب الاحمر . ويقدر البعض حجم هذا الاستنزاف خلال السبعينات بنحو ٧٥ ألف فدان سنويا ، كما يقدر حجم هذا الاستنزاف خلال الفترة ١٩٦١ – ١٩٨١ بنحو ١٫٢٥ مليون فدان حيث نقصت المساحة المزروعة من عام ١٩٦١ الى عام ١٩٨١ من ٦٫٠٨٤ مليون فدان الى نحو ٥٫٤٩٧، بالاضافة الى ٦٦٠ الف فدان تم استصلاحها خلال هذه الفترة ، ليصبح اجمالى الفاقد ١٫٢٤٧ مليون فدان[٣٣] .

١٠ – لقد ترتب على السياسات الاقتصادية للسلطة،وعدم قدرتها على زيادة المستصلح من الارض ، ان عاد تركز الارض مرة اخرى فى يد القلة ، وانخفض نصيب الفرد من الارض الزراعية مع اتساع ظاهرة التفتيت . ولقد ادى ذلك الى خروج اعداد كبيرة من عداد الملاك الى عداد المعدمين . وتشير بيانات التعداد العام للسكان عام ١٩٧٦ الى ان العمال الزراعيين من غير الحائزين تصل نسبتهم الى ٤٦٪ من اجمالى عدد الذين يعملون فى الزراعة[٣٤] . ويشكل هذا الوضع نوعا من الضغط المتزايد على الارض ، كما أنه يحول الارض من عنصر منتج الى عنصر من عناصر المضاربة . ولقد كان هذا الوضع ، مع غياب فرص العمل داخل القرية ، من الاسباب الاساسية التى ادت الى الهجرة الواسعة من القرية الى خارج ارض الوطن .

١١ – ويرتبط بتوجهات السلطة فى عهد الانفتاح سياسات الدعم والائتمان والضرائب[٣٥]. فبعد ان كانت سياسات الدعم والائتمان توجه فى الستينات لتحمل تكاليف سعر الفائدة على القروض الزراعية ، واسعار الفائدة التجارية والتى كانت توجه معظم مواردها فى الائتمان لتمويل صغار الحائزين فى القروض المحصولية ، اصبحت معظم هذه القروض واموال الدعم فى السبعينات تقدم للثروة الحيوانية . وشراء الالات الزراعية ، بالاضافة الى القروض الخاصة بالاستصلاح والاستزراع ومشروعات الامن الغذائى ، وانحسرت بذلك الاهمية النسبية للقروض المحصولية ، كما تضاءلت اهميتها النسبية فى تغطية تكاليف الانتاج الجارية[٣٦] .

ان سياسة الدولة الضريبية والدعم والقروض ، بانحيازها الى الاغنياء ، هى نوع من هدر امكانيات الدولة المادية ، حيث تدعم بهذه الاموال مصالح

قلة قادرة من منتجي محاصيل ومنتجات زراعية لا تدخل فى مرتبة الاولويات الغذائية بالنسبة للغالبية العظمى من الناس.

وفى ظل سلطة الطبقة الرأسمالية ، وسيادة اسلوب الانتاج الرأسمالى التابع ، فان التكوين الاجتماعى للمجتمع قد ساعد على قيام بعض الافراد من المرتبطين بالسلطة - بشكل او بآخر - بالتعدى على الاملاك العقارية للدولة والقيام باعمال المضاربات عليها ، ولا يعرف احد كيف ومتى اشتروا هذه الارض او وضعوا ايديهم عليها . ولا يقتصر الامر على الاراضى الصحراوية فقط . فقد كشفت تحقيقات جهاز المدعى الاشتراكى عن قيام عدد من الطفيليين باغتصاب مساحات كبيرة من الاملاك العقارية للدولة . حيث اوضحت التحقيقات ان طفيليا قدرت ثروته من العقارات والمقاولات عند فرض الحراسة على امواله بحوالى ١٩ مليون جنيه ، من بينها مساحة تعادل ٣٠٢ الف متر مربع تقع فى القاهرة قام بتفسيمها الى تسع مدن وباعها للمواطنين مخالفا بذلك الشروط والاحكام المعمول بها فى مجال تقسيم وبيع الاراضى(٣٧) .

ان العلاقة بين هدر الامكانيات والموارد داخل المجتمع بشكل عام ، والقرية بشكل خاص ، يؤثر بشكل كبير على امكانيات التنمية داخل المجتمع والقرية . لذلك فنحن نعتقد ان ممارسات الطبقات المسيطرة داخل التكوين الاجتماعى للمجتمع تؤثر سلبا او ايجابا على عملية التنمية . واذا كانت التنمية هى عملية ارادية، اى لابد من توفر الرغبة فى التنمية عند القيادة والجماهير ، فان ممارسات القيادة تلعب دورا هاما فى خلق الرغبة لدى الجماهير فى الاهتمام بعمليات التنمية ومن ثم المشاركة فيها . ويتم ذلك من خلال عمل سياسى تقوم به القيادة من خلال خلق اشكال واطر سياسية تساعد على تعبئة الجماهير وحشدها فى اتجاه تحقيق اهداف هذه التنمية . وكلما كانت القيادة تنتمى طبقيا الى جماهير الشعب ، كانت سياساتها التنموية تتجه لخدمة مصالح غالبية جماهير الشعب ، وبالتالى فان العمل السياسى يوجه لاصحاب المصلحة الحقيقية فى التنمية . اما اذا كانت القيادة تنتمى طبقيا للطبقات الرأسمالية ، فان سياساتها التنموية ستتجه لخدمة مصالح

هذه الطبقات، وبالتالى فان العمل السياسى سيوجه اساسا لخدمة هذه الطبقات. وهذا ما حدث بالنسبة لمصر.

ونتيجة لذلك فان توزيع الدخل فى القرية المصرية اصبح يتم لصالح قلة تتسم بازدياد اتجاهها للاستهلاك وعدم رغبتها فى الادخار او الاستثمار، وبالتالى ازدياد مظاهر هدر امكانيات التقدم والتنمية داخل القرية المصرية. ويتضح ذلك فيما يلى:

١ – ان الجزء الاكبر من المدخرات يتم انفاقه فى اصول رأسمالية يغلب عليها الطابع الاستهلاكى، يساعد على ذلك مجموعة من القيم الجديدة التى تدفع الى ذلك.

٢ – ان جزءا كبيراً من المدخرات اتجه الى بناء المساكن الحديثة من الطوب الاحمر تشبها بالمدينة وسكان المدينة – وقد ادى ذلك بدوره الى التناقص المستمر للرقعة الزراعية من ناحية،والاتجاه الى تبوير الارض الزراعية من ناحية ثانية، وتجريفها وبيع اتربتها لمصانع الطوب من ناحية ثالثة، اى ان الهدر يساعد على مزيد من الهدر.

٣ – ان اتجاه الدولة لتشجيع القطاع الخاص – بدون ضوابط، او تحديد مناطق للتوسع – جعل اصحاب رؤوس الاموال يدفعون اموالا طائلة لشراء الاراضى الزراعية لاقامة منشآتهم عليها، وهذا يستتبع مزيدا من تبوير الارض الزراعية الموجودة حول موقع المنشأة بهدف التوسع فى المستقبل. كما ان عدم وجود رقابة على هذه المنشأة جعلها تقوم بصرف نفاياتها داخل المجارى المائية القريبة منها، مما اضر بالتربة الزراعية،ناهيك عن الضرر الذى يحدق بالانسان والحيوان.

وللامانة، فان هذا لا يقتصر فقط على منشآت القطاع الخاص، بل تقوم به الحكومة والقطاع العام، فى ظل عدم وجود خطة شاملة للتوسع العمرانى والصناعى داخل الصحراء. وعدم وجود خطة شاملة سمة من سمات المجتمع الرأسمالى، الذى يقوم على حرية الوحدة الاقتصادية فى رسم سياساتها دون النظر الى الوحدات الاقتصادية الاخرى.

٤ – ان معظم الاستثمارات الجديدة، وكلها قطاع خاص، يقوم بها

افراد – فى الزراعة تتركز فى مجال الزراعات النقدية التى تدر ارباحا طائلة مثل الفاكهة والخضار والموالح والطماطم ... الخ على حساب المحاصيل التقليدية التى تقل مساحاتها عاما بعد آخر[٣٨]، وبالتالى يقل المنتج منها عاما بعد عام، او تستثمر هذه الاستثمارات فى انشطة اقتصادية غير زراعية.

٥ – ان السياسات الاقتصادية للسلطة فى مصر – والمنحازة الى مصالح الاغنياء – قد ادت الى اغراق مصر فى بحر الديون العميق، وبالتالى عجزت الدولة عن توفير الاستثمارات التى تحتاج اليها الزراعة، وبخاصة تلك المتعلقة بتحسين التربة وزيادة خصوبة الارض، مما انعكس على انخفاض نسبة الخصوبة في الارض، وبالتالى انخفاض معدل انتاجيتها.

٦ – ان التوجهات السياسية والاقتصادية للسلطة الحاكمة، والتى ركزت على الحلول الفردية للمشاكل، قد فتحت الباب على مصراعيه امام الهجرة الخارجية لبلاد النفط او الهجرة الداخلية للعمل فى انشطة غير زراعية سواء فى المدينة او فى القرية. وساعد على ذلك تدنى مستوى المعيشة فى الريف، وانخفاض العائد من زراعة المحاصيل النقدية التى تتحدد اسعارها من خلال الدولة[٣٩]، والتى تقل عن مثيلاتها من الإسعار العالمية. وعلى عكس الهجرة التى شاهدتها الدول المتقدمة ابان مراحل تطورها المتتابعة، والتى اخذت شكل هجرة الايدى العاملة الزراعية الى المدن والتحاقها بالعمل الصناعى، فان الهجرة التى تشهدها مصر تتجه الى القطاع الثالث – قطاع الخدمات – مما يؤدى الى اضعاف قطاعى الزراعة والصناعة، وهما القطاعان المنتجان فى الاقتصاد. ويتضح تأثير ذلك على هدر الموارد فيما يلى:

ان تجريف العمالة، بمعنى ترك العمل الزراعى المنتج لعمل غير منتج، سيؤدى، فى ظل تخلف الفن الانتاجى المستخدم، الى نقص الأيدى العاملة فى الزراعة، وبالتالى حدوث ارتفاع حاد فى الاجور مع انخفاض ساعات العمل اليومية، مما ترتب عليه زيادة ايام العمل اللازمة لانجاز معظم العمليات الزراعية. وتتضح خطورة هذه المسألة فى اعتماد العملية الزراعية على العمل اليدوى اكثر من الآلات الزراعية وحتى الآلات التى تستخدم معظمها مستورد

لا تتناسب مع تراث مصر الزراعى مما يجعل كثير من صغار الفلاحين يقلعون عن استخدامها[٤٠]. والملاحظ ان العمالة الريفية اللازراعية - اى الذين يعملون فى انشطة غير زراعية فى القرية - قد زاد عددهم من ٩٤٨ الفا عام ١٩٧١ الى ٢ر٢ مليون عام ١٩٨٢ ، اى ان نسبتهم لمجمل العمالة داخل القرية قد ارتفعت من ٩ر١٧٪ الى ٤ر٣٧٪ عن نفس الفترة السابقة . والهدر هنا يتمثل فى ان هذه العمالة تعمل فى انشطة هامشية وغير منتجة[٤١].

كما ان ندرة الايدى العاملة فى الزراعة ، وعزوف الكثير من العمال عن العمل فى الانتاج الزراعى ، سيؤدى الى تأخر بعض العمليات الزراعية فى الانتاج الزراعى (جنى القطن ، وشتل الارز ، وحصاد القمح والارز ، وغيرها) مما يؤثر على حجم ونوعية الانتاج . بل ان بعض الفلاحين يرفضون القيام بالجنية الثانية نظرا لعدم تغطية ثمن بيعها لمقدار نفقات هذا الجنى ، مما يؤدى الى انخفاض انتاجية الفدان وزيادة الفاقد الزراعى . والمعروف ان معالجة ذلك يتم من خلال الاستخدام المتزايد للميكنة لكن فى حالة المجتمع المصرى الذى تنخفض فيه استخدام الميكنة يصبح الامر صورة من صور الهدر .

ثم ان التجريف المستمر للايدى العاملة ، مع انخفاض مستوى الفن التكنولوجى المستخدم وعدم استخدام الميكنة الزراعية فى الاعمال الزراعية شديدة الكثافة لعنصر العمل ، سيؤدى الى مزيد من تدهور الانتاج الزراعى . فاذا عرفنا ان العمالة الزراعية التى تهاجر للخارج لا تعمل كلها فى مجال العمل الزراعى (انما تعمل فى مجال مهن وخدمات ذات طبيعة طفيلية غير منتجة) فان ذلك يعنى فقدان هذه العمالة لخبراتها الزراعية من ناحية ، وفقدان حماسها للعمل الزراعى وتفضيلها لاعمال تحقق عائدا اكبر واسرع ، من ناحية أخرى .

٧ - ان انفصام العلاقة بين الجهد والكسب - نتيجة سيادة سلوك وممارسات الطبقة الرأسمالية المسيطرة بطبيعتها الطفيلية - سيؤدى الى العزوف عن العمل المنتج وتزايد السلوك الطفيلى ، وسيؤثر هذا ليس فقط على السلوك الانتاجى للمنتجين المباشرين فى القرية (الفلاحين) انما سيؤثر ايضا

على اتجاهات الرأسمالية الوطنية ذاتها التى قد تجد منافسة شديدة من الطفيلين فى مجال تجارة مستلزمات الانتاج سواء كانت اسمدة او بذورا أو علف المواشى ، مما قد يدفعها – الرأسمالية الوطنية – للتخلى عن سلوكها المنتج والاتجاه الى النشاطات غير المنتجة ، مما يزيد من مظاهر الهدر داخل القرية .

٨ – ان انتشار عمليات الاتجار فى العملة فى القرى سيؤدى الى قيام كثير من الفلاحين بتحويل اموالهم عن طريق هؤلاء التجار ، مما يفقد الدولة جزءا من ارصدة عملتها الاجنبية كان يمكن ان يتحول الى استثمارات جديدة .

٩ – ان انتشار عمليات الاتجار فى الاغذية الفاسدة والمواد المخدرة ، بالاضافة الى تلويث الجو والمياه والأرض ، سيؤدى الى الاضرار بصحة الافراد مما يقلل من قدراتهم الانتاجية ، وبالتالى انقاص قدرة الريف على الانتاج .

١٠ – وفى عهد الانفتاح الاقتصادى اصبحت التعاونيات – بعد ان فقدت اهميتها السابقة وسيطر أغنياء الريف عليها – اصبحت تدار كمؤسسات حكومية لا جبار الفقراء وصغار الملاك على زراعة المحاصيل الاقل ربحا ، وتوريدها بسعر اقل من سعر السوق ، فى الوقت الذى تخلى فيه الاغنياء عن زراعة المحاصيل التقليدية ، واتجهوا للزراعات النقدية التى تدر ربحا افضل . ان التدخل المستمر للدولة فى تحديد اسعار السلع الزراعية دون وضع نسبة معقولة للربح ، قد جعل المنتجين يهربون من زراعة هذه المحاصيل ويتجهون الى المحاصيل الاكثر ربحية حتى لوكلفهم ذلك وقوعهم تحت طائلة القانون . لكن يلاحظ ان كبار الملاك فى القرية هم اكثر الفئات الاجتماعية قياما بذلك محتمين بعلاقتهم بالسلطة[٤٢] .

ولم يقتصر التكوين الاجتماعى – الاقتصادى لمصر السبيعينات على اهدار الموارد المادية فقط ، بل امتد ليشمل الموارد البشرية ايضاء ونعنى بها

الانسان المصرى صانع التنمية والتقدم. فلقد جاءت الخصائص التعليمية والصحية والثقافية للانسان المصرى متدنية جدا ، مما اثر على قدرته على الانتاج .

فالامية كانت ومازالت تسيطر على حوالى ر٤٩٪ من جملة سكان مصر عام ١٩٨٦ - بالاضافة الى ٤ر٢٤٪ يقرأون ويكتبون فقط. فاذا عرفنا ان الذين يقرأون ويكتبون فقط هم اقرب الى الاميين ، سواء فيما يتعلق بالامية الهجائية أو الأمية الثقافية بالمعنى العام، لاتضح لنا أن المجتمع المصرى مازال يعانى ٩ر٧٣٪ من سكانه من الامية بكل اشكالها. وتقع النسبة الكبرى منهم فى الريف . وهذا يمثل معوقا امام تطور المجتمع ، ويمثل ايضا احد مظاهر الهدر فى الموارد البشرية(٤٣)، ولكى تتضح الصورة اكثر نقول ان نسبة الاميين عام ١٩٦٦ كانت تمثل ٦٦٪ من اجمالى السكان (اكثر من عشر سنوات) . وبعد عشر سنوات انخفضت هذه النسبة الى ٢ر ٥٦٪ (كانت نسبة الامية فى الريف فى نفس الفترة ٤ر٧٠٪) اى بحوالى ١٠٪ فقط(٤٤)، وبعد عشر سنوات اخرى انخفضت النسبة الى ٤ر٤٩٪ اى حوالى ٧٪ فقط. وهذا يعنى ان التكوين الاجتماعى - الاقتصادى فى مصر السبعينات لايواجه مشكلة الامية المواجهة الثورية ، بل نستطيع القول ان السياسات التعليمية نفسها قد تكون مسئولة عن ذلك - والمعروف ان السياسات التعليمية تعكس السياسات العامة وليست منفصلة عنها - فلقد بلغت نسبة الاستيعاب فى التعليم الابتدائى حوالى ٦ر٧٥٪ كمتوسط للجمهورية فى الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٣/٨٢ . وهذا يعنى اضافة حوالى ٥ر٢١٦ الف طفل سنويا الى جيش الاميين . وبالطبع سيكون الجزء الاكبر من هذا العدد من نصيب المناطق الريفية ، حيث تقدر نسب الاستيعاب فى هذه المناطق بما يتراوح بين ٤٠ - ٦٠٪ فقط من سن الالزام(٤٥) .

ولقد ساعد على حدة هذه الظاهرة - التدنى الواضح لمستوى معيشة الطبقات الفقيرة فى المجتمع بشكل عام والريف بشكل خاص ، الامر الذى يدفع اولياء امور الطلاب الفقراء لاخراجهم من المدارس والحاقهم باعمال تساعدهم على زيادة دخل الاسرة او على الاقل قيام هؤلاء الاطفال بسد النقص فى قوة العمل العائلية التى تبحث عن هجرة الشباب والكبار الى

الخارج . وتوضح دراسة المجلس القومى للتعليم هذه الظاهرة حيث تشير الى أن أعلى نسبة للتسرب فى المناطق الريفية كانت بين أبناء الفلاحين ، وتمثل ٦ر٤٥٪ ، وتليها أبناء العمال ٦ر٣٢٪ بينما لم تزد النسبة بين أبناء التجار عن ٤ر٣٪ . كما اوضحت الدراسة انه لاتوجد حالة واحدة للتسرب بين ذوى الدخل المرتفع[٤٦] .

ولكى نوضح العلاقة بين التكوين الاجتماعى وهدر الموارد التعليمية نقول انه اذا كان متوسط عدد المتسربين خلال الفترة من ٦٩/٧٠ الى ٧٣/٧٤ (اى اربع سنوات فقط) قد بلغ ٢٥٤ الف طفل ، فانه خلال الفترة ٦٠/٦١ – ١٩٨٧/٧٧ (اى حوال ١٧ عاما) لم يتعد ٢٣٥ الف طفل[٤٧] .

وليس هناك شك أن ثورة يوليو ١٩٥٢ قد اولت التعليم اهمية كبيرة ، سواء من حيث التوسع فى انشاء بناء المدارس الجديدة لتشمل معظم القرى المصرية ، وزيادة عدد التلاميذ بها ، وتخريج المدرسين للعمل بهذه المدارس ، بالاضافة الى مجانية التعليم بكل مراحله . لكن غياب ديمقراطية التعليم ومشاركة الجماهير فى التخطيط لمستقبل ابنائها ، وعدم ربط سياسات التعليم بخطة قومية شاملة تستثمر من خلالها جهود الخريجين فى احداث التنمية ، اقول ان غياب ذلك قد قلل من القدرة على الاستغلال الامثل للتعليم .

لكن من منتصف السبعينات بدأت الاحوال المعيشية لفئات الشعب تتدهور ، ومع السياسات الاقتصادية المنحازة للاغنياء ، ومع توجه التكوين الاجتماعى من تكوين لرأسمالية الدولة الوطنية الى تكوين للرأسمالية التابعة ، انخفض مستوى معيشة هذه الفئات ، ومن ضمنها المدرسون ، الذين سعوا الى زيادة دخولهم عن طريق الدروس الخصوصية وباهمال واجباتهم الاصلية تجاه التلاميذ . ومن هنا فقدت مجانية التعليم معناها ، وتحول التعليم تدريجيا الى عملية باهظة التكاليف ، مما اثر على توجه الجماهير ناحيته . وقد ساهم فى ذلك تزايد الخريجين دون وجود فرص عمل حقيقية لهم .

واذا تركنا التعليم الى المستوى الصحى للانسان المصرى ، سنجد ان السمات الصحية للانسان المصرى تتجه الى مزيد من التدهور وخاصة بالنسبة لسكان الريف ، سواء مايتعلق بالخدمات الصحية التى تقوم بها الدولة او ارتفاع الخدمة الصحية التى يقدمها القطاع الخاص .

فبعد ان كان معدل النمو السنوى لعدد الوحدات الصحية فى الريف قد بلغ فى الفترة من ٥٩/٦٠ – ١٩٧٠ حوالى ٤ر١٤٪ ، فان هذا المعدل لم يتعد

٣ر٣٪ خلال الفترة من ٧١ – ١٩٧٩ . كذلك فان عدد الاسرة التى تحويها هذه الوحدات قد انخفض معدل تزايدها السنوى فى الفترة من ٧١ – ٧٩ الى ٦٤ر٪ ، بعد ان كان حوالى ٨٤ر١٪ فى الفترة من ٥٩ / ٦٠ – ١٩٧١[٤٨].

ان مجتمعا تتدهور فيه الخدمات الصحية الحكومية ، وترتفع فيه نفقات العلاج الخاص ارتفاعا كبيرا لايتحمله اغلبية المجتمع بشكل عام وسكان الريف بشكل خاص ، لن ينتج الا انسانا مريضا غير قادر على العطاء ، ويفقد المجتمع بذلك قواه البشرية المنتجة وتهدر موارده البشرية ، وحتى لوتوافرت موارد مادية فلن يجدى ذلك شيئا بالنسبة لتنمية المجتمع وتقدمه .

واذا انتقلنا الى بعض الخدمات الاخرى سنجد ايضا ان هناك تدهورا فى مستوى هذه الخدمات .

فبالنسبة للاسكان ، فان الريف المصرى يعانى من عجز شديد فى عدد المساكن الريفية ، حيث بلغ العجز فيها عام ١٩٧٦ حوالى ٤٨ ألف مسكن، بعد ان كان الريف حتى عام ١٩٦٦ لايعانى من اى عجز[٤٩] . ومن الطبيعى ان يلجأ سكان الريف لسد هذا العجز الى التوسع السكنى غير المخطط على الاراضى الزراعية الخصبة ، مما يؤدى الى مزيد من هدر فى الارض الزراعية . والامر لا يقتصر على العجز فى عدد المساكن ، لكن ايضا فى تدنى حالة الخدمات داخل المسكن الريفى . فطبقا لبيانات ١٩٧٦ ، هناك ٣٦٪ من الاسر الريفية محرومة من مصادر المياه النقية . ومازال السواد الاعظم من سكان الريف– حتى الآن– محروما من الصرف الصحى. ومازالت ارضيات المنازل من الطين حتى بعد ان اعيد بناؤها بالطوب الاحمر. وبالرغم من ان الكهرباء قد دخلت معظم قرى مصر الا ان دخول الكهرباء لم يتم وفق خطة قومية تسعى لتنمية القري المصرية من خلال استخدام الكهرباء فى الانتاج ، بل ان دخول الكهرباء اقتصر على اضاءة القرية وانارتها دون تحولها الى طاقة منتجة . ولقد ارتبط بكل ذلك زيادة اعداد المتعطلين عن العمل فى القطاع الزراعى. اذ بلغ عددهم طبقا لبيانات ١٩٨٦ حوالى

٩٨٤ر٦١٨ متعطل بنسبة ١٣ر٧٪ من قوة العمل فى الريف، منهم ٥٩٦ر٣٩٧ ذكور، بنسبة ٩ر٣٪ من جملة الذكور فى الريف، و ٣٨٨ر٢٢١ اناث بنسبة ٥٠ر٤٪ من جملة الاناث فى الريف[٥٠] .

ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الهدر فى الموارد المادية والبشرية على المستوى الاقتصادى للانسان، حيث ازداد عدد الاسر الفقيرة فى الريف المصرى فى سنوات السبعينات والثمانينات مقارنة بفترة الستينات. ففى عام ٥٨ / ٥٩ كان ٣٤ر٥٪ من اجمالى الاسر الريفية يعيشون تحت خط الفقر، وفى عام ٦٤/ ٦٥ انخفضت النسب الى ٢٦ر٨٪لكنها ارتفعت بشكل يلفت للنظر عام ٧٤/ ١٩٧٥ لتصل النسبة الى ٤٤٪ من جملة الاسر الريفية[٥١]. وفى دراسة حديثة بلغت النسبة عام ١٩٨٤ حوالى ٤٧ر٣٪ من اجمالى الاسر فى الريف[٥٢] .

ولقد ارتبط كل ذلك بشيوع انماط جديدة من القيم التى افرزها اسلوب الانتاج السائد والطبقة المسيطرة التى ساعدت على أن تصبح مظاهر الهدر شيئا طبيعيا وسلوكا عاديا للافراد.

– فلقد انخفضت قيمة العمل المنتج، وزادت الرغبة فى هجرة العمل الزراعى المنتج بحجة انخفاض العائد منه، وساعد على ذلك تصرفات الحكومة تجاه الفلاحين الفقراء.

– اختفاء القيم الاجتماعية الايجابية، مثل التعاون والمزاملة والتكافل الاجتماعى، ليحل محلها القيم الفردية. ولذلك اتسعت قيمة «الانامالية» والثراء بالطرق السهلة والسريعة.

– تغيرت قيمة الالتصاق بالارض وحل محلها قيمة هجرها فى مقابل اجر أعلى بالداخل أو الخارج.

– تغيرت قيمة أن الأرض هى الوسيلة الأساسية للإنتاج وتوليد الثروة إلى أن قيمتها فيما يمكن أن تحققه من دخل،يستوى فى ذلك التجريف والتبوير والمضاربة مع الانتاج.

- انتشار «الشطارة» و«الفهلوة» كتعبير عن النهب والرشوة ، وتحول شعار أنتج واكسب - الذى كان شعار الرأسمالية المنتجة - الى شعار إنهب واهرب ، واكسب ولاتنتج .

فى مثل هذا التكوين الاجتماعى ، بأسلوب الانتاج السائد والطبقة المسيطرة ، وتوجهاته الاقتصادية والسياسية ، وتشريعاته وقوانينه ، وفى ظل مجموعة من القيم تبرر سياساته وتدافع عنها ، فإن هدر الموارد والامكانيات يصبح سمة أساسية .

المراجـــع والهوامـــش

١ – هذه الدراسة هى جزء من بحث اكبر حول «هدر موارد الارض والمياه بالقرية» يقوم به قسم بحوث الجريمة بالمركز .

٢ – يستخدم الباحث مصطلح التكوين الاقتصادى – الاجتماعى والتكوين الاجتماعى – الاقتصادى بمعنى واحد .

٣ – حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى ، احمد صادق سعد ، تاريخ مصر الاجتماعى فى ضوء النمط الآسيوى للانتاج ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ ، الفصل الأول . كذلك جمال حمدان ، شخصية مصر ، المجلد الاول ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ ، الفصل الثانى والعشرون .

٤ – انظر محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، الفصل الثانى . وكذلك سعد ، مرجع سبق ذكره .

وانظر ايضا كارل ماركس ، اشكال انتاج ماقبل الرأسمالية ، ترجمة جلال صادق العظم ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٦ .

٥ – محمد دويدار ، المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالى فى مصر ، مجلة قضايا فكرية ، الكتابان الثالث والرابع ،القاهرة ، أغسطس ١٩٨٦ ، ص ٨٠ – ٨١ .

٦ – لمزيد من التفاصيل حول علاقة القرية بالمدينة فى مصر ، انظر صلاح الدين منسى ، القرية والمدينة ، دراسة تاريخية بنائية ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، الفصل الثالث .

٧ – حول هذا الموضوع يمكن الرجوع الى عودة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٥ ، ومابعدها .

عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ، دار المستقبل العربى، القاهرة ١٩٨٦، ص ٣٧٥ ومابعدها. انور عبد الملك ، مصر مجتمع يبنيه العسكريون، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٤. كذلك فؤاد مرسى، حتمية الحل الاشتراكى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٨ – حول قوانين واجراءات تحديد الملكية انظر ، ابراهيم عامر ، الارض والفلاح ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ١٦٣ ومابعدها ؛ وفتحى عبد الفتاح ، القرية المعاصرة بين الاصلاح والثورة ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

٩ – بلغت اراضى الوقف عام ١٩٥٠ حوالى ١١٪ من جملة الاراضى المنزرعة فى مصر. انظر فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٩٣ .

١٠ – بلغ اجمالى الاراضى التى وزعها الاصلاح الزراعى حتى عام ١٩٨٧ حوالى ٨٦٤٥٢١ فدانا منها ٨١٧٥٣٨ فدانا وزعت حتى نهاية عام ١٩٧٠ . وهذا يعنى انه طوال السبعينات والثمانينات لم يوزع سوى ٤٦٩٨٣ فدانا . وهذا يعكس التوجه الاجتماعى لكل من فترتى الستينات والسبعينات . انظر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢ – ١٩٨٧ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٧٢ ، جدول رقم ٢ – ٢٢ .

١١ – انظر الكتاب الاحصائى السنوى ، المرجع نفسه ، ص ٨٢ ، جدول ٢ – ٢٩ . ويلاحظ انه فى الستين سنة السابقة على قيام الثورة لم تزد المساحة المستصلحة عن ٤٠٠ الف فدان ، بمتوسط سنوى قدره ٦٨٥٠ فدانا . وفى الفترة ١٩٥٢ – ١٩٥٩ لم تتعد المساحة المستصلحة ٨٠ الف فدان ، بمتوسط سنوى ١٠ الاف فدان . لكن من ١٩٦٠ – ١٩٧٠ قفز الرقم الى ٨٣٠ الف فدان بمتوسط سنوى ٨٠ الف فدان .

انظر على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ٥٢– ١٩٧٧ الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص. ٢٩ .

١٢ – الجريتلى ، المرجع نفسه .

١٣ – ادى تنظيم الدورة الزراعية الى زيادة حقيقية فى متوسط انتاج الفدان بنسب تتراوح بين ٥٪ فى الذرة ، و١٩٪ فى القطن ، و٢٠٪ فى القمح ، انظر عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٧ .

١٤ – ارتفع عدد المصانع من عام ١٩٥٢ الى ١٩٦٧/٦٦ كالاتى :

عدد العمال الذين يستخدمهم المصنع	عدد المصانع ١٩٥٢	١٩٧٦/٦١
١٠ – ٤٩	٢٧٣٣	٤١٩٩
٥٠ – ٩٩	٣٠٧	٤٥٨
١٠٠ – ٤٩٩	٣١٩	٤٠٩
اكثر من ٥٠٠	٧٥	١٩٣

ويجب ملاحظة ان الزيادة التى طرأت على النمط الثالث والرابع من المصانع ترجع الى اهتمام الدولة بعملية التصنيع ، انظر روبرت مابرو ، سمير رضوان ، التصنيع فى مصر ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٢٧ ، جدول ٦ر٢ .

كذلك ارتفع عدد العاملين فى الصناعة من ٢٧٥٨٥٢ عام ١٩٥٧ الى ٩ر٩٣٨ الف فى اواخر الستينات . انظر محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطور ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٤٨٠ .

١٥ – وصل ايجار الفدان عام ١٩٥٢ الى حوالى ٢٥ جنيها ، فى الوقت الذى بلغ الصافى منه حوالى ٢٠ جنيها فقط . وفى عام ١٩٤٨ قدرت لجان الضرائب متوسط القيمة الايجارية للفدان ١٨ جنيه ، فى حين كانت وزارة الاوقاف تؤجر اراضيها فى الوجه البحرى بمتوسط ٣٠ جنيها لكبار الملاك ، و٥ر٣٨ جنيها لصغار الملاك. وفى الوجه القبلى وصل الايجار الى ٤٦ جنيها. انظر سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى فى مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٣٣ .

١٦ – عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ .

١٧ – ارتفع عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من ١٧٢٧ جمعية، تضم ٤٣٨ الف مزارع عام ١٩٥٢، الى ٤٣٤٣ جمعية، تضم مليونا ونصف مليون مزارع

عام ١٩٦٦ . كما تم انشاء جمعيات للاصلاح الزراعى طبقا لقوانين الاصلاح الزراعى بلغ عددها عام ١٩٦٦ ، ٥٥٣ جمعية . كما بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية (ائتمان واصلاح) غام ١٩٦٩ ٥٠٠٩ جمعية ، تضم ٩٨٣ر٩٢٠ر٢ عضوا ، وبلغ رأسمالها حوالى ٠٠٠ر٢٤٨ر٤ جنيه .

انظر دويدار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٣ .

١٨ – ارتفعت قيمة سلفيات البنك من ١٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢ ، الى ٨٦٥ر٧٩ مليون جنيه عام ١٩٦٥ . كما بلغ مجموعة المتعاملين مع البنك عام ١٩٦٤ حوالى ٩٨٠ الف مالك ، منهم ٧٣٥ الف مالك صغير ومتوسط، اى بنسبة ٨٠٪، انظر : عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٠– ٦١ .

١٩ – طبق نظام التسويق التعاونى فى البداية فى اراضى الاصلاح الزراعى ، ثم اتسع ليشمل خمس محافظات ، ثم طبق بعد ذلك فى جميع انحاء البلاد . ولقد ارتفعت المساحة المستفيدة من التسويق وقروض الائتمان من ٠٢٩ر٠٩٢ر٢ فدانا عام ١٩٥٦ الى ٠٩٥ر٤٢٢ر٥ فدانا عام ١٩٦٩ . لكن يجب ملاحظة انه رغم اهمية التسويق الا انه كان حكوميا اكثر منه تعاونيا . ويتضح ذلك من نقطتين : الاولى ان اسعار وسياسة واجراءات التسويق كانت تتحدد من خلال الدولة ، والثانية ان دور التعاونيات كان هامشيا. كذلك جاءت اسعار التسويق متدنية ولا تتناسب مع السعر خارج التسويق . ولذلك يعتقد البعض ان الهدف الاساسى من عملية التسويق كان تعبئة جزء من الفائض الزراعى للدولة . وهذا مقبول فى حالة الدولة الوطنية التى تستثمر هذا الجزء فى مزيد من تطوير الريف ، لكنه غير مقبول اذا كان المستفيد من هذا الفائض هو الطبقة الحاكمة فى المدينة وحلفاؤها فى الريف من اغنياء الريف . انظر محمد ابومندور ، اتجاهات علاقات الانتاج فى الزراعة المصرية، مجلة مصر المعاصرة، القاهرة العدد ٣٨١، السنة ٧٢ يناير، ١٩٨١، ص ١٣٧.

٢٠ – يلاحظ ان قانون الاصلاح الزراعى الاول عام ١٩٥٢ قد نص على حق عمال الزراعة فى انشاء نقابات لهم . واكد القانون رقم ٧١٩ لسنة ١٩٥٣ هذا الحق . ومع ذلك لم يتكون سوى خمسين نقابة فقط، اغلبها

نقابات حكومية . ولم تنتشر هذه النقابات بشكل مرض فى الريف . وفى عام ١٩٥٤ تشكل اتحاد عمال الزراعة من ٣٦ نقابة فرعية ، ولم تتجاوز عضوية هذا الاتحاد ثلاثة آلاف عضو . ثم ارتفع عدد النقابات الزراعية ارتفاعا كبيرا بعد صدور القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، حيث وصل عدد اللجان النقابية الى ٤٢٠٠ نقابة . انظر : دويدار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦٢ .

٢١ – يلاحظ ان جملة الاراضى التى تم الاستيلاء عليها بموجب قانون الاصلاح الزراعى الاول كانت ٣٧٢٣٠٥ فدان. وهذا الرقم يعادل نصف المساحة التى كان المفروض الاستيلاء عليها . ويرجع ذلك الى قيام كبار الملاك ببيع اراضيهم بيعا صوريا ، مستغلين بعض الثغرات التى وجدت فى القانون ، ومستفيدين من غياب المنظمات الجماهيرية والسياسية التى كان يجب ان تشرف على عملية الاستيلاء والتوزيع بدلا من الاجهزة الحكومية . انظر عبد الفتاح ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨ .

٢٢ – انظر سيد مرعى ، تفتيت الارض الزراعية فى مصر ، المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ، الاتحاد الاشتراكى العربى ، القاهرة ، ص ٨ .

٢٣ – مرعى، الاصلاح الزراعى...، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٨٠ – ١٨١

٢٤ – سمير رضوان ، الاصلاح الزراعى والفقر فى الريف المصرى ١٩٥٢ – ١٩٧٥ مكتب العمل الدولى ، جنيف ، القاهرة، ١٩٨٠ ، ص ١٤ . كذلك ، عبد الباسط عبد المعطى ، توزيع الفقر فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة، ١٩٨٢ .

٢٥ – يقدر البعض حجم القوة العاملة الاجيرة من العمال بلا ارض حتى منتصف السبعينات بحوالى اربعة ملايين ، مع امكانية زيادة العدد نتيجة لزيادة الضغط السكانى على الموارد وخاصة الارض وعدم قدرة الانشطة الاقتصادية الاخرى (وخاصة الصناعية) على استيعاب قدر كبير من العمال ، بالاضافة الى التقلص النسبى لدور العائلة كشكل اجتماعى للوحدة الانتاجية ، انظر دويدار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦١ .

٢٦ – يجب ملاحظة ان السلطة الوطنية بعد حرب ١٩٦٧ قدمت بعض التنازلات لفئات الرأسمالية ، خاصة المتوسطة فى الريف . حيث وافق مجلس الامة عام ١٩٦٩ على اعتبار صغار الملاك من يملكون عشرة افدنة فاقل، تمشيا مع التعريف السياسى للفلاح ، وبالتالى جاء قانون التعاون ليتيح لهذه الفئة السيطرة على ٤/٥ مقاعد مجالس الادارة بالجمعيات التعاونية الزراعية، بعد أن كانت السيطرة لصغار الفلاحين الذين يملكون خمسة افدنة فاقل .

٢٧ – حول البناء الطبقى للمجتمع فى عهد الانفتاح الاقتصادى انظر :

فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٩ وما بعدها . كذلك سامية سعيد امام ، من يملك مصر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، وانظر ايضا غنيم ، مرجع سبق ذكره .

٢٨ – حول هذا الموضوع ، انظر امام ، مرجع سبق ذكره، ملحق ٣، ٤ .

٢٩ – يجب ملاحظة ان عملية تصفية الحراسات كانت قد بدأت عقب هزيمة ١٩٦٧، فى اطار تصفية الآثار السلبية لبعض الاجراءات التى اتسم تطبيقها ببعض الاخطاء ، حيث لم يبق فى سبتمبر ١٩٧٠ الا ٢٣ حالة فقط من حالات الحراسة ، وهى الحالات التى طبق عليها القانون بشكل صحيح . وبعد عام ١٩٧١ تم تصفية هذه الحالات تمشيا من التوجهات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة للسلطة . ولقد قام عدد كبير من الذين رفعت الحراسة عن اراضيهم بطرد الفلاحين الذين كانوا يزرعون الارض سواء كمنتفعين او مستأجرين دون تدخل من السلطة . ولقد شهد عام ١٩٧٢ عدة محاولات لطرد الفلاحين، منها ما قامت به عائلة سويلم فى برمبال مركز دكرنس محافظة الدقهلية .

٣٠ – عبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، الدولة والقرية المصرية ، مجلة قضايا فكرية ، الكتاب الاول السنة الاولى يوليو ١٩٨٥ ، القاهرة، ص ص ٩٤– ١٢٥

٣١ – حول هذا القانون وتفسيره ، انظر ، أبو مندور ، مرجع سبق ذكره .

٣٢ – كان من نتيجة ذلك انخفاض عدد الجمعيات المحلية (الائتمان الزراعى والاصلاح الزراعى) من ٤٩٧٣ جمعية عام ٨١ الى ٤٣٢٤ جمعية عام ١٩٨٧ ، فى الوقت الذى زادت فيه اعداد جمعيات التسويق من ١٣ الى ٥٢،

وزادت جمعيات الثروة الحيوانية من ٢١٤ الى ٦٩٥ ، وارتفع عدد الجمعيات الاخرى من ٤٤ الى ٨٧٣ فى نفس الفترة . ويلاحظ ان الجمعيات التى زاد عددها هى تلك التى تمثل مصالح الفئات الرأسمالية فى الريف ، انظر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية، ٥٢ - ١٩٨٣، يونيو ١٩٨٤ ، ص ٨٠ . وكذلك الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ، ٥٢ - ١٩٨٧ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٧٤ . ولقد اثر ذلك على دور الجمعيات التعاونية فى تقديم الخدمات الائتمانية للفلاحين . فلقد بلغت قيمة الخدمات المقدمة من الجمعيات التعاونية عام ١٩٨٧ - فى شكل تقاوى واسمدة ومبيدات - مبلغ ٣٩٩٧١ جنيها فقط ، بعد ان كانت ٨ر٧٩ مليون جنيه عام ١٩٦٥ .

٣٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى ، ٥٢ - ١٩٨٥ ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٦ ، ص ٨٦ .

٣٤ - مجلس الشورى ، التوسع الافقى ، الجزء الثانى من تقرير السياسة الزراعية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٠ .

٣٥ - عبد المعطى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

٣٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعدد العام للسكان والاسكان ، النتائج التفصيلية ، سبتمبر ١٩٧٨ ، ص ص ٤١٨ ، ٤٢٠ .

٣٧ - حول تفاصيل قوانين الضرائب ، انظر دويدار ، الاقتصاد المصرى ...، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٥ ، ص ٣٥٧ .

٣٨ - طبقا لبيانات ١٩٧٥ ، كانت القروض متوسطة الاجل تمثل ٦ر٠٪ من اجمالى القروض المقدمة للفلاحين ، فى حين كانت القروض قصيرة الاجل تمثل ٤ر٩٩٪ . وهذا يعنى ان صغار الفلاحين وفقراءهم لا يستطيعون الاستفادة من القروض قصيرة الاجل ، خاصة اذا عرفنا ارتفاع نسبة الفائدة التى تتراوح بين ٨ - ١٤٪ . وفى نفس الوقت فقد انخفضت قيمة هذه القروض بالنسبة لتغطية تكاليف الانتاج الجارى . فعلى سبيل المثال انخفضت نسب القروض المقدمة لتغطية تكاليف محصول القمح من ٥ر٤٦٪ عام ١٩٧١ الى ٩ر٢٥٪ عام ١٩٧٨، والقطن من ١ر٤٠٪ الى ٣١٪ ، والارز من ٧ر٣٢٪ الى

٦ر٢٠٪ ، والذرة الشامى من ٨ر٣١٪ الى ٤ر١٦٪ عن نفس الفترة . انظر ابو مندور ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٤ ، ص ١٣٦ .، جدول ١٣ .

٣٩ – نقلا عن محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل سياسة الانفتاح ، مجلة الطليعة ، القاهرة ، مايو ١٩٨٤ ، ص ٥٦ .

٤٠ – فى الوقت الذى انخفضت فيه مساحات المحاصيل الاساسية ، مثل القمح ، من ١٣٤٩ الف فدان عام ٧١ الى ١١٨٧ عام ١٩٨٤ ، والارز من ١١٣٥ الف فدان الى ٩٨٣ الف فدان ، والقطن من ١٥٢٥ الف فدان الى ٩٨٤ الف فدان عن نفس الفترة ، نجد ان مساحات الخضر ارتفعت من ٧١١ الف فدان عام ٧١ الى ٨٨٠ الف فدان عام ١٩٨٣ ثم الى ١٠٢٤ الف فدان عام ١٩٨٧ ، وكذلك ارتفعت مساحات الفاكهة من ٢٤٩ الف فدان عام ١٩٧١ الى ٤٠٤ الف فدان عام ١٩٨٣ ثم الى ٦١٦ الف فدان عام ١٩٨٧ ، بالنسبة لارقام ١٩٧١ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ انظر عبد المعطى واخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٧،جدول ٤ . وبالنسبة لارقام ١٩٨٧ انظر الكتاب الاحصائى السنوى ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٤٩، ٥٢ .

٤١ – يلاحظ ان متوسط الاجر السنوى للعاملين فى الزراعة عام ١٩٧٩ كان ٦ر١٤٠ جنيها ، وبالرغم من انخفاض هذا الدخل وعجزه عن ان يوفر حياة متواضعة للفلاح المصرى ، الا ان نفقات المعيشة فى الريف ارتفعت ارتفاعا كبيرا . فلقد ارتفعت الارقام القياسية للمستهلكين فى الريف من ٨ر١٠ عام ١٩٦٧/٦٦ (سنة الاساس) الى ٣١١ عام ١٩٨٠ . وهذا يعنى زيادة العبء على الفلاحين فى الوقت الذى تنخفض فيه اسعار كثير من السلع الزراعية مما يقل من العائد الذى يحصل عليه المزارع الصغير فى القرية . فطبقا لاسعار ١٩٨٠ ، فان الرقم القياسى للسعر المزرعى (سعر بيع المحصول فى الحقل) بالنسبة لمحاصيل القطن والقمح والذرة الشامى والصيفى والارز والفول والقصب والبصل الشتوى كان بالترتيب التالى : ٢ر٢٧٧ ، ٧ر٢٣٥ ، ٣ر٣٣٣ ، ٢٧٠ ، ٥ر٣٧٠ ، ٨ر٥٣٥ ، ٨ر٣٣١ (سنة الاساس ٦٧/٦٦) اما الرقم القياسى لتكلفة الانتاج للمحاصيل السابقة فقد بلغ بالترتيب ٤ر٢٢٤ ، ٧ر٢٧٢ ، ٣١٠ ، ٣٠٢ ، ٨ر٢٧٥ ، ٣ر٥٧١ ، ٣٦٠ (سنة الاساس ١٩٦٧/٦٦) فى الوقت الذى بلغ فيه الرقم القياسى لسعر

التصدير او الاستيراد المعادل بالترتيب ٨ر٤٤٢ ، ٦ر٤٦٢ ، ٣ر٤٢٤ ، ٤ر٣١٤ ، ٤ر٢١٥ ، ٥٤٤ ، ٧ر٣٣٠ . حول تفاصيل هذا الموضوع انظر : صلاح الدين منسى ، القرية والمدينة ، دراسة بنائية تاريخية ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ٨٤ ، ٨٩ .

٤٢ – حول هذا الموضوع انظر : صلاح الدين منسى ، ميكنة الزراعة وتنمية القرية المصرية ، رؤية سسيولوجية للعلاقة بين التكنولوجيا والتنمية، بحث مقدم الى الندوة العلمية الثانية التى اقامتها الجمعية المصرية للبحوث الاجتماعية وتكنولوجيا تنمية المجتمع عن «القرية المصرية والتكنولوجيا الملائمة» ، القاهرة ، ٢١ – ٢٥ ديسمبر ١٩٨٨ .

٤٣ – عبد المعطى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ١٠٨ .

٤٤ – امام ، مرجع سبق ذكره .

٤٥– الكتاب الاحصائي السنوى. يونيو ١٩٨٨، ص ٣٣، جدول ١–١٣ .

٤٦ – عبد المعطى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١١ .

٤٧ – نقلا عن عبد المعطى ، مرجع سبق ذكره ، نفس الصفحة .

٤٨ – المجالس القومية المتخصصة ، اصلاح التعليم الابتدائى ، المركز القومى للبحوث التربوية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٤٩ – عبد المعطى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، نفس الصفحة .

٥٠ – عبد المعطى وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٩ .

٥١ – الكتاب الاحصائى السنوى ، ٥٢ – ٧٩ ، يوليو ١٩٨٠ .

٥٢ – مؤتمر «استراتيجية الاستخدام فى مصر» ، وزارة القوى العاملة والتدريب بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية ومنظمة العمل الدولية ، دراسة عن الوضع الحالى والقصور المستقبلى للعمالة فى القطاع الزراعى ، ص ٣٢ ، جدول ٧ .

٥٣ – بنت هانس ، سمير رضوان ، العمل والعدل الاجتماعى ، مصر فى الثمانينات ، مكتب العمل الدولى ، المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٥٢ .

٥٤ – كريمة كريم ، اثر سياسات الاصلاح الاقتصادى على الاسر محدودى الدخل فى مصر ، ندوة سياسة التصحيح وإزالة القيود الاقتصادية ، ١ –٣ فبراير ١٩٨٨ ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية ، ص ٢ . وقد استخدمت الباحثة حساب تكلفة الوجبات الاساسية بسعر السوق لتحديد مستوى انفاق الاسرة وبالتالى موقعها من خط الفقر .

من

منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية يصدر فى اوائل فبراير ١٩٩٠

كتاب

المصرى المعاصر

مقاربة نظرية وامبيريقية لبعض ابعاد الشخصية القومية المصرية

الدكتور أحمد زايد

تهتم الدراسة بالتعرف على السمات العامة للشخصية المصرية اعتمادا على بيانات امبيريقية حاولت ان تفسر مادة البحث فى ضوء السياق الخاص للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ، واعتمادا على عدد من المتغيرات البنائية التى حددت معالمها فى الاطار النظرى للدراسة .

وينقسم الكتاب الى فصول ثمانية يناقش الفصل الأول الاطار النظرى والفروض، والثانى منهجية الدراسة ، ويهتم الفصل الثالث بدراسة الفاعل ، والآخر صورة الذات فى مقابل الآخرين ، ويتناول الفصل الرابع قضية المصرى والسياسة – المعرفة والاتجاهات والمشاركة ، ويهتم الفصل الخامس بدراسة التدين فى حياة المصرى بين السلوك الدينى والتنشئة الدينية ، والسادس عن الفكاهة والمرح بين الازمة العامة والحل الفردى ، والسابع عن مفهوم الصبر بين الثبات والتغير ، اما الفصل الثامن فيناقش قضية التواكل فى حياة المصريين . ويضم الكتاب فى طياته ملحقا فيه استمارة الاستبيان الخاص بالبحث .

وهذه الدراسة نتاج عمل عدد من الاساتذة والباحثين بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

هدر وسوء استخدام الأرض ودور السياسة الزراعية
رؤية تحليلية (★)

عبدالفتاح إبراهيم عبدالنبى (★★)

أخذت قضية هدر موارد الأرض الزراعية فى مصر تطرح نفسها بإلحاح فى السنوات الأخيرة ، حيث تشير أحدث تقديرات المجلس القومى للانتاج إلى أن الفقد السنوى فى الانتاج الزراعى ، نتيجة لإهدار إمكانات الأرض الزراعية فى مصر ، يوازى الانتاج الكامل لمساحة حوالى ٢,٣٥٠ مليون فدان ، أى حوالى ٢٠٪ من إجمالى الناتج الزراعى القومى [١] .

ويعنى هدر موارد وإمكانات الأرض الزراعية ، عدم استخدام الأرض الزراعية أو سوء استخدامها مع توافر مقومات استغلالها . وهو يأخذ صورا متعددة ، منها :

(١) استقطاع الأراضى الزراعية المنتجة أو الصالحة أو المهيأة للزراعة فى إقامة المساكن والمنشآت الصناعية والتجارية .

(٢) التجريف بدرجاته المختلفة .

(★) أحد التقارير الفرعية للجنة دراسة « هدر إمكانات الأرض والمياه فى القرية » ، التى شكلت فى قسم بحوث الجريمة بالمركز بإشراف أ . د . سهير لطفى ، فى إطار بحث « مستقبل القرية المصرية » ، الذى يجرى بواسطة فريق تحت إشراف أ . د . عبدالباسط محمد عبدالمعطى .

(★★) دكتوراه فى الإعلام ، مدرس بقسم الإعلام ، بكلية الاداب ، جامعة الزقازيق .

(٣) التبوير ، وبالتالى تعطيل المساحات المجاورة للمصانع وغيرها من الأنشطة غير الزراعية ، كالمخازن والأحراش.

(٤) عدم زراعة المساحة المتاح لها فعلا مورد للرى ، مثل : البور المتخلل فى الدلتا والوادى، والمساحات المحيطة ببعض الآبار الارتوازية فى الواحات ، وجسور الترع والمصارف والطرق ودوائر الحقول.

(٥) التأخر غير الطبيعى فى وصول كثير من مساحات أراضى الاستصلاح إلى الحدية الانتاجية.

(٦) تلوث التربة ، خاصة ببقايا المبيدات ومخلفات المصانع والصرف الصحى.

(٧) إرتفاع منسوب المياه الأرضى ، وما يرتبط بذلك من مشكلات الملوحة والقلوية.

(٨) زحف الصحراء على الأراضى الزراعية فى تخوم الوادى والدلتا.

(٩) تدهور خصوبة التربة.

ولما كانت كل هذه المظاهر وصور الهدر فى إمكانات الأرض الزراعية تأتى فى مجملها كافراز طبيعى لواقع مجتمعى، ومحصلة نهائية لمجموعة من السياسات والاجراءات التى توجه علاقات الانتاج الزراعى فى المجتمع المصرى، فان الورقة الراهنة تسعى إلى بحث هذه العلاقة، علاقة السياسة الزراعية المتبعة فى القطاع الزراعى ، بما يحدث بين مظاهر وصور مختلفة لهدر موارد الأرض الزراعية فى المجتمع المصرى، وحقيقة الدور الذى تؤديه هذه السياسة فى معالجة أو تدعيم الهدر فى هذه الأرض.

ويمكن تقويم السياسة الزراعية فى المجتمع المصرى من خلال منظورين :

الأول – هو مجموعة القوانين والتشريعات التى تحكم علاقات الانتاج فى القطاع الزراعى.

والثانى – هو مجموعة الاجراءات المتصلة بإدارة النشاط الزراعى اليومى.

وقبل أن نمضى فى بحث أثر كل جانب من هذه الجوانب فيما يحدث من صور لهدر موارد الأرض الزراعية ، نطرح التصورات التالية :

(١) السياسة الزراعية هى أحد الفروع الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة ، فهى السياسة الاقتصادية المتبعة فى القطاع الزراعى من البنيان الإقتصادى القومى . [١] ويفترض أنها تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية لمجموع السكان الزراعيين ، عن طريق وضع أهداف معينة والعمل على تحقيقها . هذه السياسة عرضة للتغيير أو التحول بتغير الأوضاع المجتمعية المقررة لها والأيديولوجية السائدة فى المجتمع فى فترة زمنية معينة .

(٢) قد يحدث تعارض بين الأهداف الانتاجية للمزارع وبين أهداف السياسة الزراعية للدولة ، والتى يتم تنفيذها اما بوسائل التوجيه غير المباشر ، كالارشاد الزراعى ، أو بالتوجيه المباشر عن طريق وضع التشريعات الزراعية المنظمة للانتاج الزراعى . ويتوقع أن يترتب على هذا التعارض نشوء حالة من الصراع والتوتر بين المنتجين والدولة ، يؤثر فى النهاية على المخرجات النهائية للنشاط الزراعى .

(٣) ان جانبا كبيرا من السياسة الزراعية فى المجتمع المصرى يجرى إعداده وصياغته من أعلى وبعيدا عن مشاركة المنتجين المباشرين أو مراعاة لواقعهم ومتطلباتهم الفعلية ، مما يضعف من فاعلية هذه السياسة وقدرتها على تحقيق أهدافها على أرض الواقع من ناحية ، ويجعلها عرضة للتغيير المستمر وعدم الاستقرار من ناحية أخرى[٢] .

(٤) تواجه الزراعة المصرية فى الوقت الراهن ما يمكن تسميته بظاهرة « الجوع إلى الأرض » . وهى الظاهرة المترتبة على تزايد عدد السكان فى الريف وهبوط نصيب الفرد من المساحة المحصولية إلى ما يقرب من ٠,٢٤ فدان[١] ، وبالتالى حاجة القرويين المتزايدة إلى فائض الانتاج الزراعى لتلبية احتياجاتهم المتزايدة ، وهو الفائض الذى كان يجرى تاريخيا تعبئته لصالح سكان المدن ، واستمرار السياسة الزراعية فى هذا الاتجاه دون مراعاة الحقائق الجديدة فى الريف يؤثر على المحصلة النهائية للنشاط الزراعى .

وانطلاقا من هذه التصورات ، نعرض لمعالم السياسة الزراعية فى مصر ،

عبر فترة زمنية تبدأ من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، محاولين التعرف على طبيعة الاجراءات التى اتخذتها الثورة،عبر الفترات الزمنية المختلفة،فى مجال تنظيم وإدارة النشاط الزراعى فى المجتمع المصرى ، وإبراز جوانب القوة أو الضعف فى هذه الاجراءات،وعلاقة ذلك بالواقع الراهن للزراعة المصرية ، وما يحدث بها من صور ومظاهر لهدر إمكانات الأرض الزراعية . بعبارة أخرى سوف نناقش العناصر التالية :

١ - الاجراءات المتعلقة بتنظيم علاقات الانتاج .

٢ - الاجراءات المتعلقة بإدارة النشاط الزراعى .

٣ - الواقع الراهن وصور الهدر .

أولا : تنظيم علاقات الانتاج الزراعى :

قامت الدولة بعد الثورة من خلال الاداة التشريعية ، [٥] بمحاولة تنظيم علاقات الانتاج فى الريف المصرى ، وهو تنظيم يحتوى فى جوهره على الجوانب التالية :

١ - تنظيم ملكية الأرض الزراعية .

٢ - تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

٣ - تنظيم أوضاع الجمعيات التعاونية الزراعية .

٤ - تنظيم بعض جوانب وضع العمال الزراعيين .

١ - تنظيم ملكية الأرض الزراعية :

سعت قوانين الاصلاح الزراعى إلى إعادة تنظيم الملكية الزراعية فى مصر ، حيث قضت بوضع حد أقصى للملكية ، وإعادة توزيع ما زاد على ذلك على صغار الفلاحين [٦] ، وتحريم ملكية الأرض الزراعية على الأجانب [٧]، وإلغاء الوقف الأهلى،والحد من تجزئة الأرض لأقل من خمسة أفدنة .

وبالنسبة للحد الأقصى الذى يفرض على ملكية الأرض الزراعية ، يبدأ بمائتى فدان للفرد (و ٤٠٠ فدان للأسرة) فى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ثم ينخفض إلى مائة فدان بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، ثم إلى ٥٠ فدان للفرد و (١٠٠ فدان للأسرة) بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ .

وما يزيد على الحد الأقصى يخضع لما يشبه البيع الجبرى للدولة ، تدفع مقابله ثمنا يساوى عشرة أمثال الريع العقارى ، فى شكل سندات مستحقة الدفع فى المدى الطويل وبفائدة قدرها ٤٪ سنويا . وتقوم الدولة بتوزيع المساحة الزائدة ، مضافا إليها ما صادرته من أملاك أسرة محمد على باشا ، على صغار الفلاحين الذين لا يملكون ، على أن يدفع المنتفع ثمن هذه الأرض على أقساط مدتها ٤٠ عاما . وفى القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨٤ ، تقرر تحميل المنتفع فقط بربع ثمن الأرض مع إعفائه من اداء أية فوائد على أقساط الثمن المستحقة على الأرض الموزعة ، على أن تتحمل الخزانة العامة الفرق .

ونتيجة لهذا التوزيع تبلورت فئة الحائزين (ملاك ومستأجرين) بمقتضى قوانين الاصلاح الزراعى ، بلغ عدد أفرادها ٣٢٢ ألفا ، يزرعون مساحة من الأرض بلغت نحو ٩٣٩ ألف فدان [٨] . وليس للمنتفع التصرف بالبيع فى الأرض التى يحصل عليها من الاصلاح الزراعى . كما أنه لا يتم توريثها بتوزيعها فعلا .

كان ما تقدم هو خلاصة ما انتهت إليه قوانين الاصلاح الزراعى فى مجال معالجة مشكلة سوء توزيع الملكية الزراعية القائمة قبل الثورة.وفى الواقع الفعلى ، نلاحظ أنه بعد تنفيذ هذه القوانين ، حدث تغير جذرى وهام لصالح أصحاب الملكيات الصغيرة (٥ أفدنة فأقل) ولكن نلاحظ أيضا أن ملكية الأرض خارج نطاق الاصلاح الزراعى ، انتهت إلى اتجاه نحو تمركز الملكية فى نطاق الفئة (من ٥ – أقل من ٥٠ فدانا) حيث يسير التطور فى اتجاه التمركز إلى أعلى والتشتت إلى أسفل [٩] .

وقد ساعد على ذلك سياسة الاصلاح الزراعى، التى أتاحت الفرصة كاملة للفئات الاجتماعية المتوسطة لشراء أراضى كبار الملاك الزائدة وإجراء التصرفات المختلفة ، وتوفيق الأوضاع بينها . كما دعم من هذا الاتجاه المناخ السياسى والاجتماعى الذى ساد المجتمع، خصوصا بعد هزيمة ١٩٦٧ ، حيث أصبح سوق الأرض أكثر انفتاحا ، بعد أن خفت عوامل الضغط على حركته .

وتشير البيانات المستخلصة من دراسة عينات كبيرة نسبيا حول توزيع ملكية الأرض الزراعية فى عام ١٩٧٣ إلى تغير كبير فى هيكل الملكية إذا قورنت هذه النتائج مع آخر إحصاء رسمى لهيكل الملكية عام ١٩٦٥ ، كما يوضح الجدول التالى :

جدول رقم (١)
توزيع ملكية الأرض الزراعية
عام ١٩٧٤ بالمقارنة بعام ١٩٦٥ (١٠)

الملكية بالفدان	النسبة المئوية من الملاك		النسبة المئوية من المساحات	
	١٩٦٥	١٩٧٤	١٩٦٥	١٩٧٤
أقل من ٥ أفدنة	٩٥,١	٩٤,٩	٥٧,١	٤٩,٧
٥ – أقل من ١٠	٢,٤	٢,٧	٩,٥	١٠,٩
١٠فأكثر	٢,٥	٢,٣	٣٣,٤	٣٨,٣

ويوضح الجدول مدى التغير الذى طرأ على حيازة ملكية الأراضى الزراعية خصوصا بعد حرب ١٩٦٧،جيث تتجه الأراضى الزراعية نحو مزيد من التركز فى الفئات الأعلى . كما تشير الاحصاءات التى جرت عام ١٩٧٧ إلى أن الملاك الكبار (الذين يمتلكون خمسين فدانا فأكثر) تصل نسبتهم إلى ٣٧٪ من إجمالى عدد الملاك ومساحة ما يمتلكونه ١٤,٥٪ من إجمالى الأراضى الزراعية . أما الملاك الذين يمتلك كل منهم عشرين فدانا فأكثر (بما فيهم الذين يمتلكون خمسين فدانا فأكثر) فيبلغ عددهم واحدا فى المائة فقط من إجمالى عدد الملاك ، وما يمتلكونه يساوى ٢٦٪ من إجمالى الأراضى الزراعية [١] .

وتشير هذه البيانات إلى تزايد أعداد المتجهين من المدينة إلى الريف لشراء الأراضى أو حيازاتها ، أو إقامة مزارع ومشروعات ذات انتاج غير تقليدى . وأصبح بوسع بعض كبار الملاك (فى ظل المناخ السياسى العام الذى مال بتوازنه لصالح كبار الملاك) العودة إلى أراضيهم لزراعتها على الذمة ، أو تأجيرها لمستأجرين قادرين على إقامة مشروعات ذات ربحية عالية وقادرين بالتالى على دفع إيجار أعلى .

ومع سهولة طرد المستأجر ، عاد التنافس من جديد لشراء الأراضى والاكثار من الملكيات الزراعية إلى وضع التركز وسوء التوزيع الذى كان قائما قبل الثورة ، مع اختلاف طفيف يكمن فى وجود قانون يضع حدا أعلى لملكية الفرد بـ ٥٠ فدانا ، و ١٠٠ فدان للأسرة .

والأمر الهام هنا ، هو أن هذا الاتجاه نحو التركز يصاحبه فى ذات الوقت زيادة فى تفتيت الملكية الصغيرة (١٢) . وهى المشكلة التى تمثل صورة من صور الهدر فى استغلال امكانات الأرض الزراعية ، بما يترتب عليها من أضرار عديدة للانتاج الزراعى ، تتمثل فى : فقد وضياع قدر كبير من الأرض والعمل ، وتخلف وسائل وأساليب الانتاج المستخدمة وإعاقة أى محاولة لاستخدام الميكنة على نطاق واسع وبشكل اقتصادى ، واستمرار استنفاذ الطاقة الحيوانية فى العمليات الزراعية ، الأمر الذى يؤثر على إنتاجها من اللحوم والألبان ، مع تخصيص مساحات واسعة لزراعة أعلاف حيوانات البحر ، ومن ثم ارتفاع تكاليف الانتاج . أيضا إجهاد التربة واستنفاذ خصوبتها ، وعدم إمكانية تنظيم الرى والصرف أو تنظيم مقاومة الآفات على نطاق واسع،وصعوبة تلافى آثار تجاوز المحاصيل التى تختلف معاملاتها ، مثل القطن والبرسيم والأرز والذرة (١٣) .

وقد ساهمت السياسة الزراعية ذاتها فى تعميق ظاهرة التفتيت فى الزراعة المصرية،من خلال العوامل التالية:(١٤) .

أ – المعاملات السريعة التى أثارها قانون الاصلاح الزراعى الأول خلال السنة التالية على صدوره . فرغم أن الجزء الأكبر مما باعه كبار ملاك الأراضى مما زاد على الحد الأقصى للملكية انتقل إلى أغنياء الفلاحين ، فإن جزءاً من الأرض المباعة كان مصيره التفتيت .

ب – إعادة توزيع الأرض وفقا لقانون الاصلاح الزراعى باعتبار الأرض كانت توزع على صغار الفلاحين فى شكل مساحات تتراوح بين فدانين وخمسة أفدنة .

ج – مديونية صغار الفلاحين كأول خطوة فى طريق فقدان الأرض . بعض الأرض كان يفقد عن طريق زيادة التفتيت .

د – تخفيض الضرائب أو الاعفاء منها بالنسبة للملكيات الصغيرة،وكذلك الاعفاء من التوريد الاجبارى للحاصلات بالنسبة للحيازات الصغيرة.

هـ – الصعوبات المالية لفئة صغار الملاك الذين لا يزرعون الأرض على الذمة ولا يستطيعون فرض إيجار يفوق الايجار القانونى.

و – انتقال الأرض بالميراث وفقا – للتنظيم السائد للميراث – على النحو الذى يحدث به فى واقع الحياة فى القرية ، رغم أن القانون يسعى إلى الحيلولة دون تحقق التفتيت عن طريق الميراث فى بعض الحالات. وفى هذه الحالات تبقى الحيازة أو الملكية باسم أحد الورثة بينما يتم تقسيم فعلى للأرض بين الورثة.

ونظرا لما تمثله ظاهرة تفتيت الأرض الزراعية من مضار بالغة،فقد اتجهت الدولة لمعالجتها ، حيث اتجه العمل إلى تعميم نظام تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية كحل عملى لمشكلة ضآلة الحيازات الزراعية (١٥). والمقصود بتجميع الاستغلال الزراعى تجنيب المساحات الصغيرة بمحصول واحد وتجميعها فى كل قرية فى مساحات صغيرة متجاورة دون مساس بالملكية الفردية ، دون تدخل فى عمل الحائز على حيازته الخاصة. أما تنظيم الدورة الزراعية ، فالمقصود به وضع نظام لتعاقب الحاصلات المختلفة على قطعة من الأرض فى ضوء الدورة الزراعية الملائمة ، وهى غالبا ثلاث دورات.

وعلى الرغم من قيمة المزايا والفوائد التى عادت من تطبيق هذه السياسة فى الحد من الآثار السلبية لبعثرة الحيازة الزراعية (ونشير بالتحديد إلى ما يتعلق منها بتلافى الأثر السىء الناتج عن تجاور المحاصيل المختلفة وتنظيم مقاومة الآفات ، وغيرها) إلا انه يصعب القول بأن سياسة تجميع الاستغلال الزراعى بالصورة التى طبقت بها قد نجحت فى علاج مساوىء التفتيت. فمع استمرار تفتيت الحيازة ، وحرية الحائز وعدم الجدية فى تطبيق السياسة والركون إلى الحلول التوفيقية (١٦). ظلت المشكلة قائمة على حالها. وعلى النقيض من ذلك أدت سياسة تجميع الاستغلال الزراعى وتنظيم الدورة الزراعية بالشكل الذى نفذت به إلى ظهور عدد من المشاكل ، يأتى على رأسها :

(١) حرمان نسبة كبيرة من صغار الزراع من تنويع حاصلاتهم ومصادر دخولهم الزراعية وفقا لاحتياجاتهم.

(٢) معاناة كثير من صغار الحائزين من نقص الحبوب الغذائية لهم ولأسرهم. وكذا معاناة الكثير منهم من نقص العلف الشتوى أو الصيفى لحيواناتهم،مما أدى بدوره إلى تزايد حدة أزمة اللحوم.

(٣) ارتفاع القيمة الايجارية للأرض الزراعية ارتفاعا كبيرا فى مواسم زراعة حاصلات معينة، كالبرسيم والذرة الشامية، وذلك بسبب زيادة الطلب على الأراضى الزراعية لاستئجارها فى هذه المواسم وعدم كفاية المعروض منها لمواجهة هذا الطلب.

ومن الواضح أن عجز الاجراءات التى اتخذت للتصدى لهذه المشكلة وبقاء المشكلة بدون حل، من شأنه إضعاف علاقة الفلاح بالأرض وإعاقة أى محاولة تهدف إلى تطوير المجتمع الريفى.

وقد اتجهت سياسة الدولة بعد قيام الثورة إلى التوسع فى استصلاح الأراضى الجديدة، كحل للمشاكل الناشئة عن الاختلال فى التوازن بين السكان والأرض. وتولت وحدها عملية الاستصلاح عن طريق مؤسسات مستقلة متخصصة فى عمليات الاستصلاح، فأنشئت مؤسسة استصلاح الأراضى ومؤسسة تنمية واستغلال الأراضى ومؤسسة تعمير الصحارى، ثم الهيئة العامة لتعمير الأراضى.

وفى إطار هذه المؤسسات وضعت الدولة خططا طموحة، استطاعت من خلالها تحقيق أعلى معدل للاستصلاح، وصل عام ١٩٦٥ إلى ١٥٠ ألف فدان. وظل معدل استصلاح الأراضى فى تزايد مستمر إلى عام ١٩٦٧ حين بدأ معدل الاستصلاح فى الانخفاض، بسبب توجه معظم شركات الاستصلاح لخدمة المجهود الحربى. وتشير البيانات المتاحة إلى أن جملة الأرض المستصلحة فى الفترة من ١٩٥٢ – حتى عام ١٩٨٠، وصلت إلى مايقرب من مليون فدان، شهدت فترة الستينات وحدها ٨٨٪ من الاجمالى الكلى للأرض المستصلحة طوال هذه الفترة [١٧].

وقد تحددت المشكلة الأساسية حول أسلوب التصرف فى هذه الأراضى ، هل يتم توزيعها على غرار ما حدث بالنسبة للأرض المستولى عليها من كبار الملاك ، أم تبقى تحت إشراف الدولة وتدار عن طريق شركات عامة متخصصة .

وحول هذه المشكلة شهد المجتمع المصرى فى فترة الستينات والسبعينات مناقشات موسعة على كافة المستويات،وانقسمت الآراء وتباينت الحجج بين مؤيد لتولى الدولة مسئولية إدارة هذه الأرض لحسابها ومعارض يحذر من مغبة هذه السياسة ويدعو إلى تمليكها للفلاحين ،

وقد اتجهت سياسة الدولة فى فترة الستينات إلى تولى الإشراف على تلك الأرض ، حيث أعلن الرئيس عبدالناصر ضرورة إبقاء هذه الأرض ملكاً للدولة ، تجرى إدارتها عن طريق المؤسسات والهيئات السابق الاشارة إليها . بينما تحولت سياسة الدولة منذ منتصف السبعينات فى اتجاه تصفية إشراف الدولة على هذه الأرض ، حيث جرى تصفية المؤسسات وتحويلها إلى شركات تسعى إلى تحقيق الربح فى إطار سياسة الانفتاح الاقتصادى . وأعلن عن البدء فى توزيع الأراضى على بعض الفئات ، وجرى بيع الأرض بالمزاد العلنى لمن لديهم القوة المالية . وفى إطار عدم وجود ضوابط تحكم عملية التوزيع والتغير المستمر فى السياسات ، وتغليب المصالح الشخصية والرغبة فى الربح السريع ، جرت المضاربة لرفع سعر هذه الأرض والاستيلاء غير المشروع عليها من جانب أفراد ليست لديهم خبرة بالزراعة ، وهو أمر له خطورته على مستقبل استصلاح الأراضى فى مصر من ناحية ، ويمثل صورة أخرى من صور هدر إمكانات هذه الأرض من جهة أخرى

٢ - تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر :

كان المظهر الثانى لقانون الاصلاح الزراعى هو تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، حيث كان يوجد ما يزيد عن ٧٠٠ ألف مستأجر يقومون بزراعة ما يقرب من ٦٠٪ من رقعة الأراضى الزراعية[١٨] ، يتعرضون لمغالاة شديدة من جانب كبار الملاك والوسطاء فى تحديد القيمة الايجارية للأرض الزراعية ، وما يمثله ذلك من ظلم وإرهاق لصغار الزراع وتردى أحوالهم المعيشية .

لذلك صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، متضمنا أحكاما تسعى لترتيب العلاقة بين المالك والمستأجر . ثم صدر بعد ذلك القانونان رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ ، ورقم ١ لسنة ١٩٦٣ ، بغية ضبط هذه العلاقة وضمان تنفيذ أحكام قانون الاصلاح الزراعى.

. بيد أن الظروف الموضوعية والممارسة العملية كشفت عن وجود صعوبات ومشاكل عديدة عاقت تطبيق هذه القوانين على الوجه الأكمل. فمن ناحية ، كان هناك الضغط السكانى المستمر على الأرض الزراعية ، ووجود فائض من القوة البشرية لم تتح له فرص عمل بديلة أو جديدة ، فى الوقت الذى اتجهت فيه المساحة الاجمالية للأرض الخاضعة للايجار إلى الانخفاض من ٥٩٪ عام ١٩٥٠ إلى ٥١٪ عام ١٩٦١ ، نتيجة لاتجاه الملاك نحو زراعة أراضيهم على الذمة باستخدام العمل المأجور والآلات الحديثة لتحقيق الربح وتعويض ما فقدوه من ريع بعد تحديد الملكية ، وحماية أنفسهم فى المستقبل إزاء ما قد تستحدثه قوانين الاصلاح الزراعى من حماية للمستأجر وصعوبة طرده أو إخراجه من الأرض.

ويضاف إلى ذلك ظروف التحول فى التركيب المحصولى والأخذ بنظام التجميع الزراعى الذى أشرنا إليه من قبل.وقد أفضت هذه الظروف ، وغيرها ، إلى زيادة الطلب على استئجار الأراضى ، واتسع بالتالى مجال السوق السوداء فى إيجارات الأراضى. وفى هذا المناخ تعددت حالات التحايل على قانون الايجار. منها ، على سبيل المثال لا الحصر ، الايجار الموسمى لزراعة واحدة ، أو أخذ عقود إيجار من صورة واحدة تحفظ لدى المالك ، والامتناع عن تسليمه مخالصات ، إلى غير ذلك من أساليب التحايل التى تفنن فيها الملاك وكشفت عن بعضها لجنة تصفية الاقطاع عام ١٩٦٦ [١٩].

وعلى ضوء ذلك ، كان من الضرورى إعادة النظر فى هذه القوانين وتعديلها بما يؤدى إلى إحكام ضبط العلاقة الايجارية واستقرارها. فصدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، متضمنا أحكاما جديدة ، منها: عدم جواز تعديل العلاقة الايجارية من نظام الايجار النقدى إلى الايجار بالمزارعة حتى ولو كان ذلك بموافقة المستأجر ، وعدم جواز طلب المالك إخلاء الأطيان المؤجرة ولو عند انتهاء المدة المتفق عليها فى العقد ، إلا إذا أخل المستأجر

بأى التزام جوهرى يقضى به القانون أو العقد . ونص القانون على ضرورة إيداع العقد الذى يحكم طرفى العلاقة بالجمعية التعاونية منعا للتلاعب . واستحدث القانون لجانا لفض المنازعات التى تنشأ بشأن العلاقة بين المالك والمستأجر ، يوجد منها لجنة بكل جمعية تعاونية زراعية ، تشكل من المشرف الزراعى فى الجمعية التعاونية الزراعية (رئيسا) وأحد أعضاء لجنة الاتحاد الاشتراكى العربى فى القرية وأحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية وصراف القرية . وهى اللجان التى أثبتت كفاءة وفاعلية فى فض العديد من المنازعات بين المالك والمستأجر [٢٠] ، لكونها أقرب إلى الفلاح البسيط وأيسر فى التعامل معه من محكمة المدينة .

وقد جاء القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . انعكاسا للظروف الموضوعية التى تمت فى الواقع المصرى وهيأت المناخ فى السبعينات لبروز مطالب فئوية تدعو إلى إعادة النظر فى العلاقة بين المالك والمستأجر لتدعيم مكانة المالك .

وقد تضمن القانون ثلاثة تعديلات مهمة فى قانون الاصلاح الزراعى ، هى :

(١) تعديل القيمة الايجارية لتصبح سبعة أمثال الضريبة السارية بدلا من سبعة أمثال الضريبة المربوطة على الأرض فى ٩ سبتمبر عام ١٩٥٢ .

(٢) إلغاء لجان فض المنازعات ، وإحالة القضايا المتعقلة بعلاقة المالك والمستأجر إلى المحاكم الجزئية وطرد المستأجر إذا تكرر تأخيره فى السداد .

(٣) إجازة تحويل عقد الايجار إلى عقد مزارعة باتفاق طرفى التعاقد .

وما زالت هناك مطالب من بعض الفئات تتصاعد بين الحين والآخر للمطالبة بمزيد من الحرية وعدم التقيد بأحكام قانون الاصلاح الزراعى ، والنص على حق المالك لأقل من خمسة أفدنة فى طرد المستأجر ، وحقه أيضا بمفرده أن يقرر نوع العلاقة الايجارية التى يرضى عنها مع المستأجر سواء بالنقد أو المزارعة . وتوجد فى المرحلة الراهنة بعض الصيغ والمشاريع المعروضة على مجلس الوزراء ومجلس الشعب فى هذا الصدد . فقد أعلن وزير الزراعة أن الدراسات التى كلف بإعدادها حول موضوع العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية قد انتهت بالفعل وقدمت

إلى مجلس الوزراء ، وأوضح أن التعديلات المقترحة لن تكون قيد الصيغ الحالية الموروثة التى لا تنهى خلاف الطرفين المستمر منذ فترة طويلة[٢١] .

وأيا كانت طبيعة الاتجاهات الجديدة بشأن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، والتى من المتوقع أن تميل لصالح دعم مركز المالك فى مواجهة المستأجر فى إطار السياسات الراهنة ، فإن الملاحظ ، من استعراض قوانين الاصلاح الزراعى فى هذا المجال ، أن القانون عند تحديد الايجار يتجاهل أن الأرض هى احتكار لفئة، وان الضغط عليها يتزايد فى مصر ، ويترتب على ذلك وجود تفاوت فى كثير من المناطق بين الايجار الفعلى والايجار القانونى ، ويكون ذلك بالطبع على حساب الفلاح خاصة المستأجر الصغير . كما يتجاهل أن أحجام الملكية ليست واحدة . ويعمم قاعدة تحديد الايجار بسبعة أمثال الضريبة العقارية على جميع الملاك بلا تمييز بين جودة الأرض . والنتيجة هى تدهور مستوى معيشة صغار الملاك الذين لا يستطيعون فرض إيجار فعلى أعلى من الايجار القانونى خاصة إذا لم يكن لهم مصدر آخر للدخل . ومع الاتجاه التضخمى للأثمان ، ينخفض الدخل الحقيقى لهؤلاء،مما يقلل من قيمة الأرض لدى هذه الفئة وتدفعهم إلى بيعها والتخلص منها والاتجاه إلى ممارسة أنشطة أخرى .

٣ - الجمعيات التعاونية الزراعية :

أدرك قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ أن الحل الأمثل للكثير من المشاكل التى يعانى منها الفلاح المصرى ، ولضمان أكبر قدر من الاشراف المركزى على الزراعة ، يكمن فى إعادة تنظيم الوحدات الانتاجية وتعميمها فى كافة أنحاء الريف . لذلك حرص قانون الاصلاح الزراعى على الربط بين الانتفاع بالأرض الموزعة واشتراك المنتفع فى عضوية جمعية تعاونية ، أطلق عليها جمعية الاصلاح الزراعى[٢٢] ، تتولى تقديم الخدمات ومستلزمات الانتاج الزراعية ، وتنظيم الاستغلال الزراعى ، وبيع المحصولات الرئيسية ، والقيام بكافة الأنشطة الزراعية والاجتماعية الأخرى .

واتجهت سياسة الدولة بعد ذلك إلى تكثيف المحاولات لنشر النظام التعاونى فى غير أراضى الاصلاح الزراعى . وذلك لتحقيق عدة أهداف ،

منها : ضمان حد أدنى من تحسين مستوى الانتاجية الزراعية ، عن طريق تمكين الحيازات الصغيرة من الاستفادة من أساليب الانتاج المتقدمة . وقد تم ذلك فى إطار نظام التجميع الزراعى ، وتنظيم الدورة الزراعية ، وتزويد الجمعيات التعاونية بالآلات الزراعية الحديثة . وكذلك جعل التعاونيات قناة الاتصال الرئيسية التى تتعامل من خلالها الدولة مع الفلاحين فى المسائل المتعلقة بالفائض الزراعى ، وتطبيق السياسة الزراعية في مجال تخطيط الدورة الزراعية ، وتوزيع مستلزمات الانتاج ، ومقاومة الآفات ، وتسويق الحاصلات .

وقد لاقت محاولات الحكومة لنشر التعاونيات بعض العقبات . كان أهمها : المعارضة القوية من جانب بعض العناصر ، وعلى رأسها أغنياء الفلاحين بالقرى ، لتدخل الحكومة فى تنظيم الجمعيات التعاونية ، وحرصهم بما لديهم من خبرة ونفوذ على السيطرة على أعمال هذه الجمعيات وتوجيهها أساسا لخدمة مصالحهم ، يضاف إلى ذلك افتقار الحكومة إلى العدد الكافى من الموظفين الأكفاء حيث كان الأمر يتطلب خلق جهاز من الموظفين الذين يكرسون أنفسهم لتحقيق أهداف التعاون ، ويكونون من البراعة والخبرة بحيث يستطيعون كسب ثقة الفلاحين ، ونقل الزراعة العلمية إلى القرية المصرية .

ولمواجهة هذه العقبات ، أصدرت الحكومة القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، الذى حرص على إبعاد بعض العناصر فى الريف – من رجال الادارة بالقرى ، كالعمد والمشايخ والخفراء ، وبعض المحرومين سياسيا – من الاشتراك فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية ، فى الوقت الذى أتاح فيه هذا القانون الفرصة واسعة أمام صغار الحائزين والزراع ممن لا تتجاوز ملكيتهم خمسة أفدنة (٢٣) لتمثيلهم فى مجالس الادارة .

ومع قوة الاجراءات التى أتى بها هذا القانون وما يمثله من نقلة إيجابية فى تاريخ الحركة التعاونية فى مصر ، إلا أنه فى إطار الممارسات العملية وتطبيق القانون ، أفضت عدة عوامل إلى عرقلة تحقيق أهدافه وإجهاض فاعليته . ومن هذه العوامل جهل الزراع بمبادىء التعاون وعدم درايتهم بالعمل التعاونى ، وانتشار الأمية ، وتعدد جهات الاشراف على الجمعيات ، فضلا عن ظهور مجموعة من النقائص والعيوب عرقلت مسيرة الحركة التعاونية وجعلت الفلاح

المصرى ، وبصفة خاصة صغار الزراع ، يتشككون فى مدى جدية التعاون بالنسبة لهم [٢٤] .

ونتيجة لذلك جرى إعادة تنظيم الجمعيات التعاونية بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ . وقد أدخل هذا القانون شروطا جديدة لعضوية مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية ، منها : أن يكون ملما بالقراءة والكتابة ، وأن يكون عضوا عاملا بالاتحاد الاشتراكى ، وأن يكون مسددا لجميع مستحقات مؤسسة الائتمان والجمعية ، وأن يحتفظ المجلس بأربعة أخماس مقاعده للذين ينطبق عليهم تعريف «فلاح» . حيث اتسع هذا التعريف عند التطبيق ليشمل من يملك عشرة أفدنة بدلا من خمسة .

وأيا كانت طبيعة هذه التعديلات وتوجهاتها الاجتماعية ، وما تمثله من انحياز لصالح أغنياء الفلاحين بالقرية ، فقد ظلت سيطرة هذه الفئة الأخيرة على مجالس إدارة الجمعيات التعاونية ، والتدخل المفرط من جانب الدولة فى الحركة التعاونية الذى لا يرتبط بدراسة علمية وواقعية لمشكلات الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية ، ونقص الخبرة والكفاءة للأجهزة التى تعتمد عليها الدولة فى مساندة الحركة التعاونية ، تمثل عوائق تحول دون قيام هذه الجمعيات بعملها على الوجه الأكمل . وتعددت حالات الاختلاسات ، وارتفعت شكوى الفلاحين من سوء المعاملة ومن المحاباة والمغالطات فى حساباتهم ، وظلم وتحكم مديرى الجمعيات وموظفيها . وقد أفضى كل ذلك فى النهاية إلى زعزعة ثقة الفلاحين فى الحركة التعاونية وتقاعسهم عن الالتفاف حولها .

ومع ذلك فقد اتجهت سياسة الدولة فى إطار مناخ السبعينات ، والأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، الى الاجهاز على أى دور حقيقى يمكن أن تقوم به هذه الجمعيات بما استحدثته من نظام بنوك القرية [٢٥] . وهو النظام الذى سحب أغلب اختصاصات الجمعيات التعاونية الزراعية وتركها تكاد تكون بلا عمل .

فمن ناحية تولت هذه البنوك مسئوليات الائتمان الزراعى ، وضبط حسابات الزراع ومعاملاتهم طوال العام . بالاضافة إلى مهام أخرى جديدة كالقيام

بمختلف أنواع العمليات المصرفية للزراع وللجمعيات ، وتحويل الأنشطة الإقتصادية الريفية ، وخلق مجالات استثمار غير تقليدية ، وتجميع مدخرات الفلاحين وتوجيهها لتطوير القرية اقتصاديا واجتماعيا .

وبنظرة متخصصة لمجالات استثمار بنك القرية وشروط تمويله وما يتطلبه من ضمانات لتقديم قروضه ، يمكن القول بأن هذا التنظيم لم يأت بفائدة حقيقية لصغار الزراع وفقرائهم . وانما جاء أساسا لخدمة أغنياء الفلاحين ، حيث تتوفر لديهم الشروط التى يتطلبها البنك لمنح القروض ، وتتيح لهم إمكانياتهم التوجه إلى الاستثمار فى المجالات غير التقليدية التى يساهم البنك فى تمويلها .

وفى إطار تنظيم يتجاهل غياب الامكانيات الحقيقية لدى فئات كبيرة من الفلاحين على هذا النحو ، تكون النتيجة ضعف الانتاج وصعوبة الوفاء بالالتزامات المفروضة ، وتفاقم مديونية الفلاحين ، وتعقد الحصول على مستلزمات الانتاج ... الخ ، ومن ثم المساهمة فى تشجيع الاتجاه نحو بيع الأرض أو التخلص منها ، وما قد يصاحب ذلك من تمركز الأرض أو تفتتها وفقا لنوعية مشترى الأرض . وهى صورة أخرى من صور الهدر .

٤ - العمال الزراعيون :

كان المظهر الرابع للتنظيم الوارد فى قوانين الاصلاح الزراعى يتعلق بأوضاع عمال الزراعة ، حيث كان يوجد ما يقرب من ٥٩٪ من عدد الأسر الريفية المشتغلة بالزراعة يتكسبون قوت يومهم عن طريق العمل المأجور[٢٦] ، ويعيشون فى ظل ظروف وأوضاع بالغة الشدة والقسوة .

ومع ذلك فقد جاء القانون أكثر اقتضابا بشأن معالجة أوضاع هذه الفئة وإنصافهم فى مادتين هما :

أولا : على وزير الزراعة تشكيل لجنة برياسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير ، ثلاثة يمثلون ملاك الأرض الزراعية

ومستأجريها وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين ، وتقوم هذه اللجنة بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية كل عام ، ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذا إلا بعد تصديق وزير الزراعة .

ثانيا : حق عمال الزراعة فى تكوين نقابات تدافع عن مصالحهم [٢٧] .

وقد قرر وزير الزراعة فى نوفمبر ١٩٥٢ الحد الأدنى للأجر اليومى للعامل الزراعى فى كل أنحاء الجمهورية بمبلغ ١٨٠ مليما للرجال و ١٠٠ مليم للأولاد والنساء ، ودون المساس بها للوفاء بالعمولة التى يتقاضاها المقاولون لتوفير الانفار فى بعض المناطق . كما حدد ساعات العمل بثمانى ساعات .

ومع أن سياسة الاصلاح الزراعى فى مجملها قد أحدثت بعض الآثار الايجابية التى أسهمت فى التخفيف من وطأة المعاناة التى كان يعيش فى ظلها عمال الزراعة ، حيث أتيحت فرصة الملكية لحوالى ١٥٠ ألف عامل زراعى ، كما واكب التوسع فى عمليات استصلاح الأراضى والخدمات العامة توسع فى قاعدة العمالة الزراعية فى الريف إذ قدر عدد المشتغلين فى عمليات استصلاح الأراضى الجديدة عام ١٩٦٥/٦٤ بحوالى ٢٥٠ ألف عامل تم امتصاصهم فى سوق العمل [٢٨] . إلا ان الوضع العام بالنسبة لهذه الفئة ظل مترديا للغاية . فقد بقى هناك أعداد غفيرة من العمال لا تجد فرص عمل فى قراها . ومع غياب التنظيم والعمل النقابى الفعال ، وقع هؤلاء العمال ضحية لاستغلال مقاولى الانفار . فقد كانوا يفرضون عليهم الاتاوات ، كما كانوا يعاملونهم معاملة لا ترقى إلى مستوى المعاملة البشرية ، حيث كان يحشر العمل حشرا فى اللوارى التى تنقلهم إلى مناطق العمل ، كما كانوا يبيتون فى العراء ، ويرتدون الملابس البالية ، ويشربون من مياه ملوثة ، وكان العامل المصاب فى العمل لا يتقاضى أجرا ، وأثناء عودتهم إلى قراهم كان عليهم العودة على نفقتهم الخاصة .

ولقد لفتت الأوضاع المريرة التى يتعرض لها عمال التراحيل انتباه الحكومة فى الستينات ، وجرت عدة محاولات لتشغيلهم عن غير طريق مقاولى الأنفار .

فظهرت تجارب منفردة فى محافظات الدقهلية والمنيا ، والبحيرة [٢٩] . إلا أن هذه المحاولات ، وغيرها من المشاريع التى قدمتها وزارة العمل والنقابة العامة لعمال الزراعة ، قد فشلت فى تحسين أحوال عمال التراحيل أو الحد من تسلط مقاولى الأنفار على مكاتب تشغيل العمال .

وقد أخذت القضية فى السنوات الأخيرة أبعادا جديدة ، حيث أصبح الريف المصرى يشهد ندرة فى العمالة الزراعية نتيجة لهجرة أعداد غفيرة منهم للعمل فى الدول العربية والمقاولات وشركات الانفتاح ، وتشغيل الحكومة للمسرحين من أبناء الفلاحين بعد حرب أكتوبر فى المصالح الحكومية . وحتى بافتراض عودة الكثير من عمال الزراعة من الدول العربية بعد انهيار أسعار النفط واتجاه هذه الدول إلى تقليص مشروعاتها التنموية والاستغناء عن العمالة المصرية ، فالمشاهد أن الجانب الأكبر من العمالة العائدة تتجه إلى الانخراط فى أنشطة أخرى غير العمل الزراعى ، ومع غياب سياسة فعالة للميكنة الزراعية باتت الشكوى واضحة فى الريف من قلة العمالة الزراعية وارتفاع أجورها بطريقة تهدد الحيازات الصغيرة ، وتزيد من تكلفة الانتاج الزراعى . بما يعنيه ذلك من إضعاف لعلاقة الفلاح بالأرض ودفعه للاتجاه للبحث عن مصادر أخرى أكثر ربحية ، مشكلا بذلك مصدرا آخر مهما من مصادر هدر موارد الأرض الزراعية .

ثانيا : إدارة النشاط الزراعى :

يكمل التنظيم السابق لعلاقات الانتاج فى المجال الزراعى تنظيم إدارى للنشاط الزراعى اليومى يغطى مسائل عديدة تتعلق بتسعير الحاصلات الزراعية ، والتسويق التعاونى ، وصرف مستلزمات الانتاج ، وتنظيم الدورة الزراعية ، والرى والصرف ومقاومة الآفات الزراعية ، إلى غير ذلك من تفاصيل عملية العمل الزراعى .

وهذا الجانب من جوانب السياسة الزراعية لا يقل أهمية وخطورة فى تشكيل معالم ظاهرة هدر موارد الأرض عن الجوانب المتعلقة بتنظيم علاقات الانتاج . لان الأمر يتعلق بتنظيم لائحى يغطى كل النشاط الزراعى . ففى قانونى

الزراعة والرى والصرف ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، و ٨٤ لسنة ١٩٧١ ، يواجه الفلاح فى حياته اليومية بما لا يقل عن ٥٠ فعلاً مؤثماً ، تتردد عقوبة مخالفة أى منها بين الحبس الذى يصل فى بعض الأحيان إلى ستة أشهر والغرامة التى تتفاوت بين ٥ و ٣٠ جنيها [٣٠] .

ومن الملاحظ فى إدارة النشاط الزراعى اليومى ، أن الجانب الأكبر من الاجراءات والقرارات التى تصدرها الأجهزة المعنية بالزراعة تتجاهل الواقع . كما هو الحال مثلا عند إدخال فنون إنتاجية جديدة تفرضها الادارة ، دون أن تأخذ فى الاعتبار الواقع فى الريف من حيث ملائمة الظروف للفن الانتاجى الجديد ، أو معرفة الفلاحين به ، أو قدرة الادارة الزراعية على تزويدهم بهذه المعرفة . وتكون النتيجة عدم تقبل للفن الانتاجى،الأمر الذى يعرضه للعقوبة .

وما يقال عن الفن الانتاجى يمكن أن يقال أيضا عن توجيه الاستثمارات وسياسة تسعير الحاصلات الزراعية ، وفرض الضرائب ، والتوريد الاجبارى .... الخ .

والعرض السريع لهذه الجوانب يمكن أن يكشف عن أن كثيرا من القرارات المتعلقة بالنشاط الزراعى تتم بعيدا عن الواقع ودون مراعاة لصالح الفلاح . وبالتالى تسهم فى تشجيع الاتجاه نحو التهوين من قيمة الأرض والعمل الزراعى لدى الفلاح ، بل ودفعه للاعتداء على هذه الأرض والانصراف إلى ممارسة أنشطة أخرى أكثر ربحية .

١ - الاستثمارات الزراعية :

رغم أهمية قطاع الزراعة كمصدر عمل ودخل لنحو نصف القوى العاملة تقريبا فى المجتمع المصرى ، وإسهام هذا القطاع بنحو ٣٧٪ من الدخل القومى ، فان حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع لم يتجاوز ٢٣٪ من جملة الاستثمارات القومية فى فترة الستينات ، وظل يتقلص تدريجيا بحيث لم يتجاوز فى السنوات الأخيرة ١٢٪ من جملة الاستثمارات القومية [٣١] .

وهذه النسبة من الاستثمارات خصصت لتلبية احتياجات كل من مشروعات

التوسع الرأسى والأفقى ومشروعات الرى والصرف على اتساعها . وواضح أن هذا الحجم من الاستثمارات لا يتناسب مع أهمية هذا القطاع ودوره فى التنمية الشاملة والوفاء بمتطلبات المجتمع منه .

٢ - السياسة السعرية :

تؤثر سياسة تسعير الحاصلات الزراعية المتبعة تأثيرا مباشرا فى الانتاج الزراعى وحفز الزراع إلى مزيد من الجهد . والملاحظ على هذه السياسة أنها تتجه إلى تسعير المحاصيل الزراعية بأقل كثيرا من قيمتها فى الأسواق العالمية أو المحلية ، الأمر الذى كان له أثر عكسى على حوافز المنتجين . وقد ترتب على هذه السياسة أن هبط العائد من الاستغلال الزراعى إلى أقل من نظيره في أى قطاع اقتصادى آخر . ومع هبوط عائد الاستغلال ، هبط العائد على رأس المال إلى نحو ٣٪ - ٣,٥٪ ، كما هبط مستوى الأجور إلى نحو نصف نظيره للعمال غير المهرة فى المدن . وساعد ذلك على نقص المدخرات والاستثمارات فى الزراعة ، بل وإلى هروب رأس المال والعمال إلى قطاعات أخرى ، وإلى نزوح عدد كبير من العمال إلى البلاد العربية ، وهو الأمر الذى جعل قطاع الزراعة من القطاعات الطاردة لرأس المال والعمل بدلا من العكس كما هو منتظر .

٣ - الضرائب الزراعية :

تتمثل الضرائب الزراعية فى كل ما يفرض من رسوم على عناصر الانتاج الزراعى ، ابتداء من الأطيان الزراعية ومستلزمات الانتاج ، ثم الانتاج ذاته . كذلك رسوم الخدمات الزراعية المختلفة التى تقدمها الدولة للفلاح والريف بصفة عامة .

وتتعدد الضرائب الزراعية المفروضة على الفلاح المصرى وتتشعب كثيرا . كما تتعدد الأجهزة التى تقوم بتحصيلها . فهناك الضرائب العقارية ، ورسوم الخدمات للتسويق التعاونى والمجالس القروية والخدمات الزراعية والآلات الزراعية ، فضلا عن الضرائب العامة ، مثل رسوم الرخص والكهرباء ومستلزمات الانتاج والتبرعات التلقائية .

وكل هذه الأنواع من الضرائب والرسوم أصبحت من الجسامة بحيث تثقل

كاهل الفلاح . ومع أن الدولة قد قررت إعفاء صغار الملاك ممن لا تزيد ملكيتهم عن ثلاثة أفدنة من الضرائب الأصلية والاضافية ، إلا ان شكوى صغار مالكى الأراضى الزراعية ما زالت قائمة من عدم تطبيق هذا الاعفاء فى الواقع الفعلى ، بسبب اشتراط القانون ضرورة تسجيل الملكية .

ويترتب على ذلك أن أصبح الفلاح لا يستطيع معرفة ما يدفع ومبرراته . والمعروف أن الصراف إما أن يأخذ المبلغ الذى يطالب به وإما أن يقوم بالحجز وتوجيه تهم التبديد . وهى كلها أمور تثقل كاهل الفلاح وتقلل من دخله الحقيقى – على قلته – من عائد عمله ، وتقدم مبرراً آخر لأسباب انصراف الفلاح عن الأرض الزراعية والعمل الزراعى .

٤ – التسويق التعاونى وتوريد المحاصيل :

طبق نظام التسويق التعاونى للحاصلات فى مصر لأول مرة فى نوفمبر ١٩٦٢ . وتصدر وزارة الزراعة سنويا القرارات المنظمة للتسويق التعاونى لمحاصيل القطن والأرز والفول السودانى ، كما تصدر سنويا القرارات المنظمة لتوريد حصة الحكومة من المحاصيل التموينية وفى مقدمتها القمح والفول البلدى . وتصدر وزارة التموين القرارات الخاصة بعملية التوريد الاجبارى لبعض المحاصيل والمواصفات الواجب توافرها فى الكميات الموردة وسعر التوريد حسب درجة النظافة ومواعيد التوريد وغرامة عدم التوريد [٣٢] .

والملاحظ أن السياسة الزراعية فى هذا الجانب تتسم فى عموميتها بالارتجالية وعدم التحدد . فقد يصدر قرار بتوريد محصول معين إجباريا فى سنة معينة ، ثم يلغى هذا القرار فى وقت لاحق أو يؤجل تنفيذه إلى سنة قادمة . الأمر الذى جعل نظام التسويق التعاونى وتوريد المحاصيل بشكله المطبق حاليا مصدرا للعديد من شكاوى الزراع [٣٣] .

فالقيمة السعرية للمحاصيل الموردة أو المسوقة تعاونيا لا تتمشى مع الزيادة فى التكلفة الحقيقية للانتاج ، أو مستوى الأسعار المحلية والعالمية للمحاصيل . كما أن الكمية المقرر توريدها لا تتفق فى بعض الأحيان تدهور حالة الحاصلات فى بعض المناطق ، وبالتالى يعجز الزارع عن توريد الكميات المقررة ؛

الأمر الذى قد يعرضه للعقوبة . يضاف إلى ذلك الاجراءات المعقدة الخاصة بتنظيم عملية التوريد والتسليم لمراكز التجميع والشون ، وما يمثله ذلك من ظلم وإرهاق للفلاح ، يولد لديه فى النهاية حالة من الاحباط وعدم الثقة ، ويشكل عائقا يحول دون تحفيز الزراع لزيادة انتاجيتهم وتحسين نوعيته .

٥ – تنظيم الرى والصرف :

يعتبر تحسين نظم الرى والصرف فى الأرض الزراعية وتكثيف الاستثمار فى هذا الجانب عنصرا حاسما فى تحسين صفات التربة والمحافظة على خصوبتها ووقف تدهورها .

وعلى الرغم من جهود الدولة فى مجال مشروعات الصرف المغطى ، الذى أصبح حاليا قائما فى أكثر من ثلث الأراضى الزراعية ، إلا ان الملاحظ فى السنوات الأخيرة ، تعرض خصوبة كثير من المساحات إلى الانخفاض أو التدهور بسبب عوامل كثيرة ، منها ارتفاع مستوى الماء فى الأرض ، وقلة استعمال الأسمدة البلدية ، وسوء عمليات الخدمة الزراعية .

وتشير البيانات الرسمية إلى أن أكثر من نصف الأراضى الزراعية يقع تصنيفها ، من حيث درجات الخصوبة ، ضمن أراضى الدرجة الثالثة والرابعة والخامسة [٣٤] . ومع أن أصبع الاتهام كثيرا ما توجه إلى السد العالى وغياب الطمى .. الخ ، إلا أن ضعف برامج وزارة الزراعة فى مجال تحسين الأراضى والذى يسير – كما هو معلن رسميا – بمعدل لا يتجاوز ١٠٠ ألف فدان فقط فى السنة ، فضلا عن ضآلة حجم المخصصات المالية الموجهة للانفاق فى هذا الجانب ، تعد عوامل فاعلة فى استمرار تدهور خصوبة مساحات كثيرة من الأراضى الزراعية فى مصر .

ثالثا : الواقع الراهن وصور الهدر :

وفى ختام عرض معالم السياسة الزراعية بجوانبها المختلفة ، يمكن القول ان هذه السياسة قد ساهمت فى إقرار واقع يتسم بالسمات التالية :–

(١) انتشار ظاهرة تفتيت الحيازات ، وتحولها إلى مزارع قزمية ، مما

يعوق تطبيق الأساليب العلمية واتباع الوسائل التكنولوجية فى الانتاج ، ويزيد من تكلفة الانتاج وانخفاض مستواه .

(٢) نقص ما يخص الفرد من المساحات الزراعية المحصولية إلى ما يقرب من ٠,٢٤ من الفدان ، بسبب استمرار الزيادة السكانية بمعدل كبير مع ضآلة برامج استصلاح الأراضى الجديدة ، فضلا عن عمليات الاعتداء على الأرض الزراعية .

(٣) تعرض خصوبة مساحات كثيرة من الأرض الزراعية للانخفاض أو التدهور ، بسبب عوامل كثيرة ، منها ارتفاع مستوى الماء فى الأراضى ، وقلة استعمال الأسمدة البلدية ، وسوء عمليات الخدمة الزراعية ، فضلا عن ضآلة حجم الاستثمارات الزراعية وبرامج تحسين الأراضى التى يجرى تنفيذها .

(٤) ضعف كفاءة وفاعلية دور المؤسسات التى أنشئت لخدمة عملية الانتاج الزراعى وتوجيهه ، كالجمعيات التعاونية وبنوك القرى ، وعجزها عن القيام بدورها .

(٥) تدخل الحكومة فى كثير من حلقات الانتاج بطريقة لا تراعى فى أحيان كثيرة صالح المنتجين المباشرين ، ونعنى بالتحديد سياسة تسعير الحاصلات الزراعية ، والتركيب المحصولى ، والتسويق التعاونى ، وتوفير مستلزمات الانتاج ، وهو الأمر الذى يلحق الضرر بهؤلاء المنتجين ولا يحفزهم على زيادة انتاجيتهم ، ويقلل فى النهاية من قيمة العمل الزراعى أو التمسك بالأراضى الزراعية .

(٦) ندرة العمالة الزراعية وهروبها إلى العمل فى الدول العربية أو ممارسة أنشطة أخرى غير العمل الزراعى ، وانخفاض إنتاجيتها ، الأمر الذى يزيد من تكلفة الانتاج الزراعى ، ويقلل من قيمة العائد الحقيقى للفلاح من زراعة الأرض .

(٧) ارتفاع تكلفة الانتاج الزراعى ، بسبب زيادة سعر وحدة مستلزمات الانتاج وزيادة الأجور الزراعية ، فضلا عن انخفاض إنتاجية العامل نفسه . ويترتب على هذا انخفاض هامش الربح الذى يحصل عليه الفلاح من ناتج عمله . مما يقلل من قيمة الأرض لديه بل ويدفعه إلى الاعتداء عليها .

(٨) استمرار طغيان المبانى والمنشآت والمرافق على الرقعة الزراعية وبالرغم من أن جملة الأراضى التى تم استصلاحها منذ عام ١٩٥٢ حتى مطلع الثمانينات يصل إلى ٠,٩ مليون فدان ، فإن المحصلة النهائية هى ثبات الرقعة المنزرعة ، حيث استنفذ ما استقطع من الأراضى بالقدر الذى تم استصلاحه . وتعد الأراضى التى استقطعت من الأراضى الزراعية من أجود الأراضى خصوبة وإنتاجا . فضلا عن أن نحو ٥٠٪ من الأراضى المضافة لم تصل إلى الحدية الانتاجية حتى الآن .

(٩) استمرار ظاهرة تجريف الأراضى الزراعية وإزالة الطبقة السطحية الخصبة فى مساحات كثيرة من الأراضى لصناعة الطوب ، مما يعتبر إهدارا لمورد من أهم الموارد الزراعية فى مصر .

الهـــوامـــش

(١) راجع تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، المجالس القومية المتخصصة ، الدورة الثالثة عشرة ، سبتمبر / يونيو ١٩٨٧/٨٦ ، ص ٢٣٠ .

(٢) عثمان أحمد الخولى وآخرون ، السياسة الزراعية ، المعهد العالى للتعاون الزراعى ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٧ .

(٣) محمود داود ، السياسة الزراعية ، ١٩٨٢/٧٩ ، وزارة الزراعة ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٩ .

(٤) مجلس الشورى ، السياسة الزراعية ، تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، ١٩٨٢ ، ص ١٥ .

(٥) انظر فى ذلك التشريعات الكاملة للاصلاح الزراعى فى مصر ، شمس الدين خفاجى ، تشريعات الاصلاح الزراعى وتنظيم الملكية ، الجزءان الأول والثانى ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧١ .

(٦) المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . والتعديلات العديدة التى طرأت عليه .

(٧) القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

(٨) محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية،د . ت ، ص ٣٢٩ .

(٩) فوزى عبدالحميد ، المسألة الزراعية فى الدول النامية ، مجلس الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ١١٦ .

(١٠) نقلا عن عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ط ١ ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٤٤٧ .

(١١) جريدة الأهرام ، ١٩٨٢/٥/٢١ ، حوار مصر الغد والعدالة الاجتماعية .

(١٢) تظهر الاحصاءات المتاحة أن هناك ٢,٠٨٥,٤٥٦ مالكا يملكون ٨٠٠ ألف فدان ، ملكية كل فرد منهم أقل من فدان ، نسبتها المئوية ٧١٪ من الملاك يملكون ١٣٪ من جملة الأراضى الزراعية . وإذا أضفنا لذلك مجموع الملاك الذين يملكون أقل من ٥ أفدنة ، والبالغ عددهم ٧٠٠ ألف مالك يملكون ١,٩٤٩,٧٥٨ فدانا ، لارتفعت النسبة المئوية وأصبحت ٩٣٪ من الملاك يملكون ٣٥٪ من المساحة المنزرعة . انظر فى ذلك :

عز الدين كامل ، الزراعة الآلية ، ط ١ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ص ١٠ .

(١٣) عبدالحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٢٧ – ١٢٨ .

(١٤) دويدار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٩ .

(١٥) سيد بسيونى ، الحيازة الزراعية بين الواقع والقانون ، مطبعة التقدم ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨ .

(١٦) من السهل لأى حائز أن يخرج من نظام التجميع والدورة الزراعية ، إذا اتجه إلى زراعة أرضه بمحاصيل غير تقليدية ، مثل زراعة أشجار الفاكهة أو القصب وغيرها من المحاصيل المعمرة والتى لا يقدر على زراعتها سوى الفئات القادرة .

(١٧) مجلس الشورى ، نحو سياسة لاستخدام الأراضى فى مصر ، تقرير اللجنة الخاصة ، دور الانعقاد العادى السادس ، ١٩٨٦ ، ص ١٦ .

(١٨) سعد هجرس ، الاصلاح الزراعى تاريخيا وفلسفة ومنهاجا ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٣٣٥ .

(١٩) جمعة عزيز قاسم ، ارفعوا أيديكم عن الفلاح المصرى ، الطليعة القاهرية ، أغسطس ، ١٩٧٥ ، ص ص ١١٠ ، ١١٤ .

(٢٠) حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٨ .

(٢١) جريدة الأهرام ، ١٩٨٨/٤/٢٢ .

(٢٢) المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، الباب الثانى .

(٢٣) عبدالحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٠ .

(٢٤) محمد عبدالنبى ، العلاقة بين التحول الاجتماعى وبناء القوة فى القرية المصرية ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص ٢٦٠ .

(٢٥) أنظر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ وهو القانون المنظم لعمل هذه البنوك .

(٢٦) محمود عبدالفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٠ .

(٢٧) أنظر المادتين (٣٨ ، ٣٩) من المرسوم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

(٢٨) عطية الصيرفى ، عمال التراحيل ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٣٧ .

(٢٩) أنظر تفاصيل هذه التجارب فى المرجع نفسه ، ص ص ١١١ - ١٤٧ .

(٣٠) المواد ١٤٠ ، ١٤٥ من القانون الأول . والمواد ٧٣ ، ٨٠ من القانون ٩٠ الثانى .

(٣١) مجلس الشورى ، السياسة الزراعية ، تقرير لجنة الانتاج والقوى العاملة ، دور الانعقاد العادى الثانى ، ١٩٨٢ .

(٣٢) لمزيد من التفاصيل حول التشريعات المنظمة للتسويق التعاونى وتوريد المحاصيل أنظر : برعى أحمد ابراهيم ، تقييم السياسة الزراعية المتعلقة بالدورة الزراعية وتوريد المحاصيل الزراعية بمحافظة البحيرة ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة - جامعة الأزهر ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٨ - ٣٢ .

(٣٣) مجلس الشورى ، السياسة الزراعية ، مرجع سابق ص ٥١ .

(٣٤) المرجع نفسه ، ص ٤٧ .

المؤتمر الدولى الخامس عشر

للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية

تمشيا مع الاهتمام بتقويم تجربة التنمية الصناعية فى مصر ، وبصفة خاصة تجربة القطاعين العام والخاص ، تم اختيار موضوع

التنمية الصناعية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل

ليكون الموضوع الذى تدور حوله الأوراق المقدمة الى شعبة البحوث الاجتماعية المنبثقة من «المؤتمر الدولى الخامس عشر للأحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية» ، الذى ينظمه مركز الحساب العلمى بجامعة عين شمس ، والتى سوف تناقش فيما بين ١٧ - ٢٢ مارس سنة ١٩٩٠ بمقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد اختيرت المحاور التالية لمناقشتها من خلال الأوراق التى تقدم :-

- تجربة التنمية فى مصر حتى أواخر الستينات .
- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى ، وآثارها على التنمية الصناعية .
- التنمية الصناعية فى السبعينات والثمانينات : القطاع العام ، والقطاع الخاص ، والاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية فى الصناعة .
- تجارب التوطن الصناعى فى المدن التقليدية والمدن الجديدة .
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية للتنمية الصناعية .
- ملامح استراتيجية التنمية الصناعية فى التسعينات .

وسوف يشارك فى المناقشات عدد من اساتذة الجامعات والباحثين بمراكز الابحاث ، وذوى الخبرة من التنفيذيين والعاملين فى مجال الصناعة فى القطاعين العام والخاص .

تطـور علم الاجـتماع فى تركـيا
قصة البحث عن هوية جديدة

رجب شان تورك (★)

إرتبطت التغيرات التى حدثت فى علم الاجتماع فى تركيا ، والتى سنعرضها فى بحثنا هذا ، بالتغيرات السياسية الداخلية والخارجية ، وتطور المجتمع نفسه . ومن الممكن أن نقسم هذه التطورات والتغيرات بشكل مبدئى إلى أربع مراحل [1]: المرحلة الأولى : ١٩٢٣ - ١٩٣٨ ؛ المرحلة الثانية : ١٩٣٨ - ١٩٥٠ ؛ المرحلة الثالثة : ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ؛ المرحلة الرابعة : ١٩٦٠ - ١٩٨٠ . وقبل أن نتناول هذه المراحل بشىء من التفصيل ، نقدم خلفية تاريخية لتساعد القارىء على فهم الوضع الراهن ومقارنته بالماضى .

أ - الخلفية التاريخية :

سنحاول فى هذه الخلفية التاريخية إعطاء نبذة عن أحداث وتغيرات الفترة ما بين الشعور بضرورة التغير فى الهوية وإصلاحها فى القرن التاسع عشر حتى اتخاذ هوية جديدة بإعلان الجمهورية التركية الحديثة .

كانت الدولة العثمانية أو « الدولة العلية » فى جوهرها دولة **إسلامية** فى أول الأمر [2] ، **وغير قومية** ، تجمع الشعوب والأديان والثقافات المختلفة [3] تحت مظلتها . وكانت **شرقية** تدافع عن الشرق ضد الغرب وتحمل سمات مهمة

(★) قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة استانبول ، تركيا Recep Senturk Istanbul Universitesi, Edebiyat Falkultesi, Sosyoloji Botumu, Turkiye Universitesi.

من الحضارة الشرقية . مثلا كانت اللغة **العربية** لغة العلم ، **والفارسية** لغة الأدب ، **والتركية** لغة الادارة . وفى عهد السلطان سليمان القانونى (١٥٢٠ – ١٥٦٦) كانت قد بدأت تغيرات وتطورات كثيرة فى الغرب [٤] أو ، بتسمية العثمانيين ، فى « ديار الكفر » . وقد التقت الدولة العثمانية أول مرة وبشكل مباشر بتلك التطورات عندما بدأت تُهْزَم فى حروب دخلتها مع دول أوروبا . وكانت الهزيمة الأولى فى فيينا سنة ١٦٨٣ ، عندما لم يستطع الجيش فتح قلعة فيينا ، وأعدم قره مصطفى باشا بسبب فشله . وبقيت الحدود السياسية للدولة العثمانية على حالتها حتى نهاية القرن الثامن عشر ، لكن التدهور الداخلى والتغير فى مناهج التفكير [٥]بدأ على الأقل منذ بداية القرن السابع عشر .

وكان لاكتشاف الأوروبيين رأس الرجاء الصالح فى نهاية القرن السادس عشر أثرٌ كبيرٌ على سياسة واقتصاد الدولة العثمانية . فبعد هذا الكشف ، ووصول السفن الأوروبية إلى سواحل اليمن وتهديدهم الأراضى المقدسة ، وعجز أهل هذه البلاد عن الدفاع عن أنفسهم خصوصا بعد هزيمة قانصوى الغورى (١٥٠٥) أمام البرتغاليين ، تغيرت سياسة الدولة العثمانية التى كانت تقوم على التوسع الدائم نحو « ديار الكفر » حتى يصل طرف الهلال بالآخر . [٦]ورأى السلطان سليم الثانى الاتجاه إلى الشرق . وهذا التغيرْ ، مع أنه كان له نتائج إيجابية أفادت العالم الإسلامى والدولة العثمانية ، مثل توحيد العالم الإسلامى تحت قيادة وراية واحدة ، والدفاع عنه ضد القوى المستعمرة ، وإحياء نظام الخلافة بانتقاله إلى يد أقوى ، لكنه ترتبت عليه أيضا نتائج سلبية ، منها أن الاتجاه نحو الشرق أخذ من العثمانيين وقتا وجهداً ، مما تسبب فى تشتيت طاقتهم وتوزيع اهتمامهم بين الشرق والغرب (مع أن إقتصاد هذه المنطقة لم يكن كما كان فى السابق عندما كانت طرق التجارة بين الشرق والغرب تمرّ بها قبل كشف رأس الرجاء الصالح ، وأن المنطقة قد فقدت خصوصية كونها جسراً بين الشرق القديم والغرب والاستفادة من هذا تجاريا وثقافيا) . ومن ناحية أخرى أفاد ذلك الأوربيين كثيراً ، فقد مكنهم من الوصول إلى الشرق القديم ، بدون حاجة إلى المرور بأراضى الدولة الاسلامية وبدون مصادمات عسكرية ، حيث وجدوا المادة الخام والسوق اللذين هما الأساس لنشأة نظام رأسمالى .

هكذا بدأ تغير الأوضاع بين الدولة العثمانية وأوربا اقتصاديا وسياسيا وحضاريا . وكان العثمانيون على وعى تام بذلك . فنجد هناك أولا نداءات تدعو إلى الإصلاح ، ثم محاولات إصلاح نتيجة هذه الدعوة . وقد بدأ الإصلاح بالفعل ، ولكن من الجيش ، ولم يشمل كل المنظمات الاجتماعية ، كما انه لم يكن بشكل جذرى ، فلم يستطع أن يمنع الدولة من الانحطاط .

وصلت الدولة العثمانية فى هذه الظروف إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، الذى يهمنا أكثر مما قبله بالنسبة لتطور علم الاجتماع فى هذا المجتمع . ففى هذه الفترة انتقلت كثير من الأفكار الغربية والتيارات الحديثة إلى الدولة العثمانية ، ووجدت من يقبلها ويحارب بها الأفكار التقليدية . وهذا تم عن طريق المدارس الأجنبية ، وبعثات الطلاب إلى البلاد الأوروبية وخصوصا إلى فرنسا ، وحركة الترجمة من اللغات الأوروبية . فى هذا الجو ، نرى ثلاثة تيارات رئيسية تدعو إلى إصلاح المجتمع والدولة والتخلص من التخلف والأزمة .

أولاً : تيار العلمانية : مثله « الشبان العثمانيون » (Gens Osmanlilas) الذين كان همهم الأول إنقاذ الدولة العثمانية وحفظ وحدتها . لكنهم سرعان ما أدركوا أن « العثمانية » كمفهوم لا يمكن أن تكون عقيدة تجمع حولها الشعوب فى القرن العشرين ، فتحولوا إما إلى الاتجاه القومى أو الاتجاه الاسلامى .

الثانى : تيار الدعوة إلى الاسلام والرجوع إلى الأصول الصافية مع تجديد ما يجب تجديده فى الفقه والنظم الاسلامية ، وأخذ العلوم والتكنولوجيا من الغرب ، دون قيمه « الأخلاقية » . وقد دافعوا عن الإسلام ضد التيارات الإلحادية فى الغرب ، ودعوا إلى أن الاسلام ليس سبب التخلف وإنه لا يوجد أى تناقض بين الاسلام والعلوم الحديثة . وكانت دعوتهم سياسيا إلى الجامعة الاسلامية (Pan-Islamism) من خلال إحياء مؤسسة الخلافة . ومن بين أهم ممثلى هذا الاتجاه الشّاعر الاسلامى الكبير وكاتب نشيد السلام التركى « محمد عاكف » ، وشيخ الاسلام « مصطفى صبرى أفندى » ، اللذان عاشا فى مصر بعد إعلان الجمهورية الحديثة (٧) .

والثالث : **هو التيار القومي** مثله « **الشبان الأتراك** » المعروفون فى أوروبا باسم (Young Turks) الذين درسوا فى فرنسا ، وتأثروا بالثقافة الغربية والتفكير الغربى ، وأسسوا « حزب الاتحاد والترقى » ، الذى كان له فرع فى القاهرة وفى باريس ، والذى كانت السلطة فى يده أثناء الحرب العالمية الأولى . وكانت دعوتهم إلى الجامعة التركية (Pan-Turkism) المسماة بالتورانية (Turancilik-Turanizm) التى تشمل جميع الأتراك من الصين وآسيا الوسطى حتى البلقان . وكان أهم منظرى هذه الفكرة ضيا قوكالب (Ziya Gokalp) . (١٨٧٥ - ١٩٢٤) العالم الاجتماعى التركى المشهور ، الذى تأثر بمدرسة دور كايم وبالتفكير القومى ، وكان داعيا مخلصا إلى الدور كايمية والقومية . وكان فى مقابله فى نفس الاتجاه « برنس صباح الدين » (Prens Sabahattin) (١٨٧٨ - ١٩٤٨) وهو أيضا ربى ، فى فرنسا ، ولكنه تأثر بمدرسة لوبلاى Le play ، ودعى إلى هذا المذهب . وكان يرى أن نجاح الدولة يتم بنظام اللامركزية وتغيير المجتمع ثقافيا ، وإصلاحه من خلال إصلاح التعليم . بينما كان ضياقوكالب يدافع عن المركزية ، وإصلاح الدولة أولا لإصلاح المجتمع . لم يحظ برنس صباح الدين بتأييد كثير فى حزب الاتحاد والترقى ، واضطر إلى الرجوع إلى فرنسا .

هذه التيارات الثلاثة لم تكن متباينة كل التباين ، بل كانت متداخلة ومتشابكة ، لان هدفها كان واحداً وهو الخروج من الأزمة ، بإصلاح المجتمع والدولة والحفاظ على وحدتها . وكانت أفكارهم نفس الأفكار تقريباً ، وإن كان كل تيار منها له ترتيبه الخاص به لأولوية هذه الأفكار .

نرى ضياقوكالب فى آخر هذه الفترة ، وهو قومى ، يحاول التركيب بين هذه الأفكار المختلفة . ويبدو ذلك من عنوان كتابه الذى ألفه فى أواخر هذه الفترة ، سنة ١٩١٤ : « **أسْلَمَة وتُرْكَنة وعَصْرَنة** » (Islamlasmak, Turklesmek, Muasirlasmak) ففى هذا الوقت لم يكن بإمكانه أن يتبنى واحدة منها ويهمل الآخريين ، ولكنه حاول أن يمزج بين الجميع مع إعطاء الأولوية لعنصر القومية « التُّرْكَنة » إلا أننا نجده فى وقت لاحق يكتب « **أسس القومية التركية** » (Turksulugun Esaslari) فى سنة ١٩٢٣ بعدما أسست الجمهورية التركية (التّركنة) على حساب الفكرة الاسلامية (الأسلمة) .

ومن الممكن أن نرى نفس هذا التحول فى حياة مصطفى كمال آتاتورك (١٨٨٨ - ١٩٣٨) القائد الأعظم والزعيم القومى : فترة مصطفى كمال وفترة آتاتورك . ففى الأولى نرى « **مصطفى كمال** » قائدا متفوقا ، يجاهد فى سبيل الله بكل جهده للدفاع عن الاسلام والدولة العثمانية والخلافة الاسلامية ، ويتحدث عن هذه الأشياء فى كل خطاباته ليعبىء الشعب خلفه (حتى سنة ١٩٢٣) بينما نراه فى الفترة الثانية « **آتاتورك** » [٩] يظهر بهوية جديدة ومختلفة تماما ، يدعو إلى العلمانية (أى فصل الدين عن السياسة) والدفاع عن المصالح القومية - **القومية التركية والأناضولية** بمعنى ضيق - ويلغى السلطنة العثمانية والخلافة الاسلامية ، ويقوم بطرد آل عثمان من البلاد ، ويرفض كل ما هو شرقى وتقليدى ، ويسعى إلى كل ما هو غربى وحديث .

وبعد هذ الاطلالة التاريخية على أهم الظروف والملابسات التى أحاطت بالمجتمع التركى فى القرن الماضى ، يكون قد آن الأوان لكى ننتقل لمتابعة تطور علم الاجتماع فى تركيا خلال المراحل الاربع التى سبق تحديدها .

ب - تطور علم الاجتماع فى تركيا

يمكننا أن نعالج التطورات فى علم الاجتماع التركى تحت عنوان «قصة البحث المستمر عن هوية جديدة» . فكما رأينا فيما سبق حين بدأ الشك فى الهوية العثمانية التقليدية ظهر أمام عالم الاجتماع العثمانى ثلاثة بدائل[١٠] : إما الاستمرار فى الهوية العثمانية التقليدية ، أو إحياء الهوية الاسلامية الاصيلة ، أو تقمص الهوية الغربية القومية[١١] . وكان واضحا ، قبل تأسيس الجمهورية التركية (١٩٢٣) ، ان كل بديل من هذه البدائل يحاول أن يثبت انه هو الانسب . ونتج عن ذلك ثراء كبير فى الحياة الفكرية فى تلك الفترة . ولكن هذه المنافسة انتهت باختيار التيار القومى الداعى إلى التغريب ، بسبب تبنى السلطة الجديدة (١٩٢٣) لهذا البديل . ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد . فقد ظهرت مشكلة أخرى وطرحت السؤال : ايهما افضل : النمط الفرنسى أم النمط الانجلوسكسونى ؟ وبعبارة أخرى : **اىّ غرب ؟** .

ومن شأن الاجابة على هذا السؤال إحداث اول تفرقة جدية بين علماء الاجتماع فى تركيا الحديثة . فبرنس صباح الدين ، ومن نحا نحوه ، رأوا أن

النمط الانجلوسكسونى (Anglo Saxon) هو الافضل ، ويجب الاخذ به . بينما فضل ضياقوكالب النمط الفرنسى . وفى الحقيقة فان هذا الصراع بين ضياقوكلب وبرنس صباح الدين كان قد بدأ قبل تأسيس الجمهورية التركية بصدد وضع سياسة لحزب الاتحاد والترقى منذ مايقرب من ربع قرن ، كما سبقت الاشارة الى ذلك . إلا انه انتهى بعد ان تبنت السلطة السياسية الجديدة النمط الفرنسى .

ولكن هذا الصراع عاد للظهور مرة أخرى فى الخمسينات ، بعد انقضاء الفترة الاولى والثانية ، (١٩٥٠) مع ملاحظة حدوث بعض التغيرات فى خريطة الصراع ، بفعل التطورات الجديدة فى السياسة العالمية عقب الحرب العالمية الثانية .

١ - المرحلة الاولى : ١٩٢٣ - ١٩٣٨

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وحرب الاستقلال القومى التركية ، اسست الجمهورية التركية الحديثة تحت رياسة الزعيم القومى مصطفى كمال آتاتورك ، الذى نجح فى تأسيس دولة جديدة على نمط اوروبى ، مع أنّ أخْذ نمط الحياة الغربى لم يكن سهلاً بعد الحروب طوال قرون ضد اوروبا وبعد طرد القوى الغربية المستعمرة من قلب الوطن التركى الأناضولى . ونظراً لهذا ، فقد لجأ آتاتورك إلى اتباع ما سمى بـ «انقلابات آتاتورك» أو «سياسة المراحل» فى كل مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والقانونية والادارية .... وغيرها .

ولذلك نلاحظ فى هذه الفترة وجود محاولات كثيرة لخلق مجتمع جديد ، اى «مجتمع حديث غربى علمانى» ، على انقاض المجتمع القديم التقليدى الشرقى الاسلامى . فنرى ان الاتراك - ليسوا كلهم بل من يعيش منهم فى الأناضول - بدلوا الزى الشرقى بزى غربى والحروف العربية بحروف لاتينية ، بعد أن ألغيت الشريعة وأخذ بالقوانين الاوروبية المختلفة ، حتى وصل هذا التغيير إلى تغيير يوم الاجازة والتقويم . وفى أثناء عمليات التغيير التى أحدثتها سياسة آتاتورك ، كان أهم دور لعلماء الاجتماع - وعلى رأسهم ضياقوكالب - إيجاد ايديولوجية ، وخلق اسس نظرية وفكرية ، لتأسيس

المجتمع الجديد على النمط الجديد ، باستخدام علم الاجتماع . وبدون شك فان ضياقوكالب لعب دوراً كبيراً بين علماء الاجتماع فى هذه الفترة . والدليل على هذا كثرة البحوث المكتوبة بلغات مختلفه[١٢] والتى اجريت حول كتاباته وتأثيره .

وبصورة مجملة ، فإن محور النشاط الفكرى لضياقوكالب قد تركز حول مفهومى «القومية» و «العلمانية» . وكانت القومية التركية فى ذهنه مستمدة من **الوضعية والوظيفية والتكاملية .**

ويمكن القول ان تأثير ضياقوكالب قد ظهر فى المجتمع من خلال أفكاره التى طرحها حول «القومية التركية» و «الاسلام» و «المعاصرة» . وكان مما ساعده على نشر هذه الافكار ، وظهور أثرها ، عدة امور هامة ، منها انه كان اول من درس «علم الاجتماع» بجامعة استانبول (١٩١٥) ، وقيامه بدور المخطط الايديولوجى لحزب الاتحاد والترقى قبل زوال الدولة العثمانية ، ثم قيامه بنفس الدور فى حزب الشعب الجمهورى فى عهد الجمهورية التركية الحديثة . وبالاضافة الى ذلك فقد اصدر ابتداء من ١٩٢٢ «**المجلة الصغرى**» (Kuçuli Dergi) وكانت تصدر إسبوعيا ، وجعلها منبراً لتاييد السياسة الجديدة التى اتبعها مصطفى كمال آتاتورك . وكان لمجموعة الشباب الذين التفوا حوله دور هام فى نشر افكاره من خلال تأثرهم بها ودعوتهم اليها فى الاوساط المختلفة . ومن ابرز هؤلاء : حليم ثابت (Halim Sabit) ، ومصطفى شرف (Mustafa Seref) ، وتكين آلب أو باسمه الاصلى موئيزكوخن (Tekin Alp - Moiz Kohen) ، ونجم الدين صادق (Necmeddin Sadak) ، وفؤاد كوبريلى (Fuat Kuprulu

هناك ايضا بعض العلماء الذين كانوا يوافقون قوكالب مبدئيا فى الايديولوجيه القومية مع انهم اتجهوا إلى الفردية وتجمعوا حول مجلة «**دركاه**» (Dergah) ، ومجلة آيدينليك (Aydinlik) ، منهم مصطفى شكيب طونج (Mustafa Sekip Tung) ، وإسماعيل حقى بلطة جى أوغلى (Ismail Hakki Baltauoglu) ، ويعقوب قدرى (Yakup Kadri) ، وأمين أريشيركيل . كان مصطفى

شكيب ينشر أفكار برجسون (Bergson) ، بينما كان إسماعيل حقى يحاول التأليف بين مصطفى شكيب وقوكالب فى مجال التعليم . هكذا برز مصطفى شكيب وإسماعيل حقى ، وأمثالهما ، فى الفترة الآتاتوركية ، واشتهروا ، مع أنهم لم يفعلوا شيئا إلا نقل ما وجدوه من الأفكار فى أوروبا ، بشكل غير دقيق .

وفى الحقيقة فإنه فى الفترة الآتاتوركية التى تقع بين ١٩٢٣ - ١٩٣٨ ، اهتم أغلبية البيروقراطيين والسياسيين بالفكر الاجتماعى قدر استطاعتهم . محمود أسعد بوزكرد (Mahmut Esad Bozkurt) ، وكثير من أمثاله ، عرضوا الأيديولوجية الرسمية فقط . وتعتبر كتابات موزكرد نموذجاً جيداً فى هذا الصدد . إذ نجده مهتما فقط بالأيديولوجية الرسمية والدفاع عنها (١٣) .

مع هذا نشاهد فى هذه الفترة أشخاصا قاموا بمحاولات شتى ، وسريعة جدّاً ، لتكوين وإرساء أيديولوجية جديدة لخلق مجتمع جديد تحت إسم « **الكمالية** » (Kemalizm) أو الأتاتوركية المعبرة عن القومية التركية والعلمانية ، والدعوة إلى التغريب والتحديث ، وترك التراث تماما . منهم يوسف آكشرا أوغلى (Yusuf Aksuraoglu) ، وأحمد أغا أو غلى (Ahmet Agaoglu) (١٤) .

ولعبت مجلة « كادرو » دوراً هاماً فى هذه الفترة . وكان يكتب فيها شوكت سريّا (Sevket Sureyya) ، و ودات نديم (Vedat Nedim) ، وإسماعيل خسرو (Ismail Husrev) وبرهان آساف (Burhan Asaf) ، وشوقى يازمان (Sevki Yazman) ، ويعقوب قدرى (Yakup Kadri) محاولين صياغة نظرية للثورة الكمالية التى تمت قبل بضع سنين .

وباختصار شديد ، استخدم علم الاجتماع فى هذه الفترة لتوفير غطاء أيديولوجى لسياسات السلطة الجديدة . ومن هذا المنطلق عولجت كثير من الموضوعات على نحو متداخل يجمع بين علم الاجتماع وبين السياسة والفلسفة والتعليم والأيديولوجية . ولا يمكننا أن ننتظر تنوعا فى الأفكار والاتجاهات فى مجتمع يمر بمرحلة تحولات ثورية سريعة . ولا يمكننا أيضا ، لهذه الأسباب ، أن نتحدث عن تطور علم الاجتماع كعلم ، بل عن تطور الفكر الإجتماعى (١٥) .

والذى اتخذ من الغرب إطارا مرجعيا ، والذى كان هدفه الأول التحديث والتغريب وإنتاج نظرية وأيديولوجية للتغيرات الاجتماعية التى تم تحقيقها .

المرحلة الثانية : ١٩٣٨ – ١٩٥٠ :

فى هذه الفترة حدثت بعض التطورات المهمة فى علم الاجتماع التركى ، مع أنه كان لا يزال يتسم بخصوصيات المرحلة السابقة . ففى عام ١٩٣٣ افتتحت جامعة استانبول بهوية مستغربة . بعد ذلك أخذت العلوم الاجتماعية تتطور بسرعة ، وتتسم بالعلمية والانتشار والتشعب . وبدأت تظهر تأثيراتها فى توجيه المجتمع . وأجريت كثير من البحوث الميدانية ، رغم أن الحرب العالمية الثانية كانت رحاها دائرة .

« وللأسف الشديد فقد جاءت التطورات فى علم الاجتماع التركى بقرار سياسى »[١٦] فقد انعكست « سياسة الحياد » التى انتهجتها السلطة أثناء الحرب داخليا فى صورة وجود نوع من « الموازنة » بين التيارات المختلفة . ثم جاءت التطورات التى أعقبت الحرب ، وأهمها بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية ، لتلقى بظلالها على أوضاع علم الاجتماع فى تركيا . وظهر ذلك فى صورة التحول من علم الاجتماع الفرنسى إلى علم الاجتماع الأمريكى .

وإذا كانت المرحلة السابقة قد تميزت بالبحث عن هوية إجتماعية جديدة ، واشتغل علماء الاجتماع والمفكرون والكتاب فى المجالات المختلفة بهذا الغرض ، وناقشوا الموضوعات الاجتماعية والسياسية والتعليمية فى أجواء « **الثورة** » ، ورغم وقوف آتاتورك بشخصيته القوية ضد التيار الإسلامى والشيوعى ، إلا أن هذه الحرية النسبية إستمرت فى الفترة الثانية أيضا ، حيث نرى نشاطا فى الجامعات وحول المجلات المختلفة التى كانت بمثابة مدرسة فكرية تسمح للحوار والدفاع عن الأفكار المطروحة فى الساحة . ونظرا لحدود الحرية التى سمح بها ، فقد اضطر بعض العلماء المشهورين الذين يعرفهم العالم اليوم للهجرة إلى أوروبا ، وظهرت إسهاماتهم فى جامعاتها ، مثل مظفر شريف (Muzaffer Serif) ، ونيازى بركس (Niyazi Berkes) .

وبعد هزيمة الفاشية فى الحرب العالمية الثانية ، وحدوث تطورات إيجابية للحركات الديمقراطية والتحررية فى العالم ، قرر عصمت باشا ، رئيس الجمهورية الثانية بعد آتاتورك ، الانتقال إلى نظام ديمقراطى . ولكن لم يسمح إلا بوجود معارضة مخلصة للسلطة ، مع إبعاد وكبت الأفكار المناهضة .

المرحلة الثالثة : ١٩٥٠ - ١٩٦٠

فى عام ١٩٥٠ انتقلت السلطة من حزب الشعب الجمهورى إلى الحزب الديمقراطى ، بعد فوزه فى الانتخابات العامة بنجاح ساحق . وبدأت حكومة الحزب الديمقراطى ، برئاسة عدنان مندريس ، فى تطبيق سياسة أكثر ديمقراطية ، وترك سياسة « للشعب برغم الشعب » التى سار عليها حزب الشعب الجمهورى الذى حكم منذ سنة ١٩٢٣ . وكان من شأن السياسة الجديدة التى اتبعها الحزب الديمقراطى تلبية المتطلبات الشعبية ، مثل تعريب الآذان (١٢ يوليو ١٩٥٠) . وبدأت القوى الشعبية تظهر بهويتها الأصلية فى مجال السياسة والفكر الاجتماعى . كما بدأت التساؤلات حول الموقف القائم حضاريا وثقافيا وإجتماعيا . وانتشرت كتب بعض المفكرين ، مثل على فؤاد باش كيل (Ali Fuat Basgil) « عالم قانونى عالمى » ، ونجيب فاضل قصاكورك (Necip Fazil Kisakurek) « شاعر وأديب » . وظهرت مجلة « **الشرق الأكبر** » (Buyuk Diogu) كمدرسة تجمع الشباب حولها تحت قيادة نجيب فاضل الذى كان يدعو إلى الأصالة والاهتمام بالقيم القومية والاسلامية .

والحق أن السياسة التى اتبعها الحزب الديمقراطى اكسبته شعبية كبيرة فى أوساط المثقفين وفى المجتمع بصفة عامة ؛ الأمر الذى أثار سخط القوى التى درجت على التحكم فى الشعب ، والتى رأت فى التحولات الجديدة خطراً على النظام الديمقراطى والعلمانى . وفى النهاية وقعت حادثة ١٩٦٠ ، وأعدم رئيس الوزاء عدنان مندريس وبعض الوزراء معه .

تأثر علم الاجتماع بهذه التطورات ، وبدأ الاتجاه إلى الدراسات النظرية بعد البحوث الميدانية . وفى هذه الفترة نشرت بعض البحوث النظرية القيمة ، مثل كتاب حلمى ضيا أولكن (Hilmi Ziya Ulken) « قضايا علم الاجتماع » سنة ١٩٥٥ . ومن الجدير بالذكر أن بعض الباحثين الأجانب قاموا بعمل

بحوث ميدانية عن بعض قضايا المجتمع التركى ، مثل « بول سترلنج » (Paul Stirling) الانكليزى، وجورج هلينج (George Helling) الأمريكى ، اللذين قاما ببحوث ميدانية فى الريف (١٨) .

المرحلة الرابعة : ١٩٦٠ - ١٩٨٠ :

أثر الصراع الذى بدأ فى أواخر الخمسينات بين الجامعة والحكومة فى تطور علم الاجتماع . وفى ظل الدستور الجديد ، الذى صدر سنة ١٩٦٠ ، وبفضل الحريات الواسعة التى ضمنها ، بدأت الدراسات الاجتماعية تدخل فى مرحلة جديدة . فبدأ الاتجاه الماركسى ينتشر فى الأوساط الجامعية . ومن أبرز من ظهر فى هذا الاتجاه : جاهد طانيول (Cahit Tanyol) من كلية الآداب جامعة استانبول ، وجاود أورخان توتن كيل (Cvit Orhan Tutengil) من كلية الاقتصاد جامعة استانبول ، وإبراهيم ياصا (Ibrahim Yasa) من كلية العلوم السياسية بجامعة انقرة ، ومبجل كراى (Mubeccel Kiray) من جامعة الشرق الأوسط . وهؤلاء أسهموا بجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بقضايا المجتمع التركى .

وفى هذه الفترة نشطت « **جمعية العلوم الاجتماعية التركية** » منذ بداية الستينات . فقامت ببحوث ميدانية ، من أهمها : « المسح الشامل لمدينة إزمير » ، تحت إشراف شريف ماردين (Serif Mardin) ، مع فريق بحث مكون من « مبجل كراى » (Mubeccel Kiray) ، وروسن كلش (Rusen Keles) ، وجواد كراى (Cevad Giray) ، وأوغوز آرى (Oguz Ari) ، واركون أوزبودون (Ergun Ozbudun) ، ودينز بايكال (Deniz Baykal) ، ومته تونجاى (Mete Tuncay) ، وشفيق أويصال (Sefik Uysal) ، وشِغْدَمْ كاغيتجى باشى (Cigdem Kagitcibasi) . كما قامت الجمعية بنشر بعض الكتب الأساسية فى العلوم الاجتماعية ، مثل « الدين والأيديولوجيا » لشريف ماردين ، « الابعاد النفسية للتغير الاجتماعى » لشِغْدَمْ كاغيتجى باشى ، « ومدينة فشلت فى التنظيم » لمبجل كراى ، و « أَحْبَاءُ إزمير » لورسن كلش ، و « الأسرة المدينية فى إزمير » لأمره كونغار .

وفى سنة ١٩٦٠ عقد مؤتمر حول « **تطور البحوث الاجتماعية فى تركيا** » ناقش فيه الباحثون من جميع جامعات تركيا التطورات المختلفة

فى هذا المجال ، والمشاكل النظرية والمنهجية ، وكيفية تقويم البحوث الميدانية والاستفادة منها . وأصدر المشاركون فى المؤتمر تقريراً يحتوى على التوصيات التالية :

١ – تكثيف الاهتمام بالعلوم الاجتماعية ، لتكون مرشداً للكشف عن أسباب المشاكل الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع وفى البحث عن حلول لها .

٢ – تقويم وتحليل البحوث فى إطار الظروف الخاصة بتركيا .

٣ – إعطاء الأولوية للبحوث والدراسات التى تدرس بناء المجتمع التركى من وجهة نظر علم الاجتماع والاقتصاد .

٤ – دراسة المشاكل الناجمة عن ديناميات البناء الاجتماعى مع الاهتمام بالتغير الاجتماعى والزمنى .

٥ – تأسيس « مركز البحوث الاجتماعية القومية » ، المستقل عن سلطة الحكومة ، ليساعد فى توفير جو مناسب للتعاون العلمى بين الباحثين ، وتدعيم البحوث المشتركة ، مع إعطاء الأولية للبحوث التى تساهم فى حل مشاكل المجتمع وتنميته (١٩) .

وهذا التقرير ذو أهمية كبيرة ، لأن الباحثين وعلماء الاجتماع فى جميع أنحاء تركيا نجحوا لأول مرة فى التجمع والحوار حول المشاكل العلمية والاجتماعية ، وإصدار قرارات تعبر عن موقفهم وإعلانها على الرأى العام .

كان المؤتمر قد عقد فى فبراير ١٩٧٠ ، ولكن فى نفس العام وقع انقلاب عسكرى يذكر بما حدث عام ١٩٦٠ . وفى عام ١٩٨٠ وقع انقلاب آخر للمرة الثالثة . وفى كل مرة كانت الحجة هى حفظ النظام الديمقراطى ، ومحاولة تصحيح أخطاء الفترة الماضية .

ويمكن القول ان أبرز خصائص هذه الفترة هى وجود مؤسسات وأنشطة خارج الجامعات تشتغل بالبحوث الاجتماعية بشكل جدى ، كما نشرت خلالها بعض البحوث القيمة ، وفتحت أكاديميات للعلوم الاقتصادية والتجارية فى مدن

مختلفة ، مثل استانبول وأنقرة واسكيشهيز . وهذا مما أفاد كثيراً فى انتشار علم الاجتماع .

ولكن ماذا عن أوضاع علم الاجتماع فى الوقت الراهن ؟

جـ - الوضع الراهن : ما بعد ١٩٨٠

صار علم الاجتماع فى تركيا اليوم جزءاً لا يتجزء من الحياة الاجتماعية ، اذ أنه أدى - ومازال يؤدى - دوراً كبيراً فى تحديث « وتغريب » المجتمع .

ومن أول المعالم البارزة للوضع الراهن تجاوز أسوار الجامعة . وهذا يظهر بشكلين ، أولهما ؛ أن بعض الباحثين من خارج الجامعة يقومون ببحوث علمية قيمة وينشرونها ، وثانيهما : أن الجامعات تستفيد من هذه البحوث فى التدريس ، كما أن اساتذة الجامعة ينشرون بحوثهم فى خارج الجامعة . وهذا الترابط والتعاون يدلان بلا شك على تطور صحى فى علم الاجتماع [٢٠] . ويلفت النظر هنا أنه خرج من المدن الكبيرة ، مثل إستانبول وأنقرة ، ووصل إلى المدن الصغيرة مثل اسكيشهير وارض روم .

ومن ناحية أخرى نجد أن أكثر الكتب طبعا ومبيعا وقراءة الآن هى الكتب التى تعالج الموضوعات الاجتماعية ، حيث أن التفكير الاجتماعى والبخوث العامة والجزئية نظرية كانت أو إمبريقية تجذب اهتمام أعداد متزايدة من القراء .

ومما يدل كذلك على تزايد أهمية علم الاجتماع أن بعض المؤسسات تقوم برصد جوائز لعلماء الاجتماع المتفوقين ، على نحو ما يحدث بالنسبة للعلوم والفنون .

وإذا كان علم الأجتماع قد قام بمهمة أساسية فى حياة المجتمع التركى (العلمنة والتحديث والتغريب) ، إلا أنه بعد أن تحققت خطوات كبيرة فى هذه المجالات ، كان عليه أن يبحث عن مجالات إهتمام أخرى ليحتفظ لنفسه بدور مناسب فى المجتمع ، وهكذا شهدنا ظهور دراسات تعنى بنقد وتحليل

المجتمع : ماضيه وحاضره ، تعرض التناقضات الموجودة فيه فى المجالات المختلفة ، مثل الثقافة والهوية ، وكذلك التناقضات الاجتماعية المتعلقة بتوزيع الدخل القومى ، وغيره ، مع تقديم اقتراحات لمعالجة هذه القضايا . وفى هذه النقطة تظهر أفكار وتيارات مختلفة .

د - علم الاجتماع التركى على أعتاب مرحلة جديدة :

وبالرغم من أهمية ما سبق ذكره بخصوص ملامح الوضع الراهن لعلم الاجتماع فى تركيا ، إلا أنه الأهم من ذلك هو حدوث بعض التطورات ذات المغزى العميق فى الدراسات الاجتماعية ، مما تتعلق بالبحث حول هوية علم الاجتماع التركى من حيث أصوله ومصادره وأطره المرجعية . ووصل الأمر إلى حد التشكيك فى هذه المسائل ، والوقوف منها موقفا نقديا واضحاً ، وهو ما لم يكن معهوداً على هذا النحو من قبل .

ومن أبرز الذين يمثلون هذا التحول الجديد بايكان سزر (Baykan Sezer) الأستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة استانبول . ففى كتابه « **العناوين الرئيسية لعلم الاجتماع** » الذى صدر فى عام ١٩٨٥ ، (والذى يتكون من ثلاثة أبواب : علم الاجتماع كعلم ، وعلم الاجتماع فى الغرب ، الشرق أمام علم الاجتماع) يتخذ موقفا نقديا صريحا من الغرب وقيمه وحضارته وعلاقاته بالأمم غير الغربية ، وينبه إلى أن الغرب يسعى دائما إلى ضمان استمرار سيطرته ولا يسمح لهذه الأمم بأن تشق طريقها نحو التطور بنفسها ، ويرى « أن الغرب فى أحسن الأحوال يسمح للأمم غير الغربية بأن تشاهد ما يحدث لها فقط ، ولكنه أبداً لا يسمح لها بأى حق فى أن تصيغ لنفسها هوية معاصرة ، بل إن الأدهى من ذلك هو أن الغرب يحاول إقناع هذه الأمم بأن تتخلى عن قيمها وأصولها التاريخية كشرط لتطورها » (٢١) .

ويبرز فى مقدمة نفس الكتاب ، وهو بصدد حديثه عن منهجه فى الدراسة ، أنه ملتزم بمنطق علم الاجتماع عندما يناقش « علم الاجتماع » نفسه ، وانه لا يخرج أبداً عن إطار هذا العلم . يقول « نحن نناقش هنا تحت عنوان « العناوين الرئيسية لعلم الاجتماع » علم الاجتماع نفسه ، ونحن ملتزمون

بقواعد ومنطق هذا العلم فى تلك المناقشة، ولا نخرج خارج إطار علم الاجتماع».

ويذهب بايكان سرز إلى أبعد مما سبق. فيرفض الاكتفاء بنقل علم الاجتماع الغربى، فهذا لا ينتج على أحسن الأحوال إلا تلاميذ مجتهدين لدى أساتذة غربيين. ويدعو إلى ضرورة الاهتمام بمشاكل المجتمع التركى، باعتباره **مجتمعاً شرقياً** له خصوصياته المختلفة عن المجتمعات الغربية التى ولدت «علم الاجتماع الغربى» ليدافع عن مصالحها. ويبين أهمية التاريخ وتقويمه بشكل صحيح، حتى يمكن إيجاد حلول صحيحة لمشاكل المجتمع. فيقول – وهو بصدد نظرية التحليلية النقدية لعلم الاجتماع الغربى – : «إنه لا يوجد مجتمع مثالى مجرد عن المصالح الخاصة، بحيث يمكن أن يكون **موضوعاً ومُنتِجاً** لعلم إجتماع يصلح لكل مجتمعات العالم. فالمفاهيم المستعملة فى علم الاجتماع تختار وتخترع دائما من منظور مصالح إجتماعية معينة وخاصة. فالجوهر الحقيقى الكامن داخل هذه المفاهيم لا يعبر إلا عن مصالح مُرَوَّجَة بشكل مثالى فقط، ومن ثم فهى ليست سوى شبه إطار أيديولوجى يدافع عن هذه المصالح بشكل صريح، والأسوأ من ذلك أن يدافع عنها بشكل خفى تماماً».

ويدعو بايكان سزر إلى ضرورة الاتجاه نحو تأسيس علم إجتماع يتخذ من المجتمع التركى – بقيمه وعاداته وتاريخه – إطاراً مرجعياً، ويكون متحرراً من الأطر المرجعية الغربية. «لابد لعلم إجتماعنا» أن يدافع عن مصالحنا الإجتماعية، ولن يتم ذلك إلا من خلال دراسة تاريخنا بشكل صحيح، «لأن المجتمعات ومصالحها تتكون عبر تاريخها». ويؤكد فى هذا الخصوص على ضرورة الابتعاد عن إستعمال المفاهيم المجردة، المقطوعة الصلة بالواقع.

وأخيراً فان هناك دعوة إلى «**اسلمة العلوم الاجتماعية**»، بدأت بتأثير الترجمات المنقولة عن المفكرين الاسلاميين فى الشرق والغرب، مثل على شريعتى من ايران، وإسماعيل راجى الفاروقى من امريكا، وإلياس بايونس،

من باكستان ، وعلى عزت باقويس من يوغوسلافيا . وتتواكب هذه الدعوة مع انتشار الافكار الاسلامية ، وإن كانت مازالت فى طور النشأة والتكوين والنضج . وتتواكب أيضاً مع مراعاة العالمية إلى أسلمة العلوم الاجتماعية بالرغم من أن التفكير الاسلامى فى تركيا الحديثة وجد لنفسه ممثلين أقوياء من المفكرين والكتاب الكبار منذ البداية[٢٢] .

أما بالنسبة لمستقبل علم الاجتماع فى تركيا ، فان التطورات القادمة ستعطينا القدرة لإجابة هذا السؤال : إلى متى ستستمر مشكلة البحث عن الهوية فى المجتمع التركى وعلم الاجتماع التركى ؟

الهوامش

١ – التواريخ المستعملة فى التحديد الزمنى تشير إلى أحداث مهمة أثرت فى سير المجتمع التركى ، ومن خلاله فى علم الاجتماع . وهنا ما يقابل هذه التواريخ من الأحداث المهمة : ففى ١٩٢٣ : أعلنت الجمهورية تحت رياسة مصطفى كمال آتاتورك ؛ و١٩٣٨ : توفى آتاتورك ، وتولى الرياسة عصمت باشا اين أونى ؛ و١٩٥٠ : انتقلت السلطة من حزب الشعب الجمهورى إلى الحزب الديمقراطى لمدة عشر سنوات ؛ و١٩٦٠ : الانقلاب العسكرى ، وابعاد عدنان مندريس ووزرائه من السلطة وإعدام بعضهم . وقد حدث انقلابان عسكريان آخران فى سنة ١٩٧٠ و١٩٨٠ بحجة « حفظ النظام الديمقراطى » .

٢ – انظر فى هذا الموضوع ، كمرجع عربى : عبدالعزيز الشناوى ؛ الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها (أربعة أجزاء) مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٩ – ١٩٨٣ .

٣ – كنموذج لهذا ، السلطان محمد الثانى الفاتح ، الذى حقّق أمل العرب بفتح القسطنطينية ، وكان يكتب أشعارا بلغات مختلفة ، من بينها اللغة اليونانية . وهنا يجب بحث اتهام القوميين الأتراك للدولة العثمانية بأنها لم تكن تركية ، فى نفس الوقت الذى كان فيه بعض المثقفين العرب يتهمونها بالعمل لأجل المصالح القومية التركية !

٤ – للمراجعة فى موقف الدولة العثمانية والمثقفين العثمانين تجاه التطورات فى أوروبا ، انظر : القسم الأول من كتاب :

HANIOGLU, Sukru; Bir Siyasat Orgut Olarak Osmanli ittihat ve Terakki Cemiyeti ve Jon Turkluk (1889-1902), Iletisim Yay, İstanbul, 1985.

٥ – لتفسير فيبرى لانحطاط الدولة العثمانية ، راجع كتب الأستاذ الدكتور صبرى أولكنر (Sabri Ulgener) ، ولتفسير ماركسى كتب الأستاذ إسماعيل جم (Ismail Cem)

٦ – كان العثمانيون يشبهون المناطق المسكونة بالمسلمين فى سواحل البحر الأبيض المتوسط من غرب شمال افريقيا حتى نهاية البلقان ، بالهلال

وكان هدفهم ربط طرفى هذا الهلال (أو القوس) ، بفتح روما وفرنسا وإسبانيا .

٧ – أنظر : KARA, Ismail, Turhiyede Islamcilik Dusuncesi, Risale Yay. Istanbul, 1987.

أيضا كتابات شيخ الاسلام مصطفى صبرى أفندى ، وخصوصا ، **موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين** ، أربعة أجزاء ، ط ٢ ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت ، ١٩٨١

٨ – يمكن الرجوع إلى كتاب شكرى حانى أوغلى (المرجع السابق) فى نشاط شبان الأتراك فى القاهرة ، خصوصا مردا بك ، الذى أصدر مجلة « **ميزان** » فى القاهرة . وأثناء وجوده كانت القاهرة مركزا فكريا وحركيا أكثر أهمية من المراكز الموجودة فى أوروبا .

٩ – أخذ هذا الاسم رسميا فى سنة ١٩٣٤ .

١٠ – يمكن الرجوع إلى : AKCURA, Yusuf; Us Tarz-1 Siyaset, TTK, 1976.

١١ – وهنا يجب توضيح العلاقة بين التغريب والتيار القومى ، كان التيار القومى منذ البداية أكثر تأثراً بالغرب . ولعل هذا من نشأة الفكرة القومية (Nationalism) فى أوروبا فى العصور الحديثة ، وتربية رواد هذه الحركة فى الغرب ، وخصوصا فى فرنسا ، وتشجيع الغرب التيارات القومية فى الدولة العثمانية .

١٢ – لا ترى حاجة إلى تعداد ما كتب باللغة التركية ، بل نكتفى بذكر أحدث ما كتب فى هذا الموضوع :

TURKDOGAN; Orhan, Ziya Gokalp Sosyolojisinin Temel Ilkeleri, Kultur ve Turizm Bakanhgi Yayinlari: 736, Ankara, 1987.

بعض المراجع باللغات الأوربية :

HEYD; Uriel, Foundaitions of Turkish Nationalism: Life and the Teachings of Ziya Gokalp, 1950.

BERKES; Niyazi, Turkish Nationalism and Western Civilization, 1959·

BERGSTRASSER, G. Islam und Abendland, von Agyptischen und Turksichen Modernismus, Auslandstudien, 4. Band, Der Vordere Orient, Konigsberg, 1929.

DENY; J, Ziya Goek Alp, Reuve de Monde Musulman, Tome 61, (1925, 3 Trimestre) PP. 1-41.

FAHRI, A. Ziyaeddin; Ziya Goek Alp. Sa, vie et sa Sociologie, (Essai sur L'influence de la sociologie Francaise en Turquie), Paris, 1935.

HARTMANN, Richard, Ziya Gokalp's Grundlagen des Turkischen Nationaluismus, Orient. Lit. Zeit. 28 Jahrg. Nr, 9-10 (Sept. Oct. 1925) PP. 578-610.

PRITSCH; Erich, Dichtungen Ziya Gokalp, Festschriff Fr. Giese, Leipzig, 1941, pp. 119-28.

ALP; Tekin (M. Cohen) Le Kemalisme, Paris, 1937.

١٣ – أنظر : KONGAR, Emre, Turk Toplumbilimcileri, sh. 16, Remzi Yay. Istanbul, 1982.

١٤ – المرجع نفسه ، ص ١٧ .

١٥ – المرجع نفسه ، ص ١٧ .

١٦ – المرجع نفسه ، ص ١٨ .

١٧ – المرجع نفسه ، ص ١٩ .

١٨ – المرجع نفسه ، ص ٢٠ .

١٩ – المرجع نفسه ، ص ٢٢ .

٢٠ – المرجع نفسه ، ص ٢٣ .

٢١ – SEZER; Baykan, Sosyolojinin Ana Basliklarl, p. 169, I.U.E.F., Istanbul, 1985.

٢٢ – أنظر فى هذا الموضوع : MERIG, Umid, Cevdet Posanin Cemiyet ve Devlet Gorusu, Otuken Yay. Istanbul, 1975.

٢٣ – قرة ، مرجع سبق ذكره ؛ وكنموذج باللغة العربية : على فؤاد باشكيل (عضو محكمة لاهاى الدولية والأستاذ بجامعة استانبول سابقا) (ترجمة أورخان محمد على) دار الوثائق ، الكويت ، ١٩٨٥ .

المؤتمر الدولى الرابع عشر
للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الإجتماعية والسكانية
المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل (★)

عرض : تغريد شرارة(★★)

عقدت الجلسات الخاصة بـ «المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل» بمقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الفترة من ٢٦ حتى ٢٩ مارس ١٩٨٩ . وقد تضمنت الجلسات سبعة عشر بحثا ، عرضت ونوقشت فى سبع جلسات ، تناولت عدداً من المحاور . بحيث تكون فى النهاية صوره متكامله لمتطلبات المجتمعات الصحراوية ، ومدى توافقها أو كيفية مواجهتها لتحديات المستقبل .

وقد حضر المؤتمر وساهم فى المناقشات وأسهم بالخبرات ، العديد من التنفذيين فى المحافظات الصحراوية ، وعدد من اهالى المجتمعات الصحراوية الى جانب مجموعة كبيرة من الاكاديميين فى مختلف التخصصات : علم الاجتماع ، والانثروبولوجيا ، والقانون ، وعلم النفس ، والخدمة الاجتماعية ، والثقافة ، والبيئة ، والهندسة ، والطبيعة ، وغيرها ، مما رسخ الاتجاه الذى بدأ ينحوه المركز نحو تكامل التخصصات فى البحث من منطلق الدراسة المتكاملة Inter-disciplinary Approach .

(★) عقدت جلسات الشق الإجتماعى للمؤتمر الدولى الرابع عشر «للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية» بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى دأب خلال السنوات الاخيرة على تنظيم الشق الاجتماعى لهذا المؤتمر ، واختيرت «المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل» موضوعاً للبحوث هذا العام ، لما له من أهمية فى الوقت الراهن .

(★★) باحثة بقسم بحوث المجتمعات البدوية والريفية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد خصصت كل جلسة من الجلسات السبع لمحور من المحاور دارت الأوراق حوله ، وتناولت اجزاء منه بحيث كونت فى النهاية وحدة لاطار المجتمعات الصحراوية وتحديات المستقبل . وقد تسلسلت موضوعات الجلسات من العمومية الى الخصوصية ، وجمعت بين الابعاد النظرية والميدانية ، مع عرض الخبرات من نماذج تطبيقية سواء فى الداخل أو فى الخارج .

الجلسة الأولى : خصصت لتناول مشكلة الأولويات فى دراسة المجتمعات الصحراوية من خلال الورقة التى قدمها الاستاذ الدكتور احمد ابو زيد ، استاذ الانثروبولوجيا بجامعة الاسكندرية .

وقد عرضت الورقة لتاريخ الاهتمام بدراسة المجتمعات الصحراوية ، وكيف انها لم تحظ بنفس الاهتمام الذي حظيت به المجتمعات الريفية والحضرية ، ولو أنها لم تهمل اهمالا تاما من العلماء والباحثين المصريين أو الأجانب . ولكنها ، خاصة البحوث الانثروبولوجية والأجتماعية التى تناولت الصحراء فى مصر ، اجريت فى مناطق محدودة أو دارت حول نظم معينة بمعزل عن المجتمع الصحراوى ، فضلا عن عزلها عن المجتمع المصرى ككل وعن الظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة فيه ، بالرغم من كونها تعتبر الاسهام الحقيقى فى دراسة المجتمعات الصحراوية . كما ذكرت الورقة ان الدراسة التى يجريها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الوقت الراهن تعتبر نموذجا لما يجب ان تكون عليه البحوث ، من حيث التكامل بين الدراسات الاجتماعية والانسانية والعلوم الطبيعية ، وتلافى الاخطاء التي وقعت فيها البحوث السابقة باهتمامها بجانب نظرى اكاديمى يهدف إلى الوصف والتحليل وتوضيح العلاقات بين النظم والانسان ، دون ان تكون له اهداف عميقة ، أو اتجاه تطبيقى الى تحسين الظروف العامة التى يعيش فيها جماعات البدو عن طريق التخطيط ، ووضع مشروعات تعمل على توطين البدو الرحل أو تشجيعهم على الاستقرار ، وقلما تجمع البحوث بين الجانبين .

وتناولت الورقة التغير الاجتماعى الذى يمر به المجتمع المصرى عامة والمجتمع الصحراوى خاصة . وتحتم عند مناقشة أمر الأولويات فى البحث

العلمى فى المجتمعات الصحراوية الاجابة على اسئلة ثلاث (١) ماهى مجالات البحث النظرى التى يجب ان تتجه اليها جهود الباحثين فى المجتمعات الصحراوية ؟ (٢) - ماهى خطط التنمية التى ينبغى الاهتمام بها ، وماهى الاعتبارات التنموية التى ينبغى ان تحققها تلك الخطط ؟ مع الأخذ فى الاعتبار طيلة الوقت - رأى الاهالى (٣) - ماهى طبيعة التحديات التى ينتظر ان تبرز فى المستقبل والتى ينتظر أن تواجهها المجتمعات الصحراوية فى مصر ؟

وذكرت الورقة فى اجابتها على الأسئلة السابقة ما تتعرض له المجتمعات الصحراوية الآن بما يشبه الثورة الثقافية والتكنولوجية والاجتماعية التى تغير الكثير من ملامح المجتمع التقليدى فى نظرته الى العالم والى المستقبل . كما اضافت ان نقطة الانطلاق فى الأولويات هى ضرورة النظر الى البداوة كأسلوب للحياة ، وكنمط للحياة ضمن اطار الثقافة الكلية السائدة فى المجتمع المصرى، والإشارة الى الدور الذى تلعبه البداوة فى اقتصاديات المجتمع ككل .

وفى ضوء المبدأ السابق أقترح الاستاذ الدكتور احمد ابو زيد - مقدم الورقة - بعض الاتجاهات العامة التى يرى ان تعطى أولوية فى مجال بحوث المجتمعات الصحراوية ، منها :

١ - بحوث تتعلق بمشكلة مد سلطة الدولة الى المجتمعات الصحراوية ، ومدى امكان تطبيق القانون الوضعى عليها ، ومحاولة التوفيق بينه وبين القانون العرفى ، كوسيلة لادماج المجتمع البدوى فى المجتمع القومى مع الحفاظ على الملامح الاساسية المميزة له وثقافته الفرعية .

٢ - بحوث تتعلق بالتنظيم الاجتماعى والاقتصادى ، خاصة وان الكثير من البدو يجمع بين انشطة اقتصادية متنوعة تجمع بين الزراعة والرعى.

٣ - بحوث تعمل على ازالة الفجوة بين الدراسات النظرية والاكاديمية وبين البحوث التطبيقية ذات الاهداف العملية ، والتى تعمل على ايجاد اساس أو قاعدة عملية تساعد على دفع وتنمية وزيادة الفرص امام البدو للاختيار فى توجيه حياتهم وجهات جديدة دون الانفصال عن البيئة الصحراوية التى يعيشون فيها .

٤ – محاولة اقامة علم اجتماعى خاص بالمجتمعات الصحراوية والجماعات البدوية ، بالعمل على اقامة نظرية انثروبولوجية متميزة عن البدو والبداوة .

على ان تكون الأولويات السابقة فى ضوء بعض الاهداف العملية التى تتعلق بتنمية المجتمعات الصحراوية ، خاصة وان موضوع المؤتمر هو (تحديات المستقبل) على اعتبار ان البحوث النظرية – وبخاصة البحوث المتكاملة المتعمقة – يمكن ان تمهد الطريق امام المشتغلين بشئون التخطيط والتنمية لوضع مشروعاتهم فى ضوء المعرفة الشاملة العميقة التى تتناول كل جوانب تلك المجتمعات مع الأخذ فى الاعتبار آراء الأهالى أنفسهم – كما ان التنمية تعتبر هى الوجه التطبيقى للبحوث الاكاديمية النظرية فى تلك المجتمعات .

كما اعتنت الورقة بتوضيح ما يجب ان تهتم به مشروعات تنمية المجتمعات الصحراوية على النحو التالى :

١ – ان تدخل ضمن استراتيجيات التنمية على المستوى القومى بكل ما يتضمن من تغيير نظرة المسئولين واصحاب القرار الى الجماعات البدوية .

٢ – ان يكون سكان الصحراء هم اساس التنمية وليسوا فقط المستفيدين من المشروعات التى تنفذ هناك .

٣ – ان يوضع فى الاعتبار تنوع شرائح المجتمع البدوى.ومن هنا فان اى مشروع من مشروعات التنمية يجب ان يتوخى مساهمة كل الشرائح بآرائهم . فلا يكتفى برأى القادة ورؤساء العشائر والبدنات الكبرى او يكتفى برأى الرجال فقط دون النساء ، وهذا ما يمكن ان تسهم به البحوث الميدانية المتعمقة .

٤ – يجب الا تكون مشروعات التوطين وبرامجه غاية فى ذاتها ، تفاديا لما يمكن ان يلحق بالبيئة والتوازن الايكولوجى من اضرار. كما يجب الأخذ فى الاعتبار ، عند التخطيط لمشروعات التنمية ، احتياجات الأهالى وحقوقهم التاريخية فى المناطق التى يرتبطون بها . ومثل هذه الاعتبارات كفيلة بان

تساعد على نجاح المشروعات وعلى تحمس الأهالى لها ومن ثم محافظتهم عليها .

وقد دارت مناقشات حول المناهج الواجب اتباعها ، وكيفية تحديد الأهداف فى البحث وكيفية تحقيقها استنادا الى ما ذكره الاستاذ الدكتور احمد أبو زيد من ان البحث الذى يجريه المركز القومى للبحوث الاجتماعية عن المجتمعات الصحراوية يعتبر نموذجا للتكامل المطلوب فى البحوث . وقد اجاب الاستاذ الدكتور احمد ابو زيد – مقدم الورقة والمشرف على بحث المركز – ان البحث الذى يجريه المركز القومى للبحوث الاجتماعية الان فى محافظة شمال سيناء ليس موضوعا لهذا المؤتمر وانما ذكر كنموذج فى سياق الورقة المقدمة ، وانه من المزمع عقد ندوة خاصة عن دراسة المجتمعات الصحراوية فى شمال سيناء .

وتلى ذلك عرض لفيلم فيديو لنماذج من انماط المجتمعات التى تدرس فى محافظة شمال سيناء .

واذا كانت الجلسة الأولى قد رسمت اولويات البحث ومحاوره ، فقد ترسمت الجلسات التالية هذه الأولويات ، وعنيت ببعض تفاصيلها .

الجلسة الثانية : وتناولت التنظيم الاجتماعى وما يحكمه من قانون عرفى ، والقائمين على اتخاذ القرار – وذلك من خلال اوراق ثلاث :

١ – «البناء القبلى والعلاقات القبلية» للاستاذ الدكتور فاروق اسماعيل ، استاذ الانثروبولوجيا بكلية الآداب بجامعتى الاسكندرية وقطر .

٢ – «نحو البحث عن مفهوم متميز للقانون فى المجتمعات القبلية : رؤية فى القواعد والمبادىء والثقافة الداخلية» للاستاذ الدكتور محمد نور فرحات ، استاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق بجامعة الزقازيق .

٣ – «الصفوة ومؤثرات القرار فى صحراء مصر الغربية» للدكتورة لبيبة محمد موسى ، مدرس بقسم الانثروبولوجيا ، بكلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

أما الورقة الأولى التى تناول فيها الاستاذ الدكتور فاروق اسماعيل البناء القبلى والعلاقات القبلية ، فقد شرح فيها العلاقات القبلية من عدة محاور :

أولا : وضوح القرابة الدموية والانتساب الى جد واحد . واوضح انها تظهر فى الابنية التقليدية التى مازالت تحافظ على هويتها ، سواء كانت تحتل ارضا متجاورة أو متباعدة ، ولديها الشعور الواضح بالانتماء للجماعة ، وتكون نسقاً من العلاقات القوية والمصالح المشتركة . ولو ان هذه الابنية تختلف من حيث التماسك بين وحداتها والتضامن المرتبط بالاقامة فى منطقة ومدى ادراكهم للاسم القبلى أو فى وجود نسق مشترك من المسميات والمفاهيم . الا ان التوزيع الايكولوجى قد يعنى احيانا ضعف الصلات والروابط . وقد ضربت عدة أمثلة من قبائل الحسانية فى السودان وكذا قبائل تيف فى نيجيريا .

ثانيا : دور الزعامة التقليدية فى الحفاظ على الابنية القبلية أو العشائرية . وقد تناول الارتباط بين الزعامة والكثافة السكانية فى عدة قبائل – كما اوضح ان التنمية والتحديث وادخال نظام الحكم المحلى فى الحقبات الأخيرة لعب دورا هاما فى اضعاف البنية السياسية واختفاء الزعامات أو ضعف دورها التقليدى . وقد ساق امثلة على ذلك من جبال ثلثى جنوب كردفان فى السودان ، وكذا تجربة الصحراء الغربية المصرية والتى تؤكد ان الوجود القانونى للدولة وقيام النظام الادارى الحديث (الحكم المحلى) قد ادى الى نتائج بعيدة المدى فى اضعاف الزعامة التقليدية وقصور الضوابط العرفية وبالتالى تناقص سلطة العواقل وكبار السن وعدم فاعليتها فى كثير من الاحيان الا من خلال الاجهزة الادارية القائمة .

ثالثا : العوامل الايكولوجية ودورها فى تشكيل الملامح الاساسية للابنية . وقد اوضحت الورقة كيف ان الظروف البيئية القاسية لعبت دورا هاما فى الحراك الاجتماعى والحراك المكانى والبناء الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية . فالحركة المستمرة وراء الغطاء النباتى لعبت دورا فى اختفاء الزعامة التقليدية ولاتظهر الا على مستوى التجمعات المحدودة . ومن امثلة ذلك قبائل الشوشون فى مناطق الاستبس الفقيرة ، وامثلة من الجزيرة العربية ومنطقة الخليج ، مثل قبيلة المرة .

رابعا : مزاحمة العوامل الاقتصادية لمبادىء القرابة . وقد وضح فيها كيف ان العوامل الاقتصادية والثروة اصبحت منافسة للزواج الداخلى من القبائل . مثال ذلك ماحدث فى منطقة الخليج .

وخلاصة ما قدمه الاستاذ الدكتور فاروق اسماعيل ان التغيرات المستقبلية فى المجتمعات الصحراوية ، وتدخل سلطة الدولة ، ستلعب دورا هاما فى تغيير الملامح التقليدية ، واهمها القانون العرفى والسلطة القبلية .

وقد التقطت الورقة الثانية فى الجلسة الثانية هذا الخيط الذى يشير الى توقع تخلخل سلطة القانون العرفى بتدخل الدولة .

فقدم الاستاذ الدكتور محمد نور فرحات «مفهوم متميز للقانون فى المجتمعات القبلية : رؤية فى القواعد والمبادىء والثقافة الداخلية» وكان الهدف منها - كما ذكر مقدمها - «محاولة الوصول الى اقصى درجة من الوضوح والدقة الممكنة حول مفهوم القانون فى المجتمعات القبلية ومقارنته بالمفاهيم الأخرى عن القانون التى يتم تداولها بمناسبة الحديث عن تنظيم السلوك الاجتماعى فى المجتمع المدنى» ولم يحاول تقديم تعريف تفصيلى لما يقصد بالمجتمع القبلى ، بل اخذ بالمفهوم الشائع لهذا المجتمع باعتباره نقطة انطلاق مسلما بها . وقد عرف المجتمع القبلى اجرائيا بأنه يقابل فى مفهومه المجتمع المدنى أو مجتمع الدولة ، وهو ذلك المجتمع الذى لايحتل فيه جهاز الدولة بمواصفاته المعروفة مكان الصدارة فى عملية التنظيم والضبط الاجتماعيين ، بل يعتمد اساسا على آليات اخرى تهيمن عليها علاقات القرابة والدم والانتماء الى اصل عرقى مشترك .

واستعرض الاستاذ الدكتور فرحات بحوث انثروبولوجيا القانون سيما المعاصر منها والذى تعتبر اكثر نضجا من الناحية المنهجية. ويورد منها دراسات أ . د احمد ابو زيد عن الثأر فى صعيد مصر ، ودراساته عن القانون البدائى ، ودراسة فكتور ايوب عن قصة المنازعات واعادة التنظيم الاجتماعى فى القرية اللبنانية ، ودراسة عمر البرغوتى عن المحاكم القضائية لدى البدو فى فلسطين ، ودراسة عارف العارف المسماه كتاب القضاء بين البدو ، وغيرها - ومن خلال استعراض الدراسات السابقة اورد ملاحظته الاولى ان اغلب دراسات انثروبولوجيا القانون فى الشرق الأوسط ركزت اساسا على نظام الثأر والدية وما يرتبط بها من نظم فرعية . والثانية ان اغلبها ابتعدت - عن قصد او غير قصد - عن التعرض لمشكلة تحديد معنى القانون بكل تفرعاته فى هذه المجتمعات .

وقد تناول أ . د . فرحات فى بحثه مناقشة مفهوم القانون فى المجتمع المدنى بكل ابعاده وتبلوره لدى هربرت هارت « أى نظام قانونى ، مدنيا كان ام قبليا ، ليس مجموعة من الاوامر كما كان شائعا فيما مضى لدى الفقهاء الشكليين ، بل هو مجموعة من القواعد . وفرق بين الامر والقاعدة . وقد فرق بين نمطين : الأول نمط اساسى وأولى وهو مجموعة القواعد التى تتطلب من الافراد ان يقوموا بعمل او يمتنعوا عن القيام بعمل ما . والنمط الثانى : ويشتمل على مجموعة من القواعد الاجرائية التى تبين كيفية انشاء القواعد الأولى أو تعديلها أو الغائها أو تحدد مدى تطبيقها .

وبعد مناقشة وعرض لتفاصيل ما سبق ، ذكر ان النظام القانونى المدنى يتكون من مجموعة من القواعد وان النظام القانونى القبلى يتكون فى مجمله من مجموعة من المبادىء والمعايير . والنتيجة التى تترتب على ذلك ان دراسة النظام القانونى القبلى تستحيل ان لم تكن مسبوقة بدراسة متعمقة فى ثقافة المجتمع القبلى . والنتيجة التى تترتب على ذلك ان دراسة النظام القانونى القبلى دراسة ثقافية قبل ان تكون دراسة قانون ، وهى ايسر على الباحث الوطنى منها على الباحث الاجنبى الغريب عن هذه الثقافة ، لما للثقافة من جانب داخلى مغمور يقبل المعايشة من أهله ويستعصى على القياس والرصد والاستقصاء من غيرهم .

اما البحث الثالث فى الجلسة الثانية فقد تناول بعدا آخر فى البناء الاجتماعى فى المجتمع القبلى وهو «الصفوة ومؤثرات القرار فى صحراء مصر الغربية» للدكتورة لبيبة موسى . وعرضت فيه دور الصفوة فى التأثير على مسار وتطور ونمو المجتمع ، الى جانب كونهم ركائز القوة التى تحدد منهج ومسار القرارات المتعلقة بالمجتمع فى شتى المجالات – السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وغيرها . وقد استندت الدكتورة لبيبة موسى فى ذلك إلى المادة الاثنوجرافية التى جمعت من دراسة حقلية للمجتمع البدوى الممتد من برج العرب حتى مدينة مرسى مطروح ، وهو مجتمع بدوى مستقر ذو سمات ايكولوجية وبنائية وثقافية معينة . وقد فرقت الورقة بين انواع ثلاث من الصفوة : (١) الصفوة الرسمية ، وتتمثل فى العمدة وشيخ البلد وقيادات

الحكم المحلى واعضاء مجلس الشعب والشورى ، ولكل منهم دور اما ادارى أو سياسى . (٢) الصفوة الشعبية وتتمثل فى العواقل والمراضى وتنحصر مهمتهم فى فض الخلافات فى المنازعات الخاصة . (٣) الصفوة الوافدة وتتمثل فى المهندس والطبيب وامام المسجد ، لتميزهم بمكانة خاصة من خلال الوظيفة التى يؤديها كل منهم .

أما الاسس التى تختار على هديها الصفوة فهى بالنسبة للصفوة الشعبية الانحدار القرابى ، الذى قد يخضع لنظام توريث المكانة الاجتماعية . ولذا ينظر الى عامل القرابة باعتباره صورة من صور التنظيم الاجتماعى الذى يقسم افراد المجتمع الى فئات وجماعات متمايزة ، ويربط فى الوقت نفسه افراد كل جماعة بروابط من نوع معين . وتعد تلك الروابط من اهم عوامل البناء الاجتماعى – وبذا فان الصفوة فى المجتمعات التقليدية يتم اختيارها بناء على اسس ثلاث : (١) روابط الدم والقرابة . (٢) الثروة والملكية . (٣) الانجازات الشخصية – كما ذكرت ان الصفوة النسائية محدودة ، ولم تظهر الا فى القابلة التى تقوم بعملية التوليد وتمارس العلاج الشعبى ، دون ان يكون لها دور واضح أو تأثير فى اتخاذ القرار على مستوى المجتمع البدوى .

كما تناول عرض البحث نوعية الصفوة فى المجتمع البدوى ، وان وحدة الصفوة تعتبر مصدر قوتها . ففى مجتمع الصحراء الغربية تعتبر الصفوة متحدة ومتعاونة وليست متصارعة او متعارضة . وقد تجمع الصفوة ، فى شخص واحد ، بين الجانب الرسمى والشعبى . وقد تغيرت ملامح الصفوة بالتغير الاجتماعى فى المجتمع البدوى ، نتيجة تأثير الصفوة الوافدة الى جانب الصفوة المتعلمة من سكان المنطقة الاصلية . وكان لوجود هذه الصفوة تأثير واضح فى احداث تغيرات اساسية فى المجتمع البدوى الذى يحافظ على الثقافة التقليدية والاعراف المتوارثة جيلا بعد جيل .

اما العوامل المؤثرة فى اتخاذ القرار فهى الثروة والمكانة التى يساعد على سيادتها روابط الدم والتماسك السائد والتجانس الايديولوجى المتمثل فى التشابه الكبير فى الاتجاهات والمعتقدات والقيم .

وانتهى عرض الدكتورة لبيبة الى بيان أهمية الدور الذى تقوم به الصفوة

فى المجتمع التقليدى بصفة خاصة وما ينبغى ان يوجه اليها من عناية واهتمام فى مجال تطوير المجتمع التقليدى وتنميته .

ويلاحظ فى تسلسل موضوعات الجلسة الثانية انها بدأت بالعموميات على نماذج خارجية وداخلية للبناء القبلى والعلاقات ، ثم محاولة للمزاوجة بين التنظيم الثقافى للمجتمع والمفهوم القائم للقانون العرفى فى المجتمع الصحراوى عموما ومع خصوصية كل مجتمع ، وانتهت بحالة معينة لاتخاذ القرار وما يحكمه من مجموعات الصفوة فى مجتمع برج العرب .

أما الجلسة الثالثة فقد انتقلت الى مستوى آخر من التخصص ، حيث تناولت العلاقات الاقتصادية والدور الذى تلعبه فى التماسك الاجتماعى ، فى المجتمع البدوى فى نموذجين من المجتمعات : مجتمع الوادى الجديد ومجتمع شمال سيناء . اما الورقة الثالثة ولو انها قد تبدو فى موضوع منفصل هو الوضع الغذائى للصغار الا انه ذو علاقة وثيقة بالابعاد الاقتصادية التى تدور حولها اوراق الجلسة وهى :

(١) «ملكية المياه والتماسك الاجتماعى والتنمية فى الواحات الخارجة» للدكتورة علية حسن حسين ، استاذ الانثربولوجيا المساعد ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة – بنى سويف .

(٢) «اقتصاديات الاسرة فى المجتمع الصحراوى وتحديات المستقبل – عرض لبعض النماذج من محافظة شمال سيناء» تغريد شراره باحثة بقسم بحوث المجتمعات البدوية والريفية، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(٣) «الوضع الغذائى للصغار بمحافظة شمال سيناء» للاستاذة الدكتورة ليلى حسين وجمال مجاهد وهشام فتحى .

اما البحث الأول عن ملكية المياه والتماسك الاجتماعى والتنمية فى الواحات الخارجة للدكتورة علية حسين ، فقد تناول الملكية باعتبارها نتاجا طبيعيا لمحاولات الانسان لحل المشاكل الخاصة بتوفير سبل المعيشة ، واشباع الحاجات الاساسية . فوظيفة الملكية – من وجهة النظر الاقتصادية – ايجاد

علاقة بين مصادر البيئة وقوى السكان لتحقيق اقصى انتاج للاستمتاع بالثروة ، وتحقيق الامان والاستقرار ، وتوزيع السلع والخدمات .

ويعتبر نظام الملكية عاملا من عوامل تماسك البناء الاجتماعى ، سيما وان حيازة الارض تعتبر من اهم الموضوعات التى تهتم بها الدراسات الانثروبولوجية فى نظام الملكية .

ونظام ملكية الوادى الجديد عامة والواحات الخارجة خاصة يعتبر من أهم أنماط الملكية ، حيث تكمن المشكلة فى المياه ومدى توفرها واستمراريتها كمصدر رئيسى للرى الذى تعتمد عليه الزراعة . فحول المياه تدور الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وتتركز مشاكل الناس . فنظام ملكية المياه هو مزيج من الانساق والنظم الاجتماعية .

وتدور ورقة الدكتورة علية حسين حول الدور الذى لعبه نظام ملكية المياه فى حياة مجتمع الواحة : هل حقق التماسك الاجتماعى ام ادى الى الصراع والتنافس ؟ وماهو اثر النظام على التنمية ؟

ويتميز نظام ملكية المياه بالتعقيد الشديد . فنظام الملكية يتضمن العلاقة بين الملاك . وتحدد الظروف الايكولوجية نوع الملكية وطبيعتها . وتعمل القرابة على تحديد شكل الملكية ، فهى ليست ملكية فردية او شخصية ولكنها ملكية جماعية – ملكية البدنة ويكون للافراد حق الانتفاع بها . وتختلف الحقوق فى ملكية العيون والآبار ، وهى اما عن طريق الميراث كما فى العيون الرومانية القديمة – او عن طريق الجعالة اى الثروة التى تساعد على استمرار تطهير العيون والآبار وما يستتبع ذلك من جهد وحاجة للمال للمشاركة فى عمليات الحفر والتطهير . وتكون الملكية الموروثة ثابتة ، ويسمح الملاك الاصليين بدخول ملاك جدد عن طريق المساهمة فى عمليات التطهير بالتنازل عن جزء من ملكياتهم نظير دفع جزء من التكاليف أو المشاركة فى العمل أو الأثنين معا .

وقد أدى نظام الجعالة الى ظهور التنافس بين المساهمين من اجل المشاركة فى عمليات التطهير ، الامر الذى ادى الى زيادة عدد الملاك بالجعالة باستمرار ، وبالتالى تفتت الملكية .

وتعطى الملكية عن طريق نسبرت مكانة اجتماعية عالية لاصحاب الحقوق منذ القدم ، أما الملكية عن طريق الشراء فتشير الى الثراء وتوفر المال لدى المشترين . كما تعطى ملكية المياه حق الانتفاع بالارض التى فى زمام البئر ، حيث توزع الارض حسب الملكية الاصلية للمياه . وتحدد كمية المياه مساحة الارض المنزرعة ، وبالتالى كمية الانتاج من المحاصيل ونوعيتها ، وكذا الملكية الجماعية لتكفل الرى للجميع فى وقت واحد . ولذا تروى بنظام الدورات ، مستفيدة من الماء الفائض فى رى النخيل فى الاراضى المنخفضة .

وترتبط المياه – التى هى اساس الملكية – بالنشاط المهنى . فالى جانب الزراعة توجد مهن اخرى يكون لاصحابها نفس المستوى الاجتماعى الذى يكون للزراعيين . فأعمال الحفر والتطهير تمثل نوعا من النشاط التعاونى الذى يتم بين جماعة الملاك ، ويكون الالتزام الاجتماعى بالعمل من اهم القواعد التى تحكم سلوك العاملين ، كما توجد لهم لائحة جزاءات لتنظيم سير العمل . وقد ادى نظام ملكية المياه دورا هاما فى الحد من ظهور الصراع بين الملاك وتحقيق التماسك الاجتماعى . ونظام الرى احد النظم الاجتماعية التى تعمل على تحقيق التماسك والتضامن بين الملاك حيث يقوم استغلال مياه البئر على مبدأ عدالة التوزيع والمساواة بين الملاك كل حسب ملكيته سواء كانت ملكية عن طريق الميراث أو الجعالة .

وقد ادى تفرق ملكية المياه وتفرق الاراضى الزراعية الى ظهور عدة نظم للزراعة ، منها زراعة «المقيض» ، ونظام «زمالة المياه» ، وكذا نظام «المشاركة» الذى يعتبر من اهم نظم المساعدة المتبادلة بين جماعة الملاك حيث تكون المشاركة بالمياه أو الأرض او الاثنين معا .

وقد اوضحت د . علية حسين ان النظم السابق عرضها ، القائمة على التعاون والمساعدة المتبادلة ، تحقق التماسك والتضامن ، الذى يؤدى بدوره الى كثافة الاندماج والتفاعل بين الاعضاء لمواجهة الظروف البيئية والجغرافية القاسية .

ولكن تغير نظام الملكية يؤدى الى تغير فى المجتمع وظهور قيم اقتصادية جديدة ، لعمليات التميز الاقتصادية الدور الرئيسى فى ظهورها . فقد تحولت

الملكية الى الارض فى الاراضى الجديدة المستصلحة ، وصارت ملكية المياه للدولة ، الامر الذى ادى الى اتكال الاهالى على الحكومة لتطهير الآبار وتوفير المياه . بالتالى تجردت العلاقات بين الاهالى فى المناطق الجديدة من اهم عاملين التماسك والتعاون والتضامن ، حيث كانوا يشتركون فى ملكية المياه فاصبحت الملكية فردية فلا داعى للتعاون وهو اثر سلبى خطير كما ادت هذه الظاهرة السلبية فى عدم التعاون الى الصراع فلا مصالح مشتركة والكل يعمل لنفسه فقط . كما ظهرت مشاكل اخرى تتعلق بطلمبات الرى وتشغيلها وتخلخل العلاقات الاجتماعية الذى ادى الى عدم الشعور بالأمان فاضطر الناس الى بيع وسائل الانتاج لمقابلة اعباء الحياة .

ولاشك ان تفتيت الملكية وظهور الملكيات الفردية ادى الى رفض الاهالى محاولات التجميع الزراعى لاستعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة ، مما ادى الى صراع بين من يحاولون الاحتفاظ باستمرار وحدة الجماعة وتماسكها من خلال الملكية الجماعية وبين المهاجرين العائدين الدين يسعون الى ملكية فردية ، مما ادى إلى تعثر جهود التنمية لتدخلها دون دراسة كافية لابعاد المجتمع وقيمه ومدى اسهامها فى الانتاج ، وان العلاقات الاقتصادية فى ملكية الماء كانت تضم نظاما اجتماعيا للضبط والتماسك .

أما الورقة الثانية من الجلسة الثالثة فقد دارت حول «اقتصاديات الاسرة فى المجتمع الصحراوى وتحديات المستقبل – عرض لبعض النماذج من شمال سيناء» لتغريد شراره .

وقد اعتمدت هذه الورقة على ان المجتمعات الصحراوية الجديدة هى التحدى الذى يواجه الحكومة للخروج من عنق الزيادة السكانية الضاغطة على الوادى الضيق . ولكن لتكوين مجتمع صحراوى جديد ، يجب الاستفادة من الخبرات الموجودة وتقديم بعض النماذج للشباب الذى ينوى العيش فى المجتمعات الجديدة من خلال اقتصاديات الاسرة البدوية .

وقد استعرضت الورقة اهم ما يميز اقتصاديات الاسرة البدوية ، وهو انه يواجه المخاطرة واللاتعين لذا فهو قائم على التعدد الشديد فى الأنشطة الاقتصادية ومصادر الثروة والمهارة . وهو فى الآن نفسه يعتمد اعتمادا يكاد

يكون مطلقا على تقسيم العمل والاستقلالية التامة مع التماسك الشديد لمواجهة الطبيعة القاسية .

وقد تناولت الورقة :- الجانب الأنتاجى للاسرة الصحراوية الذى يعتمد على انشطة متعددة ، منها الزراعة - الرعى - الصيد - والانشطة الثانوية المصاحبة للرعى - والصناعات المنزلية والمهارات الشخصية .

- الجانب الاستهلاكى للاسرة ، ويقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتى وتدوير الموارد ، فلا فاقد ولا تالف ، مع استغلال امثل لكل جوانب البيئة والمكانة . مع نمط استهلاكى بسيط غير معقد قائم على المرونة .

- الدخل متعدد ولكل فرد من الافراد من سن ست سنوات للذكور والاناث دخله الخاص . والادخار جزء لايتجزأ من الدخل مهما كانت ضآلته ، فهو من اهم ملامح الاقتصاد البدوى ، وذلك لمواجهة اللاتعين .

- علاقات الاسرة البدوية قائمة على اسس اقتصادية . فعلاقات افراد القبيلة من زواج داخلى وتعاون له اسس اقتصادية ، واذا اختلف الى الزواج الخارجى فله أبعاده الاخرى ، اما استقطاب ثروة جريت او خلق علاقات بقبائل اخرى تكون جبهة يمكن تحقيق مكاسب من خلالها .

- علاقة الاسرة بالحكومة علاقة من يحاول تعويض ما فاته بالمطالبة بالمزيد من الخدمات . وعلى الحكومة ان تكون واعية الا تحول المجتمعات الصحراوية الى مجتمع تابع تتولى حضانته ، بل يجب ان تعتمد على الاستفادة من الميزة النسبية لهذا المجتمع فى اعتماده على الذات .

- علاقات الاسرة بالمجتمع الخارجى ، وضرورة أن تكون قائمة على تبادل واضح للمنافع .

والخلاصة ان خلق اى مجتمع جديد يجب ان يضع فى الاعتبار الاجابة على اسئلة خمس :

(١) اين ؟ فلكل مكان شخصية خاصة يجب اخذها فى الاعتبار .

(٢) لمن ؟ وتعنى تشخيص نوعية من يخلق لهم المجتمع وامكاناتهم ومواصفاتهم .

(٣) بمن ؟ من من البشر يعمره : هل السكان الأصليون ام وافدون ؟
(٤) كيف ؟ وتعنى تحديد الوسائل والامكانات المطلوبة .
(٥) ومتى ؟ وتعنى الاولويات ، سواء على المستوى المكانى ام المشاريع .

- كما يجب الاخذ فى الاعتبار فى المجتمعات الصحراوية الجديدة التنوع فى انشطة القاعدة الاقتصادية مع المرونة فى امكانية تغيير الانشطة حتى تستجيب مع البيئة .

- ان تقوم الدولة بدور المحفز والمشجع لوجود المجتمع لا القائم على صنعه وحضانته .

- ان يكون المجتمع الجديد قائما على مبدأ العيش مع الصحراء لا غزو الصحراء ، وان يتعرف جيل الشباب على كيفية تطويع انفسهم للبيئة الصحراوية لا العكس .

- ان تكون مبادىء التقشف والبساطة والتراحم والتماسك والتعاون هى اساس العيش فى هذه المجتمعات الجديدة مع تبنى نماذج الاستهلاك المطلق واهدار الموارد والانتقال بسلوك مجتمع الوادى لتطويع الصحراء .

والملاحظ من الورقتين فى الجلسة الثالثة انهما تشتركان فى ملمح اساسى للمجتمع الصحراوى «المخاطرة واللاتعين» . فمجتمع الوادى الجديد يواجه اللاتعين فى جفاف الآبار او ردمها أو قلة الضخ فيها أو ملوحتها . وفى مجتمع سيناء تتمثل المخاطرة واللاتعين في الجفاف وعدم نزول المطر . لذا فان اى تدخل للتنمية يجب ان يأخذ فى الأعتبار النظم السائدة ، سواء اقتصادية او اجتماعية ، فهى تراكم لخبرات متوارثة . واى تدخل غير مدروس على اسس الثقافة التقليدية قد يكون له نتائج عكسية . وبذا فبرامج التنمية يجب ان تضع فى اعتبارها هدف تحقيق المخاطر فى هذه المجتمعات على اختلافها مستفيدة بالخبرات المحلية .

اما الورقة الثالثة فى الجلسة الثالثة فقد تناولت «الوضع الغذائى للصغار بمحافظة شمال سيناء» عرضها الطبيب جمال عبد الناصر حسن بالمركز القومى للبحوث . ولاشك ان الدخل والاستهلاك وانماط الانتاج تتدخل فى

الوضع الغذائى . لذا فهذه الورقة تعتبر على علاقة وثيقة بالورقتين السابقتين . وقد هدفت هذه الدراسة الى :

(١) التعرف على الوضع الغذائى للصغار بمحافظة شمال سيناء .

(٢) تحديد بعض العوامل البيئية أو الوراثية المسئولة عن سوء الأحوال الغذائية .

وقد اتبعت عدة طرق علمية للحكم على الوضع الغذائى منها : (١) قياس الطول والوزن ومحيط الذراع . (٢) تقرير تركيز الهيموجلوبين فى الدم . (٣) الوضع الغذائى لفيتامين (أ) . (٤) اجراء اختبار سكر التريلوز . (٥) تحليل عينات البول لمكوناته من اليوريا . (٦) تحليل الشعر لمكوناته من الزنك . (٧) تحليل البول لمكوناته من الزنك . (٨) تحليل مياه الآبار ولمكوناتها من الأملاح .

وقد عرضت النتائج فى عدة جداول واشكال بيانية . واهم النتائج ان ٦٧٪ من الاطفال فى العينة اقل من القيم القياسية للطول والوزن . و ٨٢٪ من العينة يعانون من نقص في تركيز نسبة الهيموْجلوبين عن المستويات الطبيعية . ودلت نتائج تحليل مياه الآبار على ارتفاع تركيز الاملاح .

وبناء على ذلك ، يوصى البحث بسرعة التخطيط لرسم سياسة غذائية مناسبة لتعويض النقص الغذائى – وزيادة جرعات التوعية الصحية والغذائية ، بالاضافة الى تحسين شبكة الطرق ليسهل نقل المواد الغذائية ، والطازجة بوجه خاص .

اما الجلسة الرابعة فقد ناقشت قضية المرأة فى المجتمع الصحراوى واضعة فى الاعتبار تعدد شرائح المجتمع البدوى الذى تقوم فيه المرأة أو الاناث بمختلف فئاتهن العمرية بدور لا يستهان به فى الاقتصاد البدوى . وبذا فهو نقلة منطقية للجلسة السابقة التى تناولت الاقتصاديات بصورة اشمل .

وقد ضمت هذه الجلسة ثلاث ورقات اعتمدت على نتائج بحوث ميدانية

(١) «عمل المرأة ونصيبها من القوة ، والمكانة – دراسة استطلاعية لقرية بدوية قديمة وقرية ريفية» ، للاستاذة الدكتورة علياء شكرى ، استاذ الانثروبولوجيا ، بكلية البنات ، جامعة عين شمس .

(٢) «دور المرأة البدوية فى تنمية المجتمع المحلى الصحراوى «دراسة مطبقة على بعض قرى محافظة شمال سيناء» ، للدكتورة مريم ابراهيم حنا ، المدرس بكلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان .

(٣) «النشاط الاقتصادى الاجتماعى للمرأة البدوية «فى شمال سيناء» ، للاستاذة ايمان يوسف البسطويسى ، طالبة دكتوراه فى الانثروبولوجيا .

وبالرغم من اشتراك البحوث السابقة فى الاطار ، الا ان نتائجها اختلفت وتباينت تباينا واضحا . يظهر ذلك من عرض نتائج البحوث الثلاثة .

بحث الاستاذة الدكتورة علياء شكرى استهدف القاء الضوء على طبيعة العلاقة بين عمالة المرأة وما تحصل عليه من القوة والمكانة فى الاسرة والمجتمع . وعلى هذا الاساس اختيرت مجتمعات الدراسة : (١) مجتمع قروى وآخر بدوى . وعلة ذلك ان انشطة المرأة وادوارها الانتاجية تتباين بين هذين المجتمعين الى حد بعيد . ومن شأن هذا التباين ان ينعكس على نصيب المرأة من القوة والمكانة فى كل مجتمع . وقد اختيرت قريتى طحلة التابعة لمركز بنها محافظة القليوبية ممثلة للقرية الريفية ، وقرية نجوع العرب التابعة لمركز الصف محافظة الجيزة . ومع عرض لمبررات اختيار هاتين القريتين وفروض البحث توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

(١) ان مكانة المرأة داخل وحدة المعيشة تكون دائما أعلى من مكانتها فى المجتمع المحلى خارج البيت بصفة عامة . ويرجع ذلك الى ازدواج النسق القيمى نفسه . فعلى المستوى المحلى تعتبر المرأة كائنا ادنى مستوى من الرجال وتستند هذه العلاقة الى توجهات واعتبارات ثقافية ودينية . أما فى داخل الاسرة فتحدد مكانة المرأة على أسس اقتصادية اكثر . ولما كانت المرأة البدوية المتريفة تشارك تقليديا مشاركة فعالة فى اقتصاديات الاسرة ، نجدها اكثر قدرة على تحقيق مكانة اعلى وقوة اكبر داخلها .

(٢) ان النشاط الاقتصادى للمرأة ومشاركتها فى توليد دخل للاسرة يعد عنصرا هاما – ربما اكثر من التعليم – فى زيادة قوة المرأة وتحقيق مزيد من الاستقلالية لها . فالمرأة العاملة تستطيع أن تحقق قدرا من القوة والاستقلال

اكبر مما تتمتع به المرأة التى لا تعمل . وهى حالة تظهر فى الاسر التى يكون الرجال فيها ذوى دخول متواضعة ويعملون فى مهن تافهة او هامشية . وتظهر فى الريف فى الاسر التى تعمل النساء فيها بالتجارة الصغيرة ، حيث تصبح مساهمة المرأة موردا هاما وقويا يضمن لها قوة اكبر فى عملية اتخاذ القرار .

(٣) اثبت البحث ان المرأة الريفية والبدوية المتريفة ، وان كانت تسهم فى الدخل وفى الانتاج ، لكن لايقابل ذلك زيادة فى قوة المرأة . وان وعى المرأة بدورها فى الدخل والانتاج لايقابله احساس بمكانتها . وذلك لان نساء القريتين يسلمن بتفوق الرجل ويعبرن عن الرضى بوضعهن وحظهن من المكانة والقوة .

(٤) ان ازدياد مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى الى جانب الرجل لايتحول آليا الى زيادة قوة المرأة وارتفاع مكانتها . والملاحظ ان ممارستها لعدد اكبر وانواع اكثر من الأعمال الأنتاجية يرتبط فى بعض الاحيان بضرورة اخفائه عن المجتمع المحلى ، ومن ثم تصبح امام شكل من اشكال الاستقلال المضاعف بمزيد من الاخفاء للانشطة النسائية ، بهدف الابقاء على مكانة اعلى للرجل . وتؤكد الورقة على ان نسق الثقافة التقليدية تحرس مكانة الرجل وتكرمها وتدعمها حتى رغم تزايد اسهام المرأة وتعاظم ما تبذله من جهد .

اما دراسة الدكتورة مريم ابراهيم حنا فقد تناولت «دور المرأة البدوية فى تنمية المجتمع المحلى الصحراوى – دراسة مطبقة على بعض قرى محافظة شمال سيناء» .

وقد درست الباحثة هذا الموضوع من خلال : (١) مفهوم تنمية المجتمع المحلى عند المرأة البدوية . (٢) المجالات التى تسهم فيها أو التى يمكن ان تسهم فيها المرأة البدوية فى تنمية المجتمع المحلى . (٣) اثر بعض التغيرات ، مثل السن ونوع التعليم والحالة الاجتماعية وعمل الزوج ودوره ، فى اتجاه المرأة البدوية نحو المشاركة فى جهود تنمية المجتمع المحلى . (٤) المعوقات التى تحد من مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع المحلى . (٥) سبل التغلب على هذه المعوقات ودور الخدمة الاجتماعية فى ذلك .

وقد اجريت الدراسة على عينة من ١٢٥ امرأة بدوية متعلمة من الحاصلات على الاعدادية او اى شهادة اخرى ، من قرى رمانة – وقاطية – ونجيلة – والخربة – والنصر – وبئر العبد . تتلخص نتائج هذه الدراسة :

فيما يتعلق بمفهوم تنمية المجتمع ، اثبتت البدوية مفهومها لتنمية المجتمع حسب اهميتها (١) تعليم الافراد حرف ومهارات جديدة . (٢) رفع مستوى العاملين وكفاءتهم فى المنظمات الاجتماعية . (٣) مشروعات تعمل على زيادة دخول الافراد فى المجتمع . (٤) تشجيع الصناعات البيئية فى المجتمع . (٥) زيادة كفاءة عمل المنظمات الاجتماعية .

اما المجالات التى تسهم فيها المرأة فى التنمية فهى : (١) محو الامية وتعليم الكبار . (٢) المشاركة فى مشروعات انتاجية للصناعات البيئية . (٣) تعليم الخياطة والتريكو . (٤) مساعدة الزوج فى عمله . (٥) المشاركة فى الجمعيات الاهلية وان ٩٦٪ من المعينين يشاركن فى جهود التنمية .

اما أهم المتغيرات التى تؤثر على دور المرأة البدوية فى تنمية المجتمع المحلى فهى التعليم للمرأة . اما فيما يتعلق بتعليم الزوج فلا تأثير له على مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع المحلى .

اهم المعوقات التى تؤثر على مشاركة المرأة فى تنمية المجتمع هى :
(١) تقاليد المجتمع . (٢) عدم توافر الوقت للمرأة . (٣) انشغال المرأة باعمال المنزل . (٤) انخفاض مكانة المرأة فى المجتمع . (٥) استئثار الرجل بمعظم الانشطة . (٦) عدم سماح الزوج احيانا للمرأة بالمشاركة . (٧) عدم دخول مفهوم التنمية المحلية . (٨) عدم أهمية دور المرأة . (٩) عدم تعاون المؤسسات مع المرأة . (١٠) عدم وجود انشطة تناسب المرأة .

المقترحات للتغلب على معوقات اشتراك المرأة فى التنمية :
(١) أتاحة فرص للمرأة للمشاركة . (٢) اقتناع الازواج بأهمية مشاركة المرأة . (٣) تشجيع مساهمة المرأة فى انشطة التنمية . (٤) الاعلام الكافى عن انشطة التنمية ومفهومها (٥) توفير المؤسسات واجهزة تتعاون مع المرأة .

اما اهم ما استخلصته الدراسة ، بالرغم من النتائج السابقة التى تعتبر جميعها ترجمة صعبة لاسهام المرأة البدوية فى التنمية ، فهى :

(١) اتاحة الفرص للمرأة البدوية فى التنمية وتعميق مفهوم التنمية لديها .

(٢) الاهتمام بتعليم الفتيات البدويات ومحو امية غير المتعلمات .

(٣) ضرورة استغلال مهارة المرأة البدوية المختلفة وخاصة فى صنع المنتجات المحلية .

(٤) مهنة الخدمة الاجتماعية يمكنها ان تلعب دورا هاما فى المساهمة فى مواجهة مقومات مشاركة المرأة البدوية .

اما الورقة الثالثة للاستاذة ايمان البسطويسى عن «النشاط الاقتصادى الاجتماعى للمرأة البدوية في شمال سيناء» فهى محاولة لعرض وتحليل النشاط الاقتصادى الاجتماعى للمرأة البدوية فى المجتمعات المحلية فى شمال سيناء ، كعامل من عوامل التماسك الاجتماعى ، وذلك فى ضوء تقسيم العمل وارتباط هذا التقسيم بالمكانة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة . وقد تناولت شرحا نظريا وآراء بعض العلماء فى تقسيم العمل ، ومفهوم القوة والسيادة وكيف انه لايتفق مع الوضع فى سيناء ، حيث ان مفهوم القوة التى تؤثر فى اتخاذ القرار هى القوة الفعلية وليست القوة الظاهرة أو المعلنة ، وان المرأة البدوية فى ممارستها لعدة انشطة اقتصادية تمارس قوة فعلية وتلعب دورا مؤثرا فى اتخاذ القرار بالرغم مما يبدو ظاهريا عكس ذلك .

وقد تناولت الباحثة الاعمال الاقتصادية التى تقوم بها المرأة . وقسمتها الى :

(١) اعمال خارج الخيمة وهى الرعى ودوره فى الحياة الاجتماعية والتماسك القبلى بل وبدور ترفيهى فى حياة الفتاة والمرأة البدوية فيصبح مكان الرعى منتدى اجتماعيا ومشغلا متحركا ، بل وسوقا للنساء وبورصة تدور فيها المساومات حول شراء الاغنام .

(٢) اما الاعمال الاخرى التى تمارسها المرأة فهى المساهمة فى العمل الزراعى ، والذهاب الى السوق ، الى جانب الاعمال التى تقوم بها داخل المنزل ، اضافة الى دورها الطبيعى كزوجة وام مسئولة عن تنشئة اجيال .

وحاولت الباحثة ، فى ضوء تحليل نشاط المرأة الاجتماعى الاقتصادى ، ان توضح كيف تؤثر المرأة من خلال هذه الانشطة فى القرارات المتعلقة بأفراد

العائلة ، وحدود سلطتها وقوتها . وذكرت انها ، باعتبارها مالكة للحلال وصاحبة السيولة النقدية فى الاسرة ، فهى تحقق لها قوة اقتصادية موازية لتلك التى للرجل – ولكنها تتمتع بذكاء فطرى يجعل قوتها الكامنة هى فى احتواء افراد اسرتها بما فيهم الزوج وبالتالى تستطيع ان تسهم فى قرارات الاسرة . ثم شرحت الباحثة كيف ان تقسيم العمل ادى الى تقسيم الواجبات والمسئوليات الاجتماعية . وان نشاط المرأة الاقتصادى الاجتماعى لايؤدى الى التماسك العائلى ، وانما الى تماسك البناء الاجتماعى ايضا . وذلك من خلال تأثير المرأة فى القرارات الخاصة بزواج افراد العائلة وتوزيع الميراث . وعلى ذلك فإن نشاط المرأة الاقتصادى يعطى المرأة البدوية مكانة اجتماعية لايمكن اغفالها ، بل يجب ان تخطط مشروعات التنمية فى هذه المجتمعات فى ضوء احتياجات ومتطلبات المرأة اذا ارادت ان تحقق هذه المشروعات النجاح والاستمرارية .

ان التباين الواضح بين نتائج البحوث الثلاثة ، والذى اظهر المرأة الريفية والبدوية بأنها مقهورة ، أو فى قمة القوة والمكانة ، أو بين الايجابية والسلبية ، قد يرجع الى ان كثيراً من المفاهيم ليست موحدة ، كما ان مواصفات المجتمعات موضع الدراسة ليست متجانسة . ولكنها فى مجملها تعكس قضية المرأة المصرية بوجه عام . هناك من ينصفها وهناك من يتجنى عليها . واذا كانت هذه نتائج بحوث عن نساء اجرتها نساء فهل تختلف هذه الصورة لو اجرى هذه البحوث رجال ، من فلسفة ومنظور مختلف ؟

أما **الجلسة الخامسة** : فقد تناولت المحور الثقافى الذى ينتقل من خلاله كل مادار من ابنية وحوارات فى الجلسات السابقة . وقد عرضت هذه الجلسة بحوث ثلاثة .

(١) التنشئة والتطبيع الاجتماعى فى سيناء الشمالية للدكتورة الهام عفيفى ، الخبير الاول بقسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(٢) التخاطب غير اللفظى فى المجتمع البدوى السيناوى ، اعداد محمد عبد الرحمن السلكاوى ، الباحث المساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(٣) التراث الشعبى فى شمال سيناء واساليب حفظه : دراسة انثروبولوجية ، للدكتور فاروق احمد مصطفى ، استاذ الانثروبولوجيا المساعد بكلية الآداب ، جامعة الاسكندرية .

البحث الأول تناول التنشئة والتطبع الاجتماعى فى سيناء ، على اعتبار أن التنشئة هى الطريقة التى يتم بها تشكيل الافراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم مسايرة المجتمع وثقافته – من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات ومهارات ... الخ .

وقد اوضحت د . الهام عفيفى كيف ان لكل مجتمع ثقافته . وجوهر عملية التنشئة هو تلك الهوية الذاتية لثقافة المجتمع الذى يولد فى الطفل ، بحيث تدمج هذه الثقافة داخل النفس وتصبح جزءا أساسيا منها – كما تناولت العناصر الاساسية فى دراسة التنشئة الاجتماعية . ونظرت الى التنشئة باعتبارها التعليم الاجتماعى للاطفال لكى يكتسبوا قيم الكبار حتى يمكنهم ان يشاركوا تماما فى المجتمع ، ولكن بمفهوم اكثر اتساعا . فهى تمتد الى الكبار ايضا حيث يحتكون بجماعة اجتماعية جديدة ويتوقعون ان يحصلوا على مجموعة جديدة من القيم قبل ان يشاركوا بفعالية كاملة فى هذه الجماعات على ان يكون هناك تجاوب من قبل الفرد للتكيف وقبول من قبل الجماعة له . تتناول الورقة التنشئة بمفهومين : الضيق ويشير الى اكتساب الطفل للقيم والاتجاهات ، والأوسع الذى يغطى عملية تعلم لكافة مراحل العمر لاكتساب انماط السلوك الملائم للادوار الاجتماعية الجديدة ، ويمكن ان نطلق على ذلك التطبع الاجتماعى . ومجمل القول فى التفرقة بين التنشئة والتطبيع ، ان التنشئة فى المرحلة العمرية الأولى ترتبط بالقيم والدوافع ولكن تتحول فيما يعد الى الارتباط بالسلوك ، ايضا فان التنشئة هى اكتساب عناصر جديدة . بينما التطبيع هو ممارسة لمركب جديد من عناصر موجودة لدى الانسان وتم تحصيلها فعلا اكثر منه اكتسابا لتركيبات جديدة .

وقد ركزت الورقة على القيم الاساسية التى تسود المجتمع الصحراوى ، والاساليب التى تتبعها الاهالى فى غرس هذه القيم . ثم عرضت للكيفية التى يتم بها تهيئة كل من الذكور والاناث للزواج ولممارسة الأدوار الجديدة

المترتبة على ذلك وعلى رأسها دورهم كأم وأب . ومستوى التحليل الذى لجأت اليه الباحثة – التمايز على مستوى الجنس (ذكور – اناث) – القرب أو البعد عن مناطق المجتمعات الرئيسية – التمايز على اساس المستوى الاقتصادى اما القيم الاساسية فى المجتمع البدوى التى تسهم فى التنشئة هى الأحترام المتبادل والقيم الدينية – والكرم واكرام الضيف – الشرف والمحافظة على العرض – اما القيم الاخيرة فهى الولاء للوطن .

ومجمل القول – كما قدمته الورقة – ان التنشئة والتطبيع يكمل كل منهما الآخر ، وعن طريقها يتكيف الفرد مع ثقافة مجتمعه ويظل يمارس ادوارا جديدة فى مواقف جديدة طوال عمره وحتى الموت .

وانطلاقا مما سبق يجب ان يستوعب المخطط للمجتمعات الصحراوية القيم الاساسية والاساليب التى تتبع فى التنشئة الاجتماعية لكى يعمل على الاستفادة منها فى خطط التنمية المقبلة دون المساس بالطيب منها ومحاولة تحويل تدريجى عن طريق التعليم والممارسة لما يترتب عليه تخلف المجتمع أو تأخره – واحترام قيم سكان الصحراء حتى يمكننا ان نضمن مشاركتهم وكفاءتهم فى الخطة الجديدة التى يجب ان توضع بحذر شديد للاستفادة من امكانيات هذه المناطق الهامة .

اما البحث الثانى من الجلسة الخامسة فقد تناول الاستاذ محمد السلكاوى ورقة بعنوان «التخاطب غير اللفظى فى المجتمع البدوى السيناوى» فعرض لمفهوم التخاطب غير اللفظى «Mon verbal communication» باعتباره نظاما اساسيا متميزا يمثل ويتكامل مع نظام التخاطب اللفظى فى مواقف التفاعل الاجتماعى العديد بين البشر ، ثم عرض من خلال استخدامه لاسلوب الملاحظة بالمشاركة participant observation بعدد من تلك النماذج غير اللفظية فى اثنين من المواقف الاجتماعية الشائعة الحدوث فى ذلك المجتمع ، وهى موقف الضيافة فى المقعد والغزل بين الشباب والفتيات اثناء الرعى .

واخيرا تناول الباحث عددا من الاستخلاصات مما تقدم من خصائص اساسية فى النظام الاجتماعى لبدو سيناء تساعده على مزيد من التكيف . هذا بالاضافة الى تناوله للأهمية العملية لهذا الطراز من المعلومات الواقعية وما تنطوى عليه من دلالات فى ترشيد وتوجيه القائمين على التنفيذ .

اما الورقة الثالثة فى الجلسة الخامسة فقد اكملت الملامح فى الصورة الثقافية للمجتمع السيناوى ، وتناولت : «التراث الشعبى فى شمال سيناء واساليب حفظه : دراسة انثروبولوجية» ، للدكتور فاروق احمد مصطفى .

وقد بدأ بنبذة عن سيناء وتاريخ البحث فيها . ثم انتقل الى اهمية التراث الشعبى واهم عناصره وطرق حفظه – وقد قسم التراث الشعبى الى :

(أ) التراث الشعبى اللامادى (المعنوى) ، ويشمل العادات والتقاليد . ووصف بعضا منها ، مثل (١) البشعة . (٢) الموسيقى الشعبية . (٣) الاغنية الشعبية . (٤) الرقص الشعبى . (٥) الامثال الشعبية . (٦) الحكايات الشعبية . (٧) الطب الشعبى .

(ب) التراث الشعبى المادى : وتتمثل فى الادوات والصناعات ، ومنها الاثواب البدوية والازياء النسائية بمختلف تفصيلاتها – والبيت البدوى التقليدى وتقسيماته وتأثيثه وما به من ادوات مختلفة لمختلف اغراض الحياة اليومية . كما تناولت الورقة اهم اساليب حفظ التراث وهناك وسيلتان هامتان لذلك : (١) أرشيف حفظ مواد التراث (٢) المتاحف .

وقد اقترح الدكتور فاروق مصطفى فى نهاية بحثه ضرورة الاهتمام بالاراشيف الفلكلورية لحفظ مادة التراث ، والاهتمام بإنشاء متحف اثنوجرافى للتراث الشعبى يتكون من جزءين احدهما مغلق والآخر مفتوح .

اما **الجلسة السادسة** فقد اصطبغت بصبغة تنموية للمجتمعات الصحراوية ، تجمع بين آخر ما وصل اليه العلم مع التقليدية التى تحفظ لكل مجتمع نسقه الاجتماعى الخاص . وضمت هذه الجلسة بحثين .

(١) «مشروعات محطات الطاقة النووية كاحدى مقومات التعمير فى المجتمعات الصحراوية نموذج لتعمير منطقة الساحل الشمالى الغربى» للدكتور على فهمى الصعيدى ، الرئيس التنفيذى لهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء . وقد هدفت الورقة الى تقديم عرض تحليلى لمشروعات محطات الطاقة النووية كاحد مقومات التعمير للمجتمعات الصحراوية وتقديم نموذج

لمشروع محطة الضيعة واثره على تنمية الساحل الشمالى الغربى من جميع الأوجه (١) الزراعة – والثروه السمكية . (٢) السياحة . (٣) الصناعة . (٤) المرافق والخدمات . مع عرض للامكانيات البشرية بالمنطقة وكيفية تطويرها .

كما تناولت الورقة طبيعة المشروعات الممكن تطويرها وخلقها فى المنطقة . واستعرض مشروع المحطة النووية بالضيعة كنموذج للوسائل المحققة لمتطلبات التعمير بالمنطقة مع شرح لأهم الفوائد الممكن الحصول عليها من مثل هذه المحطات وشرح وافى لاجراءات الامن وما يصاحب مثل هذه المحطات من حذر وشك وترقب من السكان فى هذه المناطق .

اما الورقة الثانية فقد تناولت «الصناعات البيئية بمنطقة نخل بوسط سيناء» ، للباحث على عبد المنعم مراد بقسم بحوث السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية . وقد تناول الباحث اهمية دراسة هذا الموضوع ، وبين كيف تسهم الصناعات البيئية بدور اساسى فى البناء الاقتصادى للمجتمع بوجه خاص وبنائه الاجتماعى بوجه عام . كما شرح تعريفا للصناعات الصغيرة ، وقسمها الى مجموعات وانماط حسب الاستعمالات التى تصنع من اجلها . كما تناول صناعات تقوم بها المرأة واخرى للرجل مثل الادوات المرتبطة بالزراعة – المحراث – الرجران – المزراه لوح الدراس – الشبكة – السلبة . كما وصف بعض الآلات الأخرى ذات الاستخدامات المتعددة مثل الربابة – الغليون – المحجان – الجاعد – والغرد .

كما شرحت الورقة خطوات بعض الصناعات ، من صناعة الفحم ويقوم بها الرجال ، الصناعات النسائية ، مثل المغزل – القربة – السعن – المصحن – الرحاية الصاج – الابره الكبيرة . كما شرح المشغولات اليدوية وصناعات منتجات الالبان وناقش مستقبل هذه الصناعات فى منطقة نخل ، مع شرح تفاصيل بالصور لهذه الادوات السابق ذكرها .

اما اهم التوصيات فطلب الاهتمام ببرامج التوعية والتدريبات للفتيات الصغيرات وذلك عن طريق انشاء مراكز التدريب المناسبة فى مدينة نخل وبث روح العمل فى الفتيات الصغيرات .

اما **الجلسة السابعة والاخيرة** فقد اضافت الجانب التطبيقى للندوة محققة بذلك ماذكر فى الورقة الأولى عن ضرورة التعاون بين البحوث الانسانية والبحوث التطبيقية . وقد ضمت بحثين :

الأول عن «الانماط العمرانية الملائمة للمستوطنات الصحراوية» ، للدكتورة المهندسة ماجدة توفيق متولى ، الاستاذ المساعد بقسم العمارة والتخطيط العمرانى بمركز بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى . وتناولت بالبحث عرضا لمشكلة الاسكان وكيف ان الحل هو الامتداد الى الصحراء . تناولت خصائص الانماط العمرانية السائدة بالمدن الجديدة والخصائص المناخية للصحراء المصرية . كما شرحت المدخل الاجتماعى الى تخطيط المدن الصحراوية – وتعرضت لتوضيح بعض المعدلات والمعايير الجمالية لعمارة الصحراء من حيث تصميم المسكن وبعض المعايير التصميمية مع شرح ونماذج من مجتمعات صحراوية مختلفة فى داخل مصر وخارجها . ثم تناولت مواد البناء وطرق الانشاء . وانهت الدكتورة ماجدة توفيق الورقة بشرح بعض المعدلات والمعايير التخطيطية الملائمة لمناخ الصحراء من حيث اختيار الموقع والنسيج العمرانى وتنسيق الطرق وعلاقة ذلك بالبيئة .

واذا كانت هذه الورقة قد اهتمت بالمدينة ، فقد اهتمت الورقة الثانية بالمسكن البدوى . وهذا ما قدمته المهندسة مرفت عبد العزيز نصر مساعد باحث بقسم الاسكان والتخطيط العمرانى مركز بحوث البناء فى بحثها «المسكن البدوى بين الترحال والاستقرار» .

وقد تناولت الموضوع بمقدمة عن الانسان والبيئة ، وكيف أثرت البيئة، على الحياة الانسانية خاصة فى المجتمعات الصحراوية . وشرحت بعض انماط الحياة فى المجتمعات الصحراوية الخاصة بالبداوة الخالصة ، ثم اشباه البدو ، ثم نمط الاستقرار . وانتقلت الى انماط الاسكان فى المجتمعات الصحراوية – بدءا بالخيام وانماطها فى منطقة الشرق الأوسط والتوزيع الجغرافى للخيمة السوداء ، مع خرائط ونماذج لانواع الخيمة واماكنها والبلدان التى تستعمل فيها واختلافها من بلد لآخر من حيث الشكل والخامات .

ثم انتقلت الى عرض دراسة تطبيقية لانماط العمران والاسكان فى شبه جزيرة سيناء وهى : (١) العمران المتنقل (معسكرات الخيام) . (٢) العمران شبه المستقر . (٣) العمران المستقر – ثم تدرجت الى الخيمة البدوية لسكان سيناء من حيث التركيب والشكل الهندسى – ثم انتقلت الى المسكن البدوى كنمط استقرار ، وانماط الاسكان بالعريش مع نبذة عن مدينة العريش وموقعها وسطحها والمناخ فيها ثم وصف عام للمسكن البدوى التقليدى . وانهت البحث بمجموعة من التوصيات من الدراسة التطبيقية .

واجمالا يمكن وصف البحوث التى قدمت فى الندوة بأنها غطت الكثير من الجوانب الخاصة بالمجتمعات الصحراوية ، وما تقابله من تحديات ، كما اثارت العديد من القضايا الواجب دراستها ، والقت الضوء على جوانب عديدة يجب مراعاتها فى كل مجتمع صحراوى . واهم ما ميز هذه الندوة هو التكامل بين موضوعاتها حتى وصلت الى آخرها بتوصيات اول أوراقها .

صدر حديثا

عدد خاص من

المجلة الجنائية القومية

يضم اعمال

الندوة المصرية الالمانية الاولى

فى قانون العقوبات وعلم الاجرام

المنعقدة فى القاهرة فى الفترة من ١٢ الى ١٥ ابريل ١٩٨٧ .

وتتوزع اعمال الندوة على محورين اساسيين :

الاول خاص بجرائم البيئة .

والثانى عن القانون وتنظيم الاسرة .

ويضم كل محور عددا من القضايا الهامة المتعلقة بالموضوع .

ندوة دور أقسام الفلسفة فى مصر

عرض : فؤاد السعيد(★)

تتعرض الفلسفة في الوقت الراهن لانتقادات حادة تشكك فى جدواها وفى الدور الذى يمكن لها أن تقوم به بين العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية الأخرى سواء فى مصر أو على المستوى العالمى . وهو الأمر الذى وصل فى انجلترا مثلا إلى حد الدعوة لإلغاء تدريسها بالجامعات وإغلاق بعض أقسامها بالفعل منذ عدة شهور . فى هذا المناخ بالذات جاءت الندوة السنوية الأولى التى نظمتها الجمعية الفلسفية المصرية – والتى تستعيد نشاطها مرة أخرى بعد تعثرها عدة مرات – والتى ناقشت « دور أقسام الفلسفة فى مصر » .

توزعت أعمال الندوة فى ثلاثة محاور :

١ – دور أقسام الفلسفة فى الحركة الثقافية فى مصر .

٢ – الفلسفة والعلوم الإنسانية .

٣ – المقررات الدراسية وإعداد هيئة التدريس .

وقد انقسم كل محور إلى محاضرة أساسية تتلوها عدة تعقيبات .

وقد تميز المحور الأول بتطابق موضوعه مع عنوانه حيث تضمن محاضرة أ . د . زكى نجيب محمود حول « الفلسفة والحركة الثقافية فى مصر » تلاها تعقيبات أ . د.. أميرة حلمى مطر ، والأستاذ محمود أمين العالم ، و أ . د . عزت قرنى ، و أ . د . فوقية حسين ، وكذلك المحور الثالث ، الذى تضمن تقديم أ . د . محمد مهران حول واقع ومشكلات المقررات الدراسية» وإعداد هيئة التدريس ، تلته تعقيبات أ . د . حسن حنفى ، ود . رمضان بسطاويسى ،

(★) باحث – قسم بحوث الإتصال الجماهيرى – المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية .

أما المحور الثانى ، الذى جاء تحت عنوان واعد هو « الفلسفة والعلوم الإنسانية » فلم يتناول شيئاً من هذا الموضوع ، بل اقتصر على محاضرة أ . د . حسن الشرقاوى بعنوان « الأساس القرآنى لمناهج العلوم الحياتية » تلتها تعقيبات د . راوية عبد المنعم ، و أ . د . صلاح قنصوه ، و أ . د . محمد حمدى زقزوق .

موقع الفلسفة من الحياة الثقافية

تركزت محاضرة زكى نجيب محمود على تحديد موقع الفلسفة وعلاقاتها بخريطة الحياة الثقافية بوجه عام (وفى مصر) . حيث يشير إلى معنيين للثقافة ، الأول هو الثقافة بمعناها الأنثروبولوجي ويقصد به الثقافة كما يمارسها الناس فى حياتهم المُعاشة بكافة مستوياتها ، أما المعنى الثانى فيقصد به ذلك الإنتاج المتميز لفئة المثقفين الذين يتولون دور التعليق والتأويل للحياة المعاشة فينتجون الأشكال المختلفة للإبداع الثقافى ، التى تتميز الفلسفة من بينها بكونها تستخلص « جوهر » الحياة المعاشة لكى تصوغها بلغة خاصة هى لغة الفكر المجرد باعتبار أنها « بحث عن العلل البعيدة للظواهر » لا العلل القريبة التى يبحثها العلم .

وإذا كان استخلاص الفيلسوف لذلك الجوهر ولتلك العلل البعيدة عن الحياة المعاشة مباشرة قد أصبح متعذراً فى العصر الحديث ، فقد يتجه الفيلسوف لاستخلاصه من التأمل الفلسفى فى إبداعات المثقفين التى هى ترجمة للحياة المعاشة ولكن بأشكال الإبداع المختلفة.وهناك فلسفات تختص أساساً بالبحث فيما أنتجه الآخرون ، وهى بذلك بحث فى «المتضمنات» أو « المستبطنات » فى الجمل والعبارات .

ويرى زكى نجيب محمود أن وضوح مفهوم الفلسفة بهذا المعنى ووضوح موقعها من الحياة المعاشة ومن الإبداع الثقافى بوجه عام هو أحد الركائز الهامة فى إحداث التحول الإيجابى المطلوب فى أقسام الفلسفة فى مصر .

أما النقطة الثانية التى تناولها فهى ضرورة دراسة تاريخ الفلسفة

باعتبارها تعبيراً عن روح عصرها ، لا أن نقدم الفلاسفة للطالب كجثث ميتة مجتثة الجذور عن تلك الروح الثقافية العامة لعصرها .

وتدليلاً على تلك الفكرة الجوهرية قدم زكى نجيب محمود بانوراما رائعة للتطور التاريخى للفكر الفلسفى ، بدءاً من الفلسفة اليونانية التى عبرت عن الحيرة بين الثابت والمتغير حتى الفلسفة الإسلامية التى تمثلت فى علم الكلام . والتوفيق بين الحكمة والشريعة هوشغلها الشاغل . حتى تبلورت مع القرن الرابع الهجرى فلسفة هى إبداع جديد ادمج فى براعة بين الفكر الإسلامى والفلسفة اليونانية . ثم انتقل إلى تطور الفكر الأوربى مشيراً إلى الكلاسيكية العقلية ذات القواعد الصارمة فى عصر التنوير وإلى الاتجاه الرومانسى الذى تلاها وثار عليها بعد ذلك .

وهو يرى أن الفكر الإنساني قبل القرنين التاسع عشر والعشرين ، برغم التباينات فى محتواه من عصر لاخر ، إلا أنه يتفق في الإعتماد – دائماً – على مقدمة مسلمة معطاة – سواء كانت تلك المقدمة وحياً أو بصيرة أو مصادرة ... الخ ، يقوم الفيلسوف بعملية استنتاج وتوليد عنها دون أى إضافة ، وبالتالى لاتنمو الحقيقة ولاتتجدد . حتى جاء هيجل بفكره الجدلى الذى ينطوى على أن جدل القضية ونقيضها يؤديان إلى ناتج ثالث جديد ، وبالتالى فالوجود والحقيقة متجددة متنامية .

ولايزال الصراع الفكرى بين أصحاب النمط القديم فى التفكير وأصحاب النمط الجديد قائماً فى مجتمعاتنا حتى يومنا هذا ، بل أصبحت أقسام الفلسفة – والكلام لزكى نجيب محمود – بمثابة مخازن ذخيرة لدعاة العودة إلى الماضى الذين خرجوا من الجامعات دون امتلاك رؤية ناضجة للعصر .

ثم تلت محاضرة زكى نجيب محمود مداخلة محمود أمين العالم ، الذى أشار إلى أن الفلسفة عندنا لم تنجح بعد فى أن تكون بلورة لما يدور فى الشارع السياسى والإجتماعى المصرى . إلا أنه حاول بلورة العديد من الأفكار والمفاهيم التى نشأت داخل أقسام الفلسفة بالجامعات المصرية ثم شاعت فى الأوساط الفكرية والثقافية والسياسية المصرية ، مثل مفهوم

« الخصوصية » الذى بلوره مصطفى عبد الرازق وعلى سامى النشار من خلال دراساتهما التى أكدت على خصوصية الفكر الإسلامى عن الفكر اليونانى والأوربى الحديث . وقد أثر هذا المفهوم على تيار الفكر القومى والناصرى من ناحية ، كما أثر على التيار الإسلامى سواء فى فكر « الإخوان المسلمين » أو فى فكر تيار الخصوصية الحضارية الذى يعبر عنه اليوم بعض مفكرينا ، أمثال أنور عبد الملك وحسن حنفى وعادل حسين وغيرهم . وبالرغم من أن الخصوصية مفهوم ضرورى وفعال ، إلا أن خطورتها تكمن فى إمكانية تحولها إلى نوع من الإستعلاء القومى أو العنصرى .

أما المفهوم الثانى فهو مفهوم « الوجدانية » أو «الجوانية الحدسية » والأفكار الوجودية ، وهى الاتجاهات التى تغلب الحدس وتعادى التنظيرات المجردة ، ونجدها عند عثمان أمين وعبد الرحمن بدوى والإتجاهات الصوفية .

وأما المفهوم الثالث فهو «التوفيقية» أو «الوسطية العقلية الروحية» ، الذى يطرح المثالية المعتدلة بين الروح والجسد . وهو اتجاه يغلب عليه الطابع الماهوى الجوهرى ، ونجده عند يوسف كرم وتوفيق الطويل .

وأشار العالم إلى تبلور الإتجاه العلمى داخل أقسام الفلسفة ، وهو الذى أثر بلا شك فى الحياة الثقافية فى مصر . ونجد أثاره فى المنهج التكاملى ليوسف مراد ، والإتجاه الوضعى لزكى نجيب محمود ، والإتجاه العلمى « الموضوعى » عند فؤاد زكريا ومراد وهبة وصلاح قنصوه وعبد الحميد صبرة ، والإتجاه الماركسى (المادى الجدلى) عند أبو سيف يوسف واسماعيل المهدوى .

ثم أشار إلى أن الإتجاهات السلفية – الأصولية قد بدأت تسود بعض أقسام الفلسفة لكى تدعم الفكر الإجتماعى والسياسى الجامد المتخلف فى مجتمعنا .

كما أشار العالم أخيراً إلى ركود النشاط الفكرى فى أقسام الفلسفة فى مصر مقارنة بالحال فى المشرق والمغرب العربيين اللذين يتسم الطرح ألفلسفى فيهما الآن بالجسارة والتجديد .

أما عزت قرنى فقد اتفق فى تعقيبه مع زكى نجيب محمود على أهمية إحداث تحول فى أقسام الفلسفة شريطة أن يكون تحولاً جذرياً يصل إلى مفهوم الفلسفة ذاته . فالفلسفة الحقة فى فهمنا الراهن القاصر هى الفلسفة التى تكون على الطريقة الغربية (اليونانية والأوربية) ، بينما يجب علينا أن نميز بين تاريخ الفلسفة ، كتاريخ متحفى (والفلسفة الغربية جزء منه) وبين الفلسفة ، وهى التوجه إلى الوجود مباشرة من منظور عقلانى أصولى .

ويختلف عزت قرنى مع زكى نجيب محمود فى أن هناك إنسانية واحدة وعصرا عالمياً واحدا ينبغى أن يعبر عنه الفيلسوف . ويرى أن المعاصرة تصدق على الثقافة الواحدة ، فأنا مع الأوربى فى آن واحد ولكنى مع العربى المسلم فى عصر ثقافى واحد . ويضيف أننا نبنى ثقافة جديدة تتعثر ، والغرب من أسباب تعثرنا . وأننا فى حاجة إلى فلسفة يبدعها مصريون إبتداء من واقعهم الحقيقى المباشر وليس إبتداء من باريس ولندن ، وليس عن طريق وساطة ماركس أو هايدجر . يجب أن نتعامل مع الفلسفة الغربية تعامل الفنان مع إبداعات الآخرين ، يتدارسها ثم ينساها لكى يكون لإبداعه الجديد شخصيته المتميزة . ودعا إلى التركيز على دراسة الفكر المصرى الحديث فى أقسام الفلسفة .

وإذا كانت أصوات عديدة من القاعة قد اتفقت على إعادة النظر فى موقفنا من الفلسفة الغربية ، فإنها أيضاً قد أبدت تحفظات على النزعة المصرية – إن جاز هذا التعبير – التى بدت فى أطروحات قرنى . وفى المقابل طُرحت مصر ، ولكن باعتبارها مجرد عاصمة ثقافية لحضارة إسلامية حولها لها نفس الثقافة .

وقد ركز زكى نجيب محمود فى رده على التعقيبات على توضيح أن كل عصر يتضمن ثقافات عديدة ، والكاتب والأديب وقصار القامة من الفلاسفة وغيرهم من المبدعين يعبرون فى إبداعاتهم عن ثقافتهم القومية . أما الفيلسوف الحق فإن انشغاله يكون بالثقافات كلها على المستوى الإنسانى ، لأن الفلسفة هى فكر مجرد مما هو جزئى ، فالفكر الفلسفى إنسانى بطبيعته يسعى إلى المبدأ الأول البعيد المجرد .

القرآن والعلوم الإجتماعية :

أما المحور الثانى للندوة فقد بدأ بمحاضرة للأستاذ الدكتور حسن الشرقاوى بعنوان « الأساس القرآنى لمناهج العلوم الحياتية » – يقصد الإجتماعية . ومؤداها أننا ننتمى إلى أمة إسلامية ذات منهج إسلامى ينبغى الإلتزام به فى كافة المجالات . ويرتب الشرقاوى على ذلك أن دراسة وتقييم أى فيلسوف أو مذهب فلسفى رأى غير فلسفي – يكون بقياسه على المنهج الإسلامى الوسطى ، وبناء على ذلك نقبله أو نرفضه .

ويميز الشرقاوى بين العلوم المسخرة – يقصد الطبيعة – التى لاخلاف على تطبيق المنهج العلمى الموضوعى عليها – حيث منهجها الملائم هو العقل ، وبين العلوم الحياتية – أى الإجتماعية – التى لاتقبل تطبيق ذلك المنهج ، حيث لابد فيها من تجاوز العقل الإنسانى الذى يعجز عن تفسيرها واللجوء إلى الأخذ عن الله عن طريق القلب .

ويرفض الشرقاوى استخدام المصطلحات الغربية المعربة ، لسبب واحد هو عدم وجودها فى تراثنا القديم . ويقترح استبدالها بمصطلحات تتسم بالأصالة . فمصطلح «الصراع» يستبدل «بالدفع» ، و «الضمير» «بالزاجز» ، و «الفكر» «بالتفكر» ، و «الكبت» «بكظم الغيظ» ، و «الحتمية» «بالفطرة» .... إلخ .

أما القضية الأخيرة التى يطرحها الشرقاوى فهى أن منهجنا لبلورة نظريات العلوم الحياتية – سواء فى علم النفس أو التربية أو الاجتماع وحتى الفلسفة – يكون بالتعامل المباشر مع القرآن الكريم ، لاستخلاص تلك النظريات . وهى القضية التى استثارت جدلاً ونقاشاً واسعاً اتضح بجلاء فى تعقيب صلاح قنصوة على محاضرة الشرقاوى .

يرى قنصوة أن القرآن الكريم قد حثنا على المعرفة والتفكر ، ولكنه لم يقدم لنا نظريات علمية سواء كانت فى العلوم الطبيعية أو العلوم الإجتماعية . فالقرآن منزه عن هذا السياق لنظريات العلم المتغيرة المتبدلة، باعتباره كتاب هداية بالأساس . فالعلم هو فى جوهره منهج

علمى يميزه عن أى منهج آخر للتفكير . أما المحتوى المعرفى للعلم ونظرياته فهى متغيرة من مرحلة علمية لأخرى ، وهو ما يحدث التراكم المعرفى والثورات المعرفية .

أما السنة النبوية فقد ميز لنا الرسول فيها بين ماهو وحى منزل وماهو أمور قابلة للمشاورة وتبادل الرأى . فنحن مكلفون بالتفكر والإجتهاد فى الحياة (أنتم أعلم بشئون دنياكم) وهذه بديهيات متعارف عليها إسلامياً . ولكننا نركن أحياناً إلى نوع من الكسل الفكرى . وإذا كان هناك محتوى نظرى جاهز فى القرآن الكريم فماذا كان يفعل المجتهدون من مفكرى الاسلام .

ويضيف قنصوة ان علينا أن نبنى مصطلحات جديدة ، لا أن نقدم على ماهو سهل باستبدال المصطلحات . ولامانع من أى اجتهادات إسلامية فى هذا المجال ، ولكن بشرط على أن تطرح كاجتهادات وليس باعتبارها الدين نفسه .

ويضيف قنصوة أيضاً أن القرآن العربى نفسه تضمن كلمات كثيرة ذات أصول غير عربية . أما العلم العربى الإسلامى فلم يتم استخلاصه مباشرة من القرآن الكريم ، سواء تعلق الأمر بنظريات الضوء عند الحسن بن الهيثم ، أو بعلم التاريخ عند بن خلدون .

ولما كان كلام الله قليلا والزمن ممتدا وكثيرا ، فقد نشأ الفقه الإسلامى باعتباره جهداً بشرياً لمعرفة واستنباط أحكام الشريعة فى المواقف المتغيرة . حتى أن الإمام الشافعى قد غير فقهه ، فله فقه قبل وصوله لمصر وفقه آخر بعد ذلك . فلا يجب أن يزعم أحدنا أن ما يقوله هو الإسلام . ولكن نقول هذا اجتهادنا ، وهذا اجتهاد الشافعى أو الغزالى .. الخ . أما العلم فهو شىء آخر . هو المعرفة المدققة التى يقبلها الآخرون باعتبارها ناتجة عن خطوات وإجراءات منهجية إذا اتبعها الآخرون وصلوا لنفس النتائج . وهو ماينتج النظريات العلمية التى يتفق عليها مؤقتاً حتى تظهر نظريات جديدة ذات مصداقية أكبر .

وفى تعقيبه أكد محمد حمدى زقزوق على أن القرآن الكريم لم يطرح

علينا نظريات فى العلوم الاجتماعية ، وإنما قدم لنا توجهات عامة تهدينا فى اجتهادنا لبلورة تلك النظريات . أما مسألة المصطلحات فالمهم فيها هو تحديد المفاهيم والإتفاق على المدلول ، ولامشاحة فى الألفاظ . وقد استخدم المسلمون المصطلحات الوافدة فى كافة المجالات وعلى مدار التاريخ الإسلامى فى فتراته المشرقة .

والأمر الواضح والمؤكد فى الفكر الإسلامى هو الرحابة والحرية الفكرية . فاجتهادنا هو صواب يحتمل الخطأ ، واجتهاد غيرنا هو خطأ يحتمل الصواب . وكان فلاسفة الإسلام ينظرون إلى اجتهاد كل جيل كحجر يضيف فكراً متجدداً إلى البناء الفلسفى ، الذى لم ولن يقول أحد الكلمة الأخيرة فيه ، وإلا أصبنا بالجمود الفكرى .

وقد عقب حسن حنفى على المحاضرة مشيراً إلى أن الشرقاوى هو ممن يعطون الأولوية للنقل على العقل ، وأن المنهج الإسلامى عنده هو منهج وسطى ، بينما الواقع أن الإسلام لم يكن وسطياً دائماً بل كان متطرفاً فى أحيان كثيرة حينما اقتضى الظرف ذلك . وأشار حنفى إلى أن إنشاء علوم إسلامية تستقى مباشرة من القرآن يعطى الحق لليهودى فى إنشاء علوم يهودية تقوم على التوارة ، وكذلك بالنسبة للمسيحى . وسنفتقد هنا مقياس الصدق بين تلك العلوم . وأما قوله بأن مايميز الإسلام هو تجاوز العقل إلى القلب طريقاً للمعرفة ، فإن فلاسفة أوربيين كثيرين قد قالوا بذلك . وأوضح أن اتفاق المسلمين جميعاً على النقل (الوحى والسنة) لم يمنع من اختلافهم فيما يصلون إليه من اجتهادات بعد ذلك . وأن عظمة الإنسان إنما تكمن فى البحث الدائب عن الحقيقة ، وليس مجرد الإمساك بما هو سطحى منها .

المقررات وهيئة التدريس :

وكان المحور الثالث للندوة هو مناقشة موضوع «المقررات الدراسية وإعداد هيئة التدريس» حيث تحدث محمد مهران فأشار إلى أن أقسام الفلسفة تنطوى على اتجاهات فكرية متعددة ، منها الإتجاه الإسلامى ، والإتجاه الإسلامى – العروبى ، الإتجاه التاريخى .. إلخ وأشار إلى ضرورة إعادة النظر فى

قضايا تكوين الطالب الجامعي والأستذ الجامعي ، والمشكلات التى تواجه الأقسام فى الجامعات الإقليمية ، وإلى التساهل الراهن فى قبول ومناقشة الرسائل العلمية المقدمة لدرجتى الماجستير والدكتوراه . كما أشار إلى أننا نقوم فى الوقت الراهن بدور النقل فقط دون الإبداع .

ثم أكد حسن حنفى على وجود حالة اغتراب لدى الأستاذ والطالب فى دراسة الفلسفة الإسلامية ، التى تدرس بطريقة ميتة لاحياة فيها بالرغم من أن قضاياها هى التى تحرك الشارع وتسيطر على الناس . ودعا إلى إعادة بناء الطرح الفلسفى التراثى على ضوء من الفلسفة المعاصرة .

كما انتقد التعامل مع الفلسفة باعتبارها نصاً ، حيث يتعامل إنتاجنا الراهن كله مع نصوص فلسفية لفلاسفة آخرين ولامكان فيها للتعامل الفلسفى مع الواقع مباشرة .

وانتقد أيضاً عدم تدريس علوم القرآن والتفسير والحديث وعلم أصول الفقه بأقسام الفلسفة والإقتصار فقط على دراسة «علم الكلام» . وأكد على أهمية التيار الراهن الذى يؤكد الأهمية الفلسفية لمصر باعتبارها المهد الحقيقى لنشوء الفلسفة اليونانية .

وأشار إلى قلة المنح والبعثات للخارج وافتقار مكتبات الجامعات للدوريات الهامة والكتب الحديثة على مستوى العالم .

وأشار رمضان بسطاويسى إلى التأثير السلبى لهجرة الأساتذة للخارج ، وإلى أفتقاد الأقسام إلى استراتيجية ثابتة ، وإلى الخلل فى العملية التعليمية التى تركز على التلقين والحفظ والتسميع ، بينما كان الواجب تأهيل الطالب بامتلاك أدوات العلم المتمثلة فى التعرف على مناهج البحث واتقان اللغات والتعامل مع القاموس والمراجع وإعطاء تلك الأدوات الأولوية على المعلومات والمحتوى المعرفى الذى يمكن للطالب العثور عليه فى الكتب .

وانتقد بسطاويسى عدم متابعة أقسام الفلسفة للإبداعات الهامة فى محيط الثقافة والفكر فى مصر والعالم العربى ، ودراستها وتقييمها من المنظور

الفلسفى ، للقيام بدور مشارك فعال فى خضم الحياة الثقافية والسياسية .

وترى أميرة مطر أن مشاركة الفيلسوف أو أستاذ الفلسفة فى المعترك السياسى والإجتماعى المباشر قد تتم أحياناً ، إلا أن المهمة الأساسية والمميزة له هى العمل الفكرى المجرد . وأشارت إلى أهمية إعادة النظر فى نظام تكليف المعيدين – رغم عدالته الشكلية – الذى لايفرز الأفضل دائماً . واقترحت نظاماً بديلاً يتمثل فى تقديم عدد من المنح للتفرغ للدراسات العليا للطلاب المتفوقين ، على أن يتم الإختيار فيما بينهم بعد ذلك لعضوية هيئة التدريس بناء على القيمة العلمية للرسالة التى ينجزها .

ودعى محمد السيد الجليند إلى وضع خطة دراسية يتفق عليها بين أقسام الفلسفة ، حيث أن الوضع الراهن هو وضع المقررات حسب الأساتذة المتوافرين . وأشار إلى وجود عدم توازن فى المقررات لصالح الفلسفة الغربية .

كما انتقد ميل الأساتذة إلى جعل الطلاب نسخة مكررة من اتجاهاتهم الفكرية والأيديولوجية . ودعى إلى العرض الموضوعى للمشكلات من منظورات مختلفة ، حرصا على الموضوعية . كما دعى إلى إعادة النظر فى مقرر الفلسفة والمنطق لطلاب الثانوية العامة الذى يخلو من أى إشارة للفلسفة الإسلامية .

وأشار يوسف زيدان إلى أن استمرار تدريس بعض الكتب لمدد تصل إلى عشرين عاماً يدل على حالة من الجمود الفكرى التى تعانيها أقسام الفلسفة فى مصر .

أما محمود أمين العالم فقد أشار إلى أن تدريس الفلسفة الإسلامية هو أمر لاخلاف عليه ، شريطة أن تدرس فى مناهجها المختلفة : فهناك مفسرون لايفسرون القرآن بمنطوق نصه بل بأسباب النزول وبالأخذ بالمصالح المرسلة ... إلخ . والفلسفة الإسلامية هى أحد الموضوعات الأساسية للدراسة ضمن موضوعات فلسفية أخرى عديدة ، فنحن أمام أقسام فلسفة لا أقسام

لدراسة اللاهوت . وفيما يتعلق بالإهتمام بالجذور الفلسفية فى مصر ودراسة الفكر المصرى الحديث ، فلا غبار عليه أيضاً ، على أن نعقلن ونطور هذا التراث ونضيف إليه لا أن نكرسه ونتعصب له ونعزله عن التطور الفكرى والحضارى العالمى .

وأشار إلى ضرورة الإهتمام بدراسة المناهج الرياضية والعلمية الحديثة ، وتعديل المقررات ليصبح فيها ما هو إجبارى وما هو اختيارى ، وأن يكون نظام «السيمنار» هو أساس الدراسة بالإضافه للقليل من المحاضرات .

وكان من الاقتراحات التى طرحت خلال المناقشات إنشاء مكتبة مركزية ومركز للدراسات الفلسفية . واقتراح آخر بتنظيم احتفال علمى على شرف عبد الرحمن بدوى ، الذى يعد مؤسسة للإنتاج الفلسفى تحقيقاً وترجمة وتأليفاً ، والذى يناهز الثمانين من عمره هذا العام . واقتراح ثالث بموسوعة فلسفية ترصد النشاط الفلسفى فى مصر والقائمين عليه ، وتعرف بالمؤلفات والرسائل فى مجال الفلسفة .

وقد تمخضت الندوة عن التوصيات التالية :-

١ - ضرورة إعادة النظر فى المقررات الدراسية بأقسام الفلسفة بما يتلاءم مع أهداف كل قسم وبما يساعد على تكوين دارسى الفلسفة تكويناً فلسفياً ممتازاً .

٢ - العمل على التنسيق بين المقررات لتحقيق الوحدة بين الأقسام .

٣ - تأكيد الهوية الإسلامية فى المقررات .

٤ - إضافة بعض المواد ، مثل العلوم النقلية بوجه عام وعلم أصول الفقه وتاريخ العلوم عند العرب ، على أن يقوم بتدريسها أساتذة متخصصون أو يُستعان فى ذلك بالأساتذة من الكليات الأخرى .

٥ - الإهتمام بتدريس النصوص الفلسفية سواء كانت إسلامية أو أجنبية .

٦ - التنسيق بين الأقسام خاصة فيما يتصل بموضوعات الرسائل العلمية .

٧ - تنظيم ندوة سنوية حول موضوعات مختلفة يتفق عليها كل عام .

٨ - إقتراح بتدريس مادة «منطق التفكير العلمى» فى الأقسام والكليات الأخرى بالجامعة (لغير دارسى الفلسفة) .

٩ - إقتراح بتدريس مادة « الثقافة الإسلامية » فى الأقسام والكليات الأخرى بالجامعة (لغير دارسى الفلسفة) .

وإذا كان لنا من ملاحظات فى نهاية هذا العرض لتلك الندوة الهامة فإننا نرى أنه كان من المفيد لمثل هذا النقاش أن يحرص على دعوة بعض ممثلى الحركة الفكرية والثقافية من غير المشتغلين بالحقل الفلسفى سواء كانوا مبدعين أو عاملين بحقل العلوم الإجتماعية والدراسات الإنسانية بوجه عام ، خاصة وأن موضوع الندوة أساساً يتعلق بدور الفلسفة فى الحركة الثقافية فى مصر ثم علاقتها بالعلوم الإجتماعية المختلفة .

أما النقاش الذى دار خلال أيام الندوة فقد أوضح للجميع أن قضية الصراع بين الوافد والموروث لاتزال هى القضية المسيطرة والحاكمة لمسار الجدل الفكرى فى مصر على اختلاف مستوى الطرح . فما كان أحد يتوقع وجود هذا التيار الأصولى الإسلامى المتحفز للفكر الغربى والمتعطش لتجسيد هويته الثقافية فى أحد المعاقل التى كان يُظن أنها قد أصبحت بيتاً للفكر الغربى و «للعقلانية» على الطريقة الأوربية .

ولكن يلاحظ أيضاً أن هذا الطرح الأصولى على مستوى الفلسفة لايزال - مثله فى ذلك مثل كافة الطروحات الأصولية على أى مستوى آخر - يقف عند حد طرح الشعار وعند حد الحماس المتوهج دون الإنتقال خطوة واحدة للإمام بتقديم أطروحات ذات قيمة - لازلنا عند مستوى توجيه معاول الهدم لصرح الفكر الغربى محاولين التخلص من هيمنته الكاسحة .

ووسط هذا التيار الأصولى تحاول الخصوصية المصرية أن تجد لها مكاناً فى سياق التيار وليس خروجاً عليه وليس بديلاً له .

ولكن الصراع بين الموروث (المحلى) والوافد (العالمى) قد تطّبع فى هذه الندوة - بطبيعة الحال - بالطابع الفلسفى للنقاش . فأنصار الفكر الوافد

الأوربى قد تلمسوا مايساند توجههم فى تعريف الفلسفة باعتبارها فكراً مجرداً يعبر عن الثقافة السائدة فى العصر . أما أنصار الموروث المحلى فقد عرفوا الفلسفة بأنها الفكر المعبر عن الثقافة الخاصة بحضارة ما فى مواجهة – أو إلى جوار – الحضارات الأخرى ... وهو النقاش الذى يعكس حالة الغموض والضبابية التى يعانيها أحد فروع المعرفة الهامة ألا وهو « فلسفة الحضارة » ، وفى هذا المناخ الضبابى تطلق المفاهيم الغامضة دون ضابط على الجانبين : الحضارة الإنسانية ، الهوية الحضارية ، الخصوصية ، الفكر المجرد ... إلخ .

مـــن

منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

يصـدر قريبـا

استطلاع للرأى

حول البرامج التعليمية فى التليفزيون

الدكتـورة

نجوى حسين خليل

فى اطار اهتمام المركز باجراء بحوث عن انشاء جامعة مفتوحة فى مصر ، أجرى قسم بحوث واستطلاعات الرأى العام استطلاعا لرأى طلاب الشهادة الثانوية (العامة والفنية) والمدرسين حول برامج التليفزيون التعليمية . وهى دراسة تقييمية لهذه البرامج باعتبارها واحدة من الوسائل الاساسية التى يعتمد عليها «التعليم عن بعد» «والتعليم المفتوح» .

ومن شأن هذا الاستطلاع أن يكشف عن مدى اعتماد الطلاب على برامج التليفزيون التعليمية ، ووضع هذه البرامج بالنسبة لوسائل وطرق التعليم الاخرى ، ومدى فاعلية استخدام التليفزيون فى مجال التعليم ، واحتياجات ورغبات الطلاب والمدرسين بالنسبة للبرامج التعليمية عبر التليفزيون .

وهذا بدوره يفيد فى تحسين طريقة استخدام التليفزيون ورفع قيمته التعليمية ، فى مواجهة بعض المشكلات التعليمية الضخمة التى تزداد تفاقما عبر السنوات . الى جانب تقديم مؤشرات اساسية يمكن وضعها فى الحسبان عند الاعتماد على التليفزيون وبرامجه كوسيلة للتعليم المفتوح .

نـــدوة عـــرض ومنــاقشـــــة

بحث : « العدالة الاجتماعية فى سياسة الدولة التعليمية للجامعات »

بناءً على الدعوة الموجهة من الأستاذ الدكتور أحمد خليفة ، رئيس مجلس العلوم الإجتماعية والسكان بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، لحضور الندوة العلمية المخصصة لعرض ومناقشة البحث المقدم والمتعاقد على إجرائه مع مجلس الأكاديمية برقم ١٠/٨٦/١٩٠ عن مدى تطبيقات « العدالة الإجتماعية فى سياسة الدولة التعليمية للجامعات » ، انعقدت هذه الندوة بمقر المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، والمركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الإجتماعية ، يوم الأحد ١١ يونيو ١٩٨٩ .

وحضر الندوة من السادة المدعوين إليها ، كل من الأساتذة الدكاترة التالية أسماؤهم وفقاً للترتيب الألفبائى : ابراهيم عصمت مطاوع ، أحمد عبادة سرحان ، أحمد محمد خليفة ، حسن الساعاتى ، صفى الدين أبو العز ، عادل عاذر ، عبدالعزيز صالح ، عبدالفتاح جلال ، عبدالمجيد فراج ، عبدالواحد بصيلة ، محمد الجوهرى ، محمود سعادة ، محمود عبدالقادر ، محمود نجيب حسنى ، مختار حمزة ، مصطفى بهجت عبدالمتعال ، نادية جمال الدين ، ناهد صالح ، نهى فهمى ، يوسف صلاح الدين قطب . ودعى عن الصحافة أ . محمود عارف .

واعتذر عن عدم الحضور الأستاذ الدكتور عادل عز حيث أناب عنه الأستاذ الدكتور محمود سعادة ، كما اعتذر عن عدم الحضور السيد الأستاذ فوزى عبدالظاهر .

وإستهل الأستاذ الدكتور أحمد خليفة الندوة بتمهيد عن بواعث اختيار موضوع البحث وأهميته باعتباره البحث الثانى من أربعة بحوث عن حقوق الإنسان فى مصر.

واقترح سيادته اختيار الأستاذ الدكتور صفى الدين أبو العز مقررا للندوة، ووافق السادة الأعضاء على هذا الاختيار بالإجماع.

ثم عرض الأستاذ الدكتور عبدالعزيز صالح، الباحث الرئيسى والمشرف على البحث، موجزاً عن المقترحات والتوصيات الإحدى عشرة التى خلص إليها هذا البحث (فى الصفحات ١٦٩ - ١٨٢) من خلال تقويم نقدى موثّق لمدى تحقق أساسيات العدالة الاجتماعية - وتكافؤ الفرص والمساواة فيها بخاصة، فى سياسة الدولة للتعليم الجامعى، بناء على تعميم المجانية المطلقة، وتوحيد معايير تنسيق القبول، والمسببات والنتائج التعليمية والاجتماعية لتصاعد الخط البيانى للتوسع الكمى والأفقى فى أعداد الجامعات المركزية والإقليمية، وكثافة أعداد طلابها وطالباتها مقارنةً بأعداد هيئات التدريس، فضلا عن نوعيات الخدمات الاجتماعية والثقافية، والموارد والإمكانات المخصصة لها، وذلك دون إغفال للنواحى السلبية فى تطبيقاتها والمعوقات التى تعترض مسيرتها. ثم التعرض بالتحليل والمناقشة واقتراح بعض الحلول للآراء الداعية إلى إنشاء جامعة أهلية، أو إنشاء جامعة مفتوحة، وما يتصل بهذه وتلك من وسائل وأهداف، ثم ما يتوقع لهما من نتائج تتصل إيجابا وسلبا بمنظور العدالة الاجتماعية المنشودة. وكل ذلك فيما يتعلق بالمرحلة الجامعية الأولى بخاصة، دون مراحل الدراسات العليا والبحوث التى تختص بها بحوث أخرى للأكاديمية والمركز العربى.

ومع توالى التعقيبات العلمية فى الندوة، أجمع السادة أعضاؤها على التنويه إبتداءً بما يتسم به البحث المعروض (من ١٨٢ صفحة)، من خصائص علمية موضوعية، تمثلت فيما ترسمه من الطابع الأكاديمى المحايد، والأسلوب النقدى المنطقى المتميز، والإحاطة بمختلف الاعتبارات ووجهات النظر، ومناقشة شتى جوانبها، مع الاهتمام بإبداء المقترحات الجديدة فى كثير من موضوعاته، وذلك مما يرجى معه أن يصبح فاتحة لبحوث أخرى تجرى على شاكلته.

وتتابعت آراء ومناقشات السادة المتحدثين حول العناصر التالية من موضوعات البحث :

أولاً : إمكان الربط أو المقارنة بين ما يبذل من خدمات العدالة الاجتماعية لطلاب الجامعات كثيرى العدد ، وبين ما يقابلها بعد التخرج حين مواجهة فرص العمل الفعلية فى المجتمع ، حيث تزيد كثافة الخريجين كثيرا عن متطلبات سوق العمل ، وحيث لا تستوعب تعيينات القوى العاملة فائضهم إلا بصعوبة وفترة تعطل طويلة .

وإلى جانب ما تداوله البحث من جوانب هذه المشكلة (فى الصفحات ٢٨ - ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٥ مثلاً) - خصص مجلس العلوم الاجتماعية والسكان بالأكاديمية بالتعاون مع المركز العربى للبحوث والتوثيق شعبة بحث محددة لدراسة ما يتعلق بهذا الشأن من موضوع : « حق العمل فى الاقتصاد المصرى بين النص النظرى والتطبيق الاقتصادى ، من منظور العدالة الاجتماعية » .

ثانياً : الإعتراف بالأمر الواقع من نسبيّة العدالة الاجتماعية ، وصعوبة توافر العدالة المطلقة فى أى مجال ، واحتمال اختلاف معاييرها باختلاف نمط المجتمع إشتراكيا كان أم رأسماليا ، أم كان غير ذلك .

ولما كانت السمة الغالبة على المجتمع المصرى المعاصر هى السمة الديمقراطية، ولو إلى حد ما ، وكانت الدولة هى الممول الوحيد للعملية التعليمية بوجه عام ، وقد نص دستورها على اعتبار التعليم حقا لكل مواطن مؤهل له وقادر عليه - فقد ركز البحث الراهن منظوره للعدالة الاجتماعية على مدى تكافؤ الفرص للانتفاع بها ، ومدى تحييد العامل المادى أمام حق المواطنين فيها ، ومدى المساواة أو ما هو دونها فى الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية دونما أى تمايز أو تفرقة فيها (فى مثل صفحات ج ، ٧ ، ٢٣ ، ٢٧) .

ثالثاً : الإقرار بأن مفاهيم ومشكلات تطبيق العدالة الاجتماعية فى الجامعات هى جزء من مشكلاتها فى المجتمع ككل ، وقد تبدأ بمرحلة الطفولة كما ترتبط بالتفاوت البيئى والاجتماعى بين الطلاب منذ ما قبل المرحلة

الجامعية بكثير . وذلك مع تقييم النسب الإحصائية المتصلة بالتعليم الجامعى والعدالة فيه بطبيعة نوعياتها ومدى ما تحققه من فائدة للمجتمع . ونوه البحث الراهن بهذا الواقع (فى مثل صفحات ٢ ، ٣٣ - ٣٤ ، ١٧٠ - ١٧١) ، وتجاوز عامدا عن التفصيل فيما تختص بدارسته شعب بحثية أخرى فى المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق ، بالتعاون مع الأكاديمية ، من حيث :

(أ) « العدالة الاجتماعية فى سياسة الدولة التعليمية لمرحلة ما قبل التعليم الجامعى » .

(ب) « الملامح العامة لسياسة الرعاية الاجتماعية فى مصر » .

(جـ) « تحقيق الأمن الاجتماعى والاقتصادى للفئات الدنيا من القوى العاملة » .

رابعاً : مع تأييد أيديولوجية الخدمات لصالح الطلاب ، إلا أنه ينبغى أن تقابلها خدمات إنتاج ، بحيث تتعادل عن طريقها الحقوق مع الواجبات ، وتتوازن حقوق الفرد مع حقوق المجتمع . وبحيث ينال المتفوقون مزيدا من رعاية الدولة والجامعات .

وعلى نحو ما سلف القول ، تدرس هذا المطلب شعبة ثانية من الشعب البحثية فى المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الإجتماعية ، بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

خامساً : تزكية الاتجاه الداعى إلى إمكان تأثير التنظيم الجامعى فى الحد من تضخم الكثافة الطلابية فى الجامعات بمثل ما استشهد البحث به (فى ص ٤٢ - ٤٣) .

من اقتراح تقسيم كل جامعة كبيرة إلى حرمين جامعيين أو أكثر ، على أن يقوم ذلك على أساس نوعى أو بيئى ، واقتراح التقريب بين ما تقبله الكليات أو الجامعات المتناظرة من أعداد الطلاب ، (مع ما فى هذا من حجر على حرية اختيار الطالب لكلية ما مادام قد استوفى المجموع المقرر لها - فى مثل ص ٣٦ - ٣٧) . ثم اقتراح آخر بتخريج الجامعى المساعد أو نصف الجامعى فى بعض التخصصات والحالات بعد عامين دراسيين مثلا عوضا عن أربعة ،

بما يكفى الأعمال التنفيذية والتطبيقية (ولو أن تجارب الدراسة لعامين فى بعض المعاهد الفنية العالية (بعد الثانوية العامة) لم تثبت صلاحيتها حتى الآن من حيث التكوين والتحصيل ومن حيث تقدير المجتمع لها) .

سادساً : تزكية ما ورد بتفصيل فى الاقتراح التاسع من مقترحات البحث من أنه ، مع احترام حق المجانية ، فإنه ينبغى تشجيع مساهمة رؤوس الأموال الكبيرة والمشاركة الشعبية بصورها المالية ، والمؤسسات الكبرى المستفيدة من مخرجات التعليم الجامعى بصفة مباشرة ، فى معاونة الدولة على تمويل التعليم الجامعى وتحقيق العدالة الاجتماعية فيه دون الالتجاء إلى القروض المتضاعفة فيه ، وذلك بطرق شتى مثل تحصيل تبرعات مجزية فى مقابل التطلع إلى إنشاء كليات أو جامعات جديدة فى مناطق لم تصلها بعد ، (ولو أن تحكم القدرة المالية الخاصة فى خريطة توزيع الجامعات يمكن أن يهدر تكافؤ الفرص فيما بين بعض المحافظات وبعض آخر) ، ومثل تخصيص نسبة رسوم مناسبة على الأرباح الكبيرة ، أو غير ذلك مما تناوله البحث (فى مثل صفحات ١٧٧ - ١٨٠) .

وقد لوحظ أن الدولة تحرم مؤسسات القطاع العام من منح تبرعات عامة ، على الرغم من كونها فى مقدمة المستفيدين من مخرجات التعليم الجامعى فى مقابل مرتباتها المتواضعة .

سابعاً : عدم قبول بعض الآراء الداعية إلى تقليل أعداد المقبولين فى الجامعات أو إعادة النظر فى المجانية والتزام الدولة بتعيين فائض الخريجين - والتى نقدها البحث لأسباب عدة . وإن لم يمنع هذا من إمكان النظر فى ترشيد مطلق المجانية وبعض الخدمات الاجتماعية (مثل دعم الكتاب الجامعى) ، لمصلحة مستحقيها ومصلحة الدولة وكل هذا مما ناقش البحث ماله وما عليه بتفصيل (فى صفحات ٢٨ - ٣٣ ، ٧٩ - ٨٠) .

ثامناً : الميل إلى إجازة رفع رسوم المدن الجامعية والوجبات الغذائية بنسب معقولة ، لاسيما وقد وصلت تكلفة الإقامة الكاملة للطالب الواحد فيها إلى ١٠٥ جنيهات فى عام ٨٨ - ٨٩ ، وهو ما سوف يتزايد باستمرار نتيجة للتضخم المتصل ، حيث يتضح التناقض الصارخ بين المنتفعين بها وغير

المنتفعين ، كما يتضح بين انتفاع الطالب المقيم بها وبميزاتها خلال سنوات دراسته الجامعية وبين حرمانه من مثلها بعد تخرجه من الجامعة وحتى يجد له موردا مناسبا بعد أمد ما . وهو ما فصل البحث بين ميزاته ومشكلاته (فى مثل ص ٧٠ – ٧٤) .

تاسعاً : تزكية ما أكد عليه الاقتراح الأول من مقترحات البحث (ص ١٦٩) من توجيه الأولوية لمثل ما أكده الإعلان العالمى لحقوق الإنسان من أنه يجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان واحترام حقوقه والحريات الأساسية له . ويستتبع هذا الحاجة إلى نهضة تعليمية تقترن بالعدالة الاجتماعية وتستهدف الإرتقاء بالكيف وتنمية القدرات العقلية أساسا ، وكفالة حرية الاختيار بين البدائل ، ومرونة التعليم على مراحل ، واعتماد الانتقاء والتنافس على أساس الذكاء والقدرات ورقى الثقافة ، مما تناوله البحث (فى ص ٥٥ ، ٨١ ، الخ) .

ندوة ديون افريقيا الخارجية
نحو موقف افريقي موحد
القاهرة ٢٨ ـ ٣٠ أغسطس ١٩٨٩

هبه جمال الدين عابدين

عقدت فى القاهرة ، على مدى ثلاثة أيام (٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٩) - الحلقة الدراسية الدوليه حول «الموقف الافريقى الموحد بشأن ازمة ديون افريقيا الخارجية» . كرست الحلقة لمناقشة مشكلة الدين الخارجى للبلدان الافريقية ، على أساس التدابير التى اتخذها مؤتمر القمة الإستثنائى الثالث لمنظمة الوحدة الافريقية فى اديس ابابا فى ديسمبر ١٩٨٧ ، والتى تتضمنها وثيقة «الموقف الإفريقى المشترك تجاه ازمة الدين الخارجى لافريقيا» .

وقد تولت منظمة الوحدة الافريقية تنظيم الندوة ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة ، ومصرف التنمية الافريقى ، والمركز الافريقى للدراسات النقدية ، وحكومة جمهورية مصر العربية .

افتتحت الحلقة بكلمات الأطراف المشاركة فى تنظيم الندوة ، والتى دارت حول أهمية المناقشة الفنية والموضوعية لأزمة الديون الافريقية وملاءمة التوقيت لمواكبة الأحداث العالمية فى هذا الصدد . وكذلك ضرورة اتخاذ موقف افريقى موحد ازاء رغبة الدول الدائنة فى التعامل مع الدول المدينة منفردة ومعالجة كل حالة على حدة .

وعلى مدار اربع جلسات عرضت أربع دراسات ، اعدت على ضوء وثيقة «الموقف الافريقى المشترك» التى تعد الوثيقة الأساسية للندوة والتى كانت اساسا لما تضمنته من دراسات ومناقشات .

رأس **الجلسة الاولى** رئيس بنك التنمية الافريقى ، السيد بابكر نداى . وقدم الدكتور ديفيدسوراجار الدراسة الأولى وعنوانها «تحليل تفصيلى لتطور المساعى الرامية الى ايجاد الحلول الموجهة نحو النمو بشأن ازمة ديون افريقيا» .

وموضوع الدراسة يعد تقييماً للتدابير الجارية للتخفيف من عبء الديون ، بما فى ذلك التدابير الواردة فى الموقف الافريقى الموحد المتخذة أو المقترحة فيما يتعلق بتخفيض تراكمات الدين ومدفوعات خدمة الدين .

واتخذت الدراسة من طبيعة الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها الدول الافريقية مدخلاً للحوار . ثم تناولت المشكلات التى يمكن أن يحدثها عبء الدين والناتجة عن قصور الميكانيزم الدولى عن التعامل مع الديون الخارجية للبلدان النامية ، والذى من شأنه ان يزيد من حدة الأزمة الاقتصادية وهى نفس النتيجة التى أشارت اليها دراسة الكومنولث عام ١٩٨٣ والمعنونة «نحو بريتون وودز جديد» .

وعددت الدراسة المشكلات المتعلقة بالديون الخارجية ، والاحتمالات المتعددة المطروحة حول مستقبل أزمة الديون . وذلك بالاستعانة بالبيانات التى يصدرها البنك الدولى ، والمؤشرات التى تعكسها تلك البيانات والتى يمكن ان تتحكم فى مصير تلك الأزمة ، كذلك المؤتمرات الدولية التى تعرضت للمشكلة والحلول التى طرحتها .

ورأس **الجلسة الثانية** : الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا السيد اديبايواديجى . وقدم الدكتور نيلييه ندجوا دراسة بعنوان «حل ازمة ديون افريقيا الخارجية فى اطار الانعاش والنمو» .

مضمون الدراسة تحليل تفصيلى لتطور المساعى الرامية الى ايجاد الحلول لازمة ديون افريقيا : تقييم للتدابير – بما فى ذلك التدابير الواردة فى الموقف الافريقى الموحد – المتخذة او المقترحة لزيادة صافى التدفقات الاضافية من الموارد المالية الخارجية .

استهلت الدراسة بمقدمة عن الهدف من الحلقة الدراسية ، وتواكب ذلك الهدف مع التوقيت المقرر لعقد الندوة ، خاصة وان انظار العالم تتجه الى

مشكلة الديون الخاصة بالعالم الثالث ، ونظراً للتطورات الاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولى ، مثل تكثيف الترتيبات الداخلية الاقتصادية والسياسية بين البلدان المتقدمة ، كاتفاقية التبادل التجارى بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا ، والإتصالات المتعاظمة بين الاتحاد السوفيتى وبلدان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، واستعداد هذه البلدان الواضح لتأييد البريسترويكا والجلاسنوست عبر اشكال متعددة من المساعدة الاقتصادية ، ثم برنامج الجماعة الاقتصادية الأوربية لانشاء سوق اوربية واحدة بحلول عام ١٩٩٢. وأخيراً الالتفات المتعاظم لديون امريكا اللاتينية المتضخمة ، ومفاوضات المائدة المستديرة بين براقوى ومنظمة الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة) والتى تهيمن عليها المفاوضات فيما بين الدول المتقدمة بما يحمل فى طياته اتجاها لتهميش افريقيا ومشكلة الدين ومشاكل افريقيا الأخرى فى المناقشات الدولية فى السنوات التالية .

كما اشارت الدراسة الى اختلاف نمط التصنيف المستخدم فيها عما دأب البنك الدولى على العمل به ، وذلك لنقص دقة البيانات ، وبالتالى قصور المؤشرات التى يمكن ان تعكسها الأرقام الخاصة بكثافة الديون . ولذلك فقد اتجهت الدراسة إلى إحاطة ذلك بالملابسات الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل البلد المعنية ومتطلباتها من حيث الموارد الخارجية والمشاكل التى تواجهها، كالبطالة ونقص الغذاء ومخاطر البيئة الطبيعية والديون الخارجية، وارتباط ذلك بالآثار السياسية التى تعكسها مشكلة الدين .

وبذلك تنقسم الدراسة الى خمسة أجزاء . يتعرض الجزء الأول للموقف الأفريقى الراهن للديون من خلال الأرقام : حجمها وبنيتها وتوزيعها . وينتقل الجزء الثانى الى تأثير هذه الديون على الاقتصاديات الافريقية . ويقيم الجزء الثالث المجموع الكلى لمتطلبات افريقيا من الموارد من اجل تخفيف عبء الدين فى اطار الانعاش والنمو . ويدرس الجزء الرابع المقترحات التى قدمت حتى الآن على الصعيد الدولى بغية معالجة مشكلة ديون البلدان الأقل نموا بصفة عامة والملاءمة والفعالية المتوقعة لتلك المقترحات والتدابير فيما يختص بافريقيا . وتنتهى الدراسة بالجزء الخامس

الذى يتطلع الى المستقبل على أساس خبرات السنوات الماضية والمناقشات الخارجية حول قضية الدين على الصعيد الدولى، وكذلك يناقش اعتبارات اخرى مناسبة تتعلق بالانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا .

وفى **الجلسة الثالثة** : قدم الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله دراسة بعنوان : كثافة ديون افريقيا الخارجية الحالية والمستقبلة . وموضوع الدراسة تقييم تفصيلى لتصاعد عبء الدين الأفريقى فى المستقبل لعدم توافر القرارات الحاسمة والجريئة كالتى اقترحت فى الموقف الافريقى الموحد ، مع ايلاء الاعتبار لمايلى :

١ – التقديرات الاحصائية للنسب الأساسية للديون كمقياس لتزايد حدة أزمة الديون .

٢ – التدابير الفنية اللازمة فى ضوء تزايد حدة الأزمة .

وتنقسم الدراسة الى أربعة فصول . يتناول الأول تحليلا لديون افريقيا الخارجية ، من خلال دراسة هيكل ديون افريقيا الخارجية وعبء خدمتها ، استناداً الى البيانات الخاصة بالديون لكل من سنة ١٩٨٢ ، ١٩٨٧ . وتغطى البيانات المتعلقة بـ ٤٧ بلداً افريقيا ، باستثناء ليبيا وانجولا وموزمبيق حيث لاترفع تقارير بالبيانات المتعلقة بديونها الخارجية الى البنك الدولى .

وقد صنفت الدراسة البلدان الافريقية الى ثلاث مجموعات رئيسية ، هى : البلدان المصدرة للنفط ، والبلدان ذات الدخل المتوسط المستوردة للنفط ، ثم البلدان ذات الدخل المنخفض . وتغطى البيانات كافة انواع الديون فيما عدا الديون العسكرية ، حيث تتعلق البيانات باجمالى ديون افريقيا الخارجية ، والبلدان المدينة الرئيسية ، وانواع الديون ، ونسب الديون غير المستخدمة الى الديون طويلة الأجل الرسمية والمضمونة رسميا ، والديون طويلة الأجل حسب مصدرها ، ثم اجمالى خدمة الديون ومؤشراتها ، والديون ذات الشروط الميسرة والرسمية والمضمونة رسمياً طويلة الأجل المستحقة ، ونسب الاستخدام ، ومتوسط شروط الالتزامات الجديدة .

ويقدم الفصل الثانى توقعات الديون الخارجية . وتنقسم الى : (١) توقعات ميزان المدفوعات . (٢) مؤشرات مشكلة ديون افريقيا المتوقعة .

وفى الفصل الثالث تجربة بدائل تخفيف اعباء الديون ، حيث تفحص اربعة حلول بديلة ، هى :

(أ) تخفيض اسعار الفائدة على الديون الخارجية .
(ب) الاعفاء من الدين عن طريق الغاء جانب منه .
(جـ) اطالة آجال استحقاق سداد الديون .
(د) زيادة صادرات البضائع والخدمات .

ويتعلق الفصل الرابع بمبادىء السداد فى اطار تفاقم أزمة الديون ، ورؤية بعض الاقتصاديين لعدم امكان سداد ديون العالم الثالث بصورة كاملة ، نظراً للعواقب السلبية الضخمة التى قد يستلزمها السداد التام على الأنظمة الاقتصادية والمالية العالمية . ومن ذلك المنطلق تعالج الدراسة مجموعة من التدابير اللازمة فى هذا الصدد حيث قسمتها الى تدابير متعلقة بالديون الرسمية وتدابير متعلقة بالدين الخاص .

وفى **الجلسة الرابعة** التى رأسها السيد عيدى اومارو ، قدمت دراسة - اعدت بالإشتراك بين امانتى منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا - عنوانها : أزمة الديون الخارجية لافريقيا : الحفاظ على قوة الدفع التى اوجدها مؤتمر القمة الاستثنائى الثالث لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية .

وموضوع الدراسة تقييم تفصيلى لتصاعد عبء الدين الافريقى فى المستقبل ، لعدم توافر القرارات الحاسمة والجريئة ، كالتى اقترحت فى الموقف الافريقى الموحد ، مع تأكيد خاص على مايلى :

١ - الطبيعة المستمرة للقيود التي يفرضها الدين على الإنعاش والنمو فى افريقيا - سواء تلك المتعلقة بصندوق النقد الدولى والبنك الدولى أو البلدان الدائنة او المتعلقة باقتراحات الدائنين فيما يتعلق بالديون العامة والخاصة .

٢ - الحاجة الى القاء مزيد من التركيز على أزمة الديون الافريقية فى كل محفل حتى يمكن التوصل الى أفضل الحلول ، حيث توجد امثلة لذلك كمقترحات

خطة بيكر، وخطة لوسون، واقتراح تقرير واس، واقتراح البلدان الإسكندنافية، وقرارات قمة تورنتو، وقرار مجلس ادارة الأونكتاد، وأخيراً اقتراح بنك التنمية الافريقى بمشروع تمويل أو تأمين الديون الذى يقترح ان تتحول كافة الديون (فيما عدا الدين صاحب الامتياز ومتعدد الأطراف) الى صك مدته ٢٠ عاماً يمكن استرداده فى فترة الاستحقاق بسعر فائدة محدد أو أقل من سعر السوق ، ويقوم الدائنون بتسديد مدفوعات سنوية فى صندوق تسديد الديون الذى يديره مجلس ائتمان يتكون من البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى وبنك التنمية الافريقى وممثلى الدائنين والمدينين مع نادى باريس بصفته الأمانة . ويدفع جزء من مدفوعات الفائدة بما تستطيع الدولة ان تسدده ويدفع الباقى فى صندوق تسديد الديون ، ويدار الصندوق بطريقة تكفل السداد الكامل لرأس المال عند الإستحقاق.

٣ - الحاجة الى ممارسة الضغط المستمر على الدائنين للمحافظة على القوة الدافعة بغية اتاحة تخفيف فعلى فى عبء الديون. حيث يجسد الموقف الافريقى المشترك بشأن مشكلة ديون افريقيا الخارجية اقتراحات الحكومات الافريقية عن كيفية معالجة مشكلة الديون ، ويمثل التفكير الجماعى لافريقيا . وسوف يوفر المؤتمر الدولى المقترح عن مديونية افريقيا الخارجية فرصة للحوار البناء الذى يضع فى اعتباره العلاقات بين كافة الموضوعات التى تؤثر على مشكلة الديون الإفريقية : على أن يتوفر لهذا الحوار الاستمرارية من خلال الاجتماعات على الصعيدين القارى والاقليمى. كما تقترح الدراسة عدة اجراءات ممكن من خلالها استمرار المتابعة لتذليل العقبات فى سبيل حل المشكلة.

كما أعد فريق الاتصال التابع لمنظمة الوحدة الافريقية ورقة بعنوان «مبررات عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية» ، تحتوى على مجموعة بيانات أساسية تتعلق بالتطورات الممهدة لعقد المؤتمر الدولى ، ثم الموقف الحرج للديون الخارجية والذى بلغت حصة افريقيا منها فى نهاية عام ١٩٨٠ ٤ر١٠٥ بليون دولار امريكى وفى نهاية ١٩٨٧ ، ٢١٨ بليون دولار امريكى. وتتضح خطورة الموقف من مقارنة حجم الدين الخارجى باجمالى صادرات السلع والخدمات . فيتضح أن نسبة الديون الى الصادرات قد

ارتفعت من ٥ر١٢٢٪ فى سنة ١٩٨٠ الى ٣ر٣٩٩٪ فى سنة ١٩٨٧ . وبالاضافة الى ذلك سجلت افريقيا متوسطا اكثر سلبية فى معدل النمو السنوى (٦ر٦٪) وتأثير الهبوط فى أسعار السلع الأولية التى تعتمد افريقيا على تصديرها (حوالى ٩٥٪ من الصادرات للفترة من ١٩٨١ – ١٩٨٣) وكذلك الارتفاع المستمر فى التزامات خدمة الديون والمقدرة بـ ٣١ بليون دولار فى العالم . كذلك فان من بين ٥٣ دولة اعادت جدولة ديونها فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧، هناك ٢٦ دولة (اى ٤٩٪) منها بلدان إفريقية . والأكثر أن ١٦ بلداً أفريقيا اضطرت الى اعادة جدولة ديونها من ٣ الى ٨ مرات خلال هذه الفترة .

وبذلك فإنه ينبغى الاعتراف بضرورة تقييم ازمة الديون فى سياق مشكلة التخلف الاقتصادى فى القارة .

وتقدم الدراسة الأسباب الأساسية لعقد المؤتمر الدولى المقترح . إذ أنه بالاضافة للتدهور المستمر فى الوضع الاقتصادى والمالى لافريقيا ومحاولات الاصلاح وتحسين الادارة للاقتصاديات وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادى والتنمية فى افريقيا ، الا ان البرنامج لم يؤت ثماره لعدم الوفاء بالتعهدات الدولية بالدعم المالى . وبذلك فقد نشط فريق منظمة الوحدة الافريقية للاتصال بالعمل على اجراء المشاورات غير الرسمية مع عدة بلدان اوربية بالاضافة الى منظمات وهيئات اقتصادية دولية . حيث أعربت معظم البلدان التى تمت زيارتها عن تفضيلها التعامل مع كل حالة على حدة من خلال الاطار والأجهزة الدولية القائمة التى تتيحها اندية باريس ولندن وصندوق النقد الدولى وبرنامج البنك الدولى لبلدان الدخل المنخفض المتضررة من عبء الديون . كما أظهرت تلك الدول قلقاً بالغاً بشأن أهداف المؤتمر الدولى خاصة بما يتعلق بالمنهج الشامل المتضمن فيه .

وتعرض الدراسة للاعتراضات المثارة على عقد المؤتمر الدولى ، والايضاحات الافريقية بالنسبة لبعض الاعتراضات ، خاصة ما يتعلق بالأهداف والنتائج المتوقعة من المؤتمر ومدى تطبيقها ، ورؤية افريقيا لمسألة الغاء الديون ، وضمان المحافظة على حقوق ومصالح جميع الأطراف ومعالجة الديون الخاصة التى لاتسيطر عليها الحكومات الدائنة واعتبار المؤتمر محفلاً لتبادل وجهات النظر وليس للتفاوض ، مع تفسير العناصر التى تتضمنها وثيقة الموقف الافريقى المشترك .

صدر حديثا

عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

كتاب

الطريق الآخر لمواجهة مشكلة المخدرات

خفض الطلب

للاستاذ الدكتور مصطفى سويف

ويعالج الكتاب واحد من أهم قضايا مكافحة انتشار المخدرات وهى قضية خفض الطلب على المواد المخدرة ، ويأتى هذا الكتاب مواكبا لمشكلة هامة يعانى منها المجتمع المصرى وهى قضية انتشار المخدرات والتى دعت اهل الخبرة والمختصين الى اجراء مجموعة من التعديلات الهامة على القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

ويضم الكتاب ستة فصول الاول عن معالم الطريق الى خفض الطلب على المواد المخدرة ، والثانى عن التأهيل ، والثالث عن الاستيعاب الاجتماعى للمدمنين الناقهين ، والرابع عن كيفية اعداد البرامج فى هذا الصدد ، والخامس عن كيفية تدبير الموارد وتعبئتها ، والسادس عن الصورة الهيكلية للاستراتيجية القومية الواجب قيامها لمواجهة مشكلة المخدرات .

رسائل جامعية :

القيم التعليمية للأبناء
وعلاقتها بغياب الأباء للعمل بالخارج (★)

جمال مختار حمزة(★ ★)

مقدمة :

تعد ظاهرة سفر العمالة المصرية للخارج من أبرز المتغيرات خاصة خلال عقد السبعينات ، فكانت بمثابة عوامل طرد بشرى صوب الدول العربية البترولية. واثبتت الاحصاءات الرسمية أن مصر ، من بين الدول العربية ، تعتبر اكثر الدول المصدرة للعمال الى البلدان العربية النفطية . وهذا وضع طبيعى اذ تذكرنا ان عدد سكان مصر يزيد عن ٥٠ مليون نسمة .

مشكلة الدراسة :

من المفهوم أن تعلم القيم قد يتم الى حد كبير عن طريق ملاحظة الكبار . واذا راعينا أهمية الجماعة الأولية التى ينتمى اليها الفرد، والمقصود بها الاسرة ،واذا سلمنا بأن القيادة فى تلك الجماعة الأولية فى البيئة المصرية تكون للأب ، وان عملية تكوين واكتساب القيم التعليمية مرتبطة باعتبار الأب النموذج والقائد فى الاسرة ، أضف الى ما سبق مايلاحظ الآن من حدوث اهتزاز للقيم المختلفة نحو العملية التعليمية ، وانهيار المستوى التعليمى ، والتحصيلى ، واذا كانت الهجرة من الظواهر الجديدة التى بدأت تسود المجتمع

(★) رسالة ماجستير فى علم النفس التربوى ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .

(★ ★) باحث بقسم بحوث التعليم والقوى العاملة ، بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(هجرة الكثير من الآباء للخارج) بحثا عن المادة والاستقرار المادى ، أو غير ذلك من الأسباب ، فاننا نفترض أن ابتعاد الأب عن أسرته لفترة طويلة يؤدى الى افتقاد الأبناء للنموذج . والقائد ، فتتباعد قنوات الاتصال بين أفراد تلك الجماعات الأولية ، وتتفكك الروابط الأسرية . وبالمثل تؤثر تلك النتائج على القيم التعليمية للابناء وبالتالى على تحصيلهم الدراسى . ودور الأب لا يقتصر على كونه مسئولا عن لقمة العيش بقدر مايمثل للأسرة عمادها النفسى والاجتماعى ، وبفقدانه تختلف العواقب حسب الظروف المحيطة .

وهكذا يمكن تحديد **مشكلة الدراسة** على النحو التالى –

أ – **هل تتأثر القيم التعليمية للابناء بغياب آبائهم للعمل بالخارج ؟**

ب – **هل توجد علاقة دالة بين قيمة التحصيل الدراسى وبقية القيم التعليمية** موضوع الدراسة ؟

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى :

أ – **من الناحية النظرية** : التعرف على بعض الآثار الناجمة عن غياب الأب للعمل بالخارج على الابناء فى مجال القيم التعليمية .

ب – **من الناحية التطبيقية** : الاستفادة من النتائج التى تتوصل اليها هذه الدراسة فى التخطيط وارشاد المسئولين والمربين فى ضوء الواقع الفعلى للتغلب على مايعوق تقدم الابناء فى مجال الدراسة .

وتتمشى هذه الدراسة مع الاهتمام الذى توليه الدولة للعاملين فى الخارج الى الحد الذى انشئت معه وزارة خاصة بهم أطلق عليها وزارة الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج ، وذلك بقرار جمهورى صدر فى ١٤/١٠/١٩٨١ .

تحديد المصطلحات :

أ – **القيم التعليمية** : تلك القيم التى يكتسبها الطلاب نتيجة لما يمرون به من خبرات متنوعة ، ومواقف حياتية مختلفة تجعلهم يستجيبون بدرجات

من القبول أو الرفض ، بصورة سلوكية واضحة وثابتة نسبيا ، تجاه مايقدم لهم من خدمات تعليمية ، ومايلمسونه من علاقات داخل المدرسة .

وفيما يلى بيان بالقيم التعليمية التى وقع اختيار الباحث عليها لاهميتها الخاصة :

١ – الطموح التعليمى .
٢ – التحصيل الدراسى .
٣ – التعلم الذاتى .
٤ – الاهتمام بالمدرسة .
٥ – مراعاة قواعد النظام المدرسى .
٦ – المشاركة فى النشاط المدرسى .
٧ – حب المدرسة .
٨ – الاستقلالية .

ب – مفهوم غياب الآباء فى الدراسة الحالية :

يقصد بهم المواطنون المصريون بالميلاد وصاروا آباء للطلاب انفسهم ، وليس من يقوم مقامهم ، ويكون سفر الآباء هجرة مؤقتة وليست دائمة أو هجرا . ومن الضرورى تواجد الأمهات مع الأبناء فى منزل واحد للمعيشة اثناء فترة غياب الآباء ، والقيام بمسئولية رعاية الأبناء .

مفهوم العمل بالخارج :

يشير مفهوم العمل فى الخارج الى نوع من انواع الهجرة المؤقتة ، فهى تمثل الهجرة التى ينتقل فيها الأفراد والجماعات من منطقة الى اخرى انتقالا مؤقتا ، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج البلد لفترة مؤقتة .

وتعرف كلمة هجرة فى اللغة بنسبتها الى الهجر الذى هو ضد الوصل . وكلمة الهجرة من هجر والاسم مهاجر من التهاجر ، وهى الخروج من أرض الى أخرى،والجمع مهاجرون .

حدود الدراسة :

تتحدد هذه الدراسة بمجالها ، ومداها ، وعينتها . فتقتصر على مجال القيم التعليمية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظتى القاهرة والجيزة ، كما تقاس بالاختبارات والمقاييس المستخدمة فيها ، وتتحدد نتائج هذه الدراسة بالعينة المستخدمة فيها،وهى مؤلفة من الطلاب الذكور بالمدارس الثانوية العامة .

الدراسات السابقة :

أ - دراسات تناولت أثر غياب الأب على بعض المتغيرات (التوافق الشخصى والاجتماعى) .

ب - دراسات تناولت علاقة غياب الأباء بالتحصيل الدراسى لأبنائهم .

ج - دراسات تناولت القيم .

د - دراسات اخرى حول التحصيل والتفوق والدوافع المعرفية .

فروض الدراسة :

أ - تختلف القيم التعليمية لدى الابناء الذين سافر أباؤهم للعمل بالخارج بالمقارنة بالابناء الذين لم يسافر أباؤهم للعمل بالخارج .

ب - توجد علاقة موجبة بين قيمة التحصيل الدراسى وباقى القيم التعليمية .

الأسلوب الاحصائى :

اتضح أنه من المناسب استخدام الاساليب الاحصائية التالية للتحقق من فروض الدراسة :

أ - تحليل التباين : يكشف تحليل التباين عن مدى الفروق بين مجموعتين أو اكثر .

ب - اختبارت : يستخدم «اختبارات» للمقارنة بين متوسطين وايضا لمعرفة اتجاهات الفروق .

جـ – معاملات الأرتباط : يستخدم معامل الارتباط كوسيلة تساعد على فهم الظاهر ، موضوع الدراسة من حيث علاقتها بكافة المتغيرات المرتبطة بها .

نتائج الدراسة :

بالنسبة للفرض الأول :

أ– تحقق بوجه عام ، حيث تبين ان هناك فروقا دالة عند مستوى (١.و) بين أبناء العاملين بالخارج . وأبناء غير العاملين بالخارج ، لصالح أبناء غير العاملين بالخارج ، ومتغيرات التحصيل الدراسى و الطموح التعليمى ، والتعليم الذاتى ، والاهتمام بالمدرسة ، واحترام قواعد النظام المدرسى ، وحب المدرسة .

ب – ولم تكن هناك فروق دالة فى بعد المشاركة فى الانشطة المدرسية .

جـ – أن هناك فروقا لصالح أبناء العاملين بالخارج عند مستوى (ا . و) على متغير الاستقلالية .

بالنسبة للفرض الثانى :

أ – أثبتت النتائج وجود علاقة موجبة عند مستوى (ا . و) بين قيمة التحصيل الدراسى وكل من قيمة الطموح التعليمى ، والتعلم الذاتى ، والاهتمام بالمدرسة ، واحترام قواعد النظام المدرسى ، وحب المدرسة .

ب – توجد علاقة غير دالة بين قيمة التحصيل ، وقيمة المشاركة فى الانشطة المدرسية .

جـ – بينما وجدت علاقة سالبة عند مستوى (ا. و) بين قيمة التحصيل ، وقيمة الاستقلالية .

يعقـد قريبـا

فى

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مؤتمـر

المجتمعات الصحراوية فى مصر

شمال سيناء

يعقد المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مؤتمراً لمناقشة نتائج البحث الأنثربولوجى الذى قام به المركز فى شمال سيناء ضمن مشروع .

المسح الأثنوجرافى للمجتمعات الصحراوية فى مصر

وينتظر أن يعقد المؤتمر خلال شهر فبراير ١٩٩٠

عرض كتب :

ثورة المعلومات :
حقيقة أم وهم (★)

اعد باشراف
مايكل تريبر
عرض من اعداد سكرتارية تحرير المجلة

يشهد العالم – منذ منتصف القرن الحالى بصفة خاصة – تقدما هائلا متسارعا فى مجال ابتكار آليات وأدوات جمع المعلومات وتصنيفها وحفظها واسترجاعها وبثها – ومن أهمها الكومبيوتر ، والروبوت – الانسان الآلى – والاقمار الصناعية ، وغيرها – وهو تطور بلغ من الاهمية أن سمى البعض ما حدث «بثورة المعلومات» ، على غرار الثورة الزراعية والثورة الصناعية ، بل ان هؤلاء يسمون العصر الذى نعيشه الان «عصر ثورة المعلومات» ، باعتبار انها الملمح المميز له او العنصر الاكثر بروزا فيه .

وحول هذا الموضوع يدور الكتاب الذى نعرض له هنا . وقد أعد باشراف مايكل تريبر ، الذى كتب مقدمته . وشارك فى اعداد مادة فصوله التسعة تسعة كتاب ، بعضهم اكاديميون ، وبعضهم ممارسون للعمل الاجتماعى ، وبعضهم رجال دين .

يعرض الكتاب بالتحليل والمناقشة لفكرة ان التقدم التكنولوجى يسير فى اتجاه وبمعدلات تتجاوز قدرة الانسان على تقدير نتائجه وأثاره ، فضلا عن التحكم فى مساره . واذا كان هذا ينطبق على مجالات عديدة ، فانه اكثر ما يكون صدقا بالنسبة لما يسميه البعض «ثورة المعلومات» أو التطور الهائل

(★) Michael Traber, ed., The Myth of the Information Revolution, Sage Publications, London, 1986. 146 p.

فى مجال الاتصال . وهى فكرة لم تعد مقصورة على فلاسفة الاخلاق ورجال الدين والمصلحين الاجتماعيين بعامة ، وانما تعدتهم الى العلماء الاكاديميين .

والخطير فى الموضوع – فى نظر هؤلاء جميعا – هو ان الامر لم يعد مقصورا على العجز عن الفهم والتحكم او الضبط ، وانما تعداهما الى اساءة استخدام المعلومات على نحو يمكن من التسلط والقهر ، سواء من قبل مجتمعات فى مجتمعات اخرى ، او من قبل فئات محدودة او صفوات فى قطاعات من الناس فى المجتمع الواحد .

لقد أدت التكنولوجيا المتقدمة فى مجال المعلومات والاتصال – وما زالت تؤدى – خدمات غير مسبوقة فى مجال الاتصال التليفونى بين مختلف أنحاء العالم ، وتبادل المعلومات ، والبث التليفزيونى ، والتقدم الأقتصادى ، وغيرها.

ولكن حين نكون بصدد انتشار ثورة المعلومات ، يلزم ان نأخذ القضايا الآتية فى الأعتبار :

١ – يتجه تطور المعلومات فى حالات كثيرة نحو زيادة تعقدها وارتفاع مستوى ما يحتاجه استيعابها والافادة منها من تخصص وكفاءة وخبرة لا يقدر عليها الكثيرون .

٢ – تقتضى الافادة من ثورة المعلومات من قبل مجتمع ما وجود ابنية اساسية للتعامل معها لاتستطيع الدول الفقيرة أن توفرها .

ولهذا تتسم فرص الافادة من ثورة المعلومات ، سواء بالنسبة للمجتمعات المختلفة أو للفئات المختلفة فى المجتمع الواحد ، بانها غير متكافئة . فالتكنولوجيا الاكثر تقدما هى دائما محتكرة بواسطة المجتمعات المتقدمة ، وفى داخل كل مجتمع بواسطة الصفوات (الصناعية ، والمالية ، والعسكرية ، وغيرها) فى حين ان مجتمعات كثيرة – فى العالم الثالث اساسا – وقطاعات كبيرة من الناس فى كل مجتمع ، تظل بعيدة عنها عاجزة عن استعمالها ، بل وتصبح موضوعات لاساءة استعمالها معهم من قبل محتكريها .

ولعل هذا مما دعى البعض الى القول بأن التقدم التكنولوجي الهائل فى مجال المعلومات لم يتحول الى ثورة يتحقق بها اثراء الحياة الانسانية : فى

صورة مزيد من الرخاء اقتصاديا ، والمشاركة الشعبية سياسيا ، ودعم الهوية الذاتية للجماعات المختلفة حضاريا .

ومن هنا يرى البعض ان الثورة فيما حدث هى وهم ، وينادون «بثورة مضادة» ، تصحح الاخطاء (الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والحضارية ، وغيرها) فى ثورة المعلومات .

لقد كان من أخطر نتائج ثورة المعلومات تقويض السيادة القومية لبعض الدول . اذ ان الدول المتقدمة تملك الأن وتحتكر استعمال آليات وأدوات بالغة التقدم والفاعلية فى مجال جمع المعلومات - فى مختلف المجالات - الاقتصادية والعسكرية والحضارية وغيرها - وتصنيفها وحفظها ، واسترجاعها ، وبثها ، واستعمالها . ويجرى ذلك على نحو يمكنها من أختراق الحدود الجغرافية والسياسية والحضارية لبعض المجتمعات ، والوصول الى أخطر أسرارها ، واستعمالها واساءة استعمالها على نحو يحقق مصالحها على حساب مصالح غيرها .

والاخطر من هذا والأبعد منه اثرا هو استعمال واساءة استعمال الإمكانات الهائلة التى تقدمها ثورة المعلومات بواسطة الشركات متعددة الجنسيات فى أختراق المجتمعات والفئات الاجتماعية التى يوجد لها مصالح فيها . فإذا كان سلوك الدول يمكن أن يضبطه ما تفرضه الأعراف الدولية والتوازن الدولى من التزامات ، فإن سلوك الشركات متعددة الجنسيات لا يخضع عادة لاى ضابط سوى تحقيق مصالحها الذاتية بأى ثمن..

ويظن أن جانبا كبيرا مما تعانى منه الدول النامية من عدم استقرار سياسى ، وتخلف أقتصادى ، وتهديد بضياع ألهوية الحضارية ، يرتبط بما توفره ثورة المعلومات من امكانات يساء استخدامها .

ويستعرض الكتاب وضع دول العالم الثالث المختلفة فى مجال ثورة المعلومات . ويركز على أمور محددة من مظاهر هذه الأزمة - واسبابها فى وقت واحد - منها :

١ - سيطرة الوكالات متعددة الجنسيات العملاقة على عمليات توليد المعلومات وصياغتها وبثها .

٢ - وما ترتب على ذلك من نتائج خطيرة ، منها :

أ - تحريف الاخبار على نحو يضر بمصالح دول العالم الثالث.

ب - التدفق غير المتوازن للمعلومات : فمعظمها يأتى من الدول المتقدمة الى دول العالم الثالث ، وقليل جدا منها فى الاتجاه المعاكس. كما ان التدفق يجرى بحيث يخدم مصالح الدول المتقدمة على حساب غيرها.

جـ - ضعف تبادل المعلومات بين دول العالم الثالث بعضها والبعض الآخر.

ولقد بذلت دول العالم الثالث وبعض المنظمات الدولية - وما زالت تبذل - جهودا مضنية لتصحيح الوضع . ولكن مما يدعو الى الشعور بالاحباط واليأس أن الفجوة بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث تزداد اتساعا بدلا من أن تضيق.

ولعل من أهم أسباب ذلك :

١ - أن دول العالم الثالث غير منتجة - وغير قادرة على الانتاج - فى مجال ثورة المعلومات ، وانما هى مجرد مستهلك يعيش تحت رحمة المنتج.

٢ - أنها فقيرة فى امكاناتها (المالية ، والبشرية ، والفنية ، والتنظيمية ، وغيرها) على نحو يحد من قدرتها على حيازة ما يوفره التقدم التكنولوجى من امكانات.

٣ - انها موضوع فعل الدول المتقدمة ، تتحقق مصالح هذه الاخيرة على حساب مصالحها هى.

وأخطر من عجز دول العالم الثالث عن تصحيح وضعها على الصعيد العالمى فى مجال ثورة المعلومات ، اخفاقها المزرى او سلوكها المشين على المستوى المحلى أى داخل المجتمع . فالدولة والجماعات. صاحبة المصالح - الصفوات الاقتصادية والعسكرية والأمنية الداخلية ، وغيرها - تحتكر أهم ما توفره ثورة المعلومات وثورة الاتصال من آليات وأدوات . وإذا كانت قد استعملته وتستعمله بصورة حميدة فى بعض الأحيان - وبخاصة فى حركات الاستقلال السياسى والتنمية - فإنها تميل إلى إساءة استخدامه فى

معظم الحالات، لتحقق مصالحها فى احتكار السلطة، والكسب، وما إليهما، على حساب الجماهير العريضة، التى تحرم من حقها فى المشاركة سياسيا، والحصول على نصيب عادل من الناتج القومى اقتصاديا، والحفاظ على هويتها حضاريا.

وفى تعليق شبه ختامى يشير الكتاب إلى أن البحث الاجتماعى فى مجال ثورة المعلومات مازال - على الرغم من تسارعه - متخلفا عن استيعاب أهم أبعادها والكشف عن أهم تأثيراتها ونتائجها. ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها:

١ - إنه مازال مجزءا موزعا غير متكامل ولا متسق.

٢ - وهو غير متواصل، ومن ثم لايساعد فى توفير التراكم الذى يمكن من تحقيق التقدم.

٣ - انه يدور فى حذود الجوانب الفنية لموضوعه، ولم يتجاوزها لتحليل شامل لكل جوانبها وأهم أثارها من المنظور الاجتماعى.

وعلى الرغم من ذلك، فانه ثمة ما يدعو إلى التفاؤل بإمكان تحقيق شىء فى المستقبل القريب. ويرجع ذلك إلى أن ثمة اقتناعا بين عدد كاف من الباحثين بالأسس السليمة التى يمكن أن تقوم عليها حركة بحث جاد مثمرة لثورة المعلومات. ومن أهم هذه الأسس:

١ - ان الافادة من ثورة المعلومات - بل واستيعابها - تحكمها عوامل اجتماعية - اقتصادية، وسياسية، وحضارية، وغيرها - كثيرة.

٢ - ان إمكان الابداع والاسهام فى ثورة المعلومات يقتضى توافر شروط محددة ومازال معظمها بعيداً عن متناول يد العالم الثالث.

ويختم الكتاب مناقشة هذه النقطة بالاشارة إلى أهم عناصر برنامج بحثى كفء لثورة المعلومات وهى: الاحتياجات الاجتماعية، وإمكانات البنية الأساسية، وما هو الملائم، ومتطلبات توفيره، والإفادة منه، وصيانته ودعمه، وما قد يترتب على ذلك كله من نتائج.

وأخيرا يشير الكتاب إلى أن « الطريق البديل » ، الذى يمكن من الخروج من الأزمة الراهنة وتفادى تفاقمها ، يمكن أن يتحقق :

١ – على المستوى العالمى :

بإيجاد نظام معلوماتى عالمى جديد « على غرار النظام الاقتصادى العالمى الجديد » .

٢ – وعلى المستوى القطرى :

بتصحيح كل مظاهر الانحراف فى استعمال ما توفره ثورة المعلومات من إمكانات ، عن طريق الضبط الذاتى من قبل الأفراد والدعوة الدؤوبة من قبل الجماعات .

وعلى المستويين يلزم أن يقوم النظام البديل على أساس مصالح جماهير الشعب ، الاقتصادية والسياسية والحضارية وغيرها ، وكل المجتمعات ، لا الصفوات داخل كل مجتمع والمجتمعات المتقدمة على مستوى العالم .

أما الطريق إلى تحقيق النظام البديل فهو :

١ – جهود المنظمات الدولية .

٢ – جهود الجماعات الخاصة . ومن أبرزهم رجال الدين ، والفلاسفة الأخلاقيون ، والمصلحون الاجتماعيون .

يقدم هذا الكتاب ما يمكن أن يستثير اهتمام قطاعات عريضة من القراء المهتمين بالاشكاليات الكبرى أو التحديات الأساسية التى ينطوى عليها مستقبل البشرية ، يستوى فى هذا الأكاديميون منهم والمتخصصون وغيرهم .

ويرجع ذلك إلى ثلاثة أمور على الأقل :

أولها هو موضوع الكتاب ، وهو ثورة المعلومات ، أخطر ما ينطوى عليه حاضر الجنس البشرى ومستقبله على الاطلاق فى نظر كثيرين .

والثانى هو زاوية الرؤية أو التوجه العام.فهو عمل فى النقد الاجتماعى ، أى أنه لايكتفى بعرض وتحليل مادته وإنما يركز على تقييم دلالتها بالنسبة

للحياة الانسانية. وفى هذا ينقد بعضا من أهم المقولات الشائعة بكفاءة عالية ومنطق مقنع.

والثالث هو الأسلوب الذى اتبعه فى التحليل والمناقشة. فهو يتعرض لمختلف جوانب الموضوع، ويعتمد فى ذلك على أحدث الدراسات فى مجاله.

وعلى الرغم من أن الكتاب ليس من إعداد مؤلف واحد، فإنه - ربما نتيجة لتخطيط دقيق - جاد بحيث تكمل فصوله التسعة بعضها بعضها بدرجة واضحة. اعتقد أن الكتاب قد وفق بدرجة واضحة فى طرح ما تصدى لعرضه.

فمن ناحية أولى أبرز الأهمية البالغة لثورة المعلومات، ليس فقط من حيث التفاوت الحاد فى امتلاك - أو القدرة على امتلاك - عناصرها سواء على المستوى المحلى القطرى والعالمى الدولى، وإنما فيما يترتب على ذلك من نتائج. وفى هذا المجال تبدو الاشارة إلى وضع دول العالم الثالث - والذى ينطوى على مخاطر مخيفة تستحق مناقشات كثيرة.

ومن ناحية ثانية أفاض فى تحليل ما يترتب على ثورة المعلومات، وهى تطور علمى وتكنولوجى فى الأساس، من نتائج اجتماعية (اقتصادية، وسياسية، وحضارية، وغيرها) بالغة الخطورة. والأمر لا يقف عند حدود التوزيع غير المتكافىء للمعلومات، وانما فى إمكان استخدامها فى اثراء حياة البعض على حساب آخرين.

ومن ناحية ثالثة، تعرض الكتاب، من خلال نماذج لبحوث أمبيريقية - لحركة البحث فى الموضوع، والمح إلى ما استطاعت أن تنجزه - وهو قليل، وأشار إلى ما يلزم أن يطرأ عليها من تعديلات سواء فى بلورة المشكلات، أو منهج الدراسة، أو أدوات التحليل.

وأخيرا فان من أهم ما ينطوى عليه الكتاب من فائدة مناقشته للقضية التى تضمنها عنوانه. فما جدوى التراكم الهائل المبهر للمعلومات وأدوات التعامل معها؟ إذا كان لا يفيد فى اغناء الحياة الانسانية وتحقيق تقدم للقطاعات

المختلفة للسكان من المجتمع الواحد والمجتمعات المختلفة فى العالم، بل على العكس من ذلك تستعمل أداة للتسلط والقهر وافقار الحياة الانسانية بالنسبة للكثيرين.

ولكن الكتاب لم يتطرق إلى عدد من أهم القضايا فى الموضوع، أو جاء تحليله لها مبتسرا غير مفيد. ومن أبرزها:

١ - هل يمكن أن تتحقق فكرة «نظام معلوماتى عالمى جديدة»، يتحقق به توزيع عادل للمعلومات وأدوات التعامل معها، وينتفى به إمكان استخدام المعلومات من قبل البعض - سواء على المستوى القطرى والعالمى - للتسلط والقهر. فعلى الرغم من أنها فكرة جميلة ومبهرة على المستوى التأملى إلا أنها غير قابلة للتطبيق.

٢ - وكيف تتجاوز الدول المتخلفة وضع التخلف. فإذا كان تأخر هذه الدول هو ثمن ما حققته الدول المتقدمة، فكيف يمكن أن تقبل الأخيرة مختارة وضعا يهدد تقدمها بالانتكاس. ومن ناحية أخرى فليس لدى الدول النامية الامكانيات والظروف التاريخية التى تحقق بها ما أنجزته الدول المتقدمة من تقدم.

٣ - وعلى المستوى القطرى، كيف يتحقق توزيع عادل للفرص الاجتماعية، ومنها عناصر ثورة المعلومات، فى ظل تسلط نخب اجتماعية صغيرة، وغيبة أهم مقومات المجتمع المدنى، وتهميش قطاعات عريضة من السكان.



REFERENCES

1 . Durkheim, E.; The division of Labour in Society, The Free Press, Macmillan, (1964) .

2 . Eames, E.; Anthropology of the City, Prentice Hall, New Jersey, (1977).

3 . Hussien, Aleya, H.; Al-kharga Oases, The General Book Association, Alexandria, (1975) .

4 . Hunter, D. and Whitten, P.; Encyclopedia of Anthropology, Harper and Row, London, (1976) .

5 . Southall, A.; Urban Anthropology, Oxford University Press, (1973) .

CONCLUSION

The analysis of the urbanization process in the community subject to the study is based on Durkheim's concept of homogeneity in the village and heterogeneity in the city. Among the most important consequences of the urbanization process in Boulak are:

(1) The increase in population as a result of immigration and development projects.

(2) The shifting of most people from farm work to other professions and the emergence of a new category of those working in farming.

(3) The increase in population does not necessarily mean the emergence of an urban centre. What is more significant is the population's interaction in order to strengthen relations, achieve comprehensive integration and consequently development. Many new relationships appeared between the original residents and the new settlers. Most important of these relations, are those attained through marriage as well as economic and political ones achieved through participation in the local unity.

(4) Return migration has had its role in urbanizing and changing Boulak.

(5) The slow economic discrepancies among people.

(6) Moral values are still strong and obvious in orienting the behavior of the people.

(7) Urbanization has created a new pattern of stratification which is more intricate and complicated. Its bases are now different from those that used to exist before the emergence of new social groups.

(8) The emergence of Boulak as an urban centre does not mean the lack of solidarity relations Neighbouring, kinship and friendly relations have appeared Boulak has become a small town as a result of specialization, labour division and shifting from homogeneity to heterogeneity.

Will Boulak, as a small town, affect the surrounding villages ?

It can be said that the traditional community of Boulak has changed into an urban center as a result of the implementation of development projects. This community has been subject to a geared urbanization process imposed by the government to stop immigration to Al Kharga city and other big cities and also help keep the original residents in their homeland. Boulak has shown some of the characteristics of the modern administrative system, since the new roles are associated with the economic and political organization of the national community. The transformation of Boulak to an urban centre does not mean an entire loss of its basic features. It still combines both the urban features and the raral ones. Relationships are still not utterly non-economic. At this stage of urban growth, it can be considered a town.

on criteria other than those of the traditional authority, which was mainly based on patrilineal kinship . The political system in Boulak was based on a heirarchy, with the mayor at its top, assisted by the heads of lineage groups selected on the basis of age, social status and wisdom . Power moved from the family to a bigger unit represented in the lineage sheikh then the mayor, who performed his job through family authority and who was given titles according to kinship terminology . Authority passed on through inheritance or settlement precedence . He used to perform his job through moral obligation through the kinship and economic systems.

At present, a new local administration has been set up in Boulak as a new urban centre. This consists of the people's council replacing the old traditional authority. This administrative organ is composed of 16 members selected from among the local residents. Boulak is represented by 7 members chosen on ultimately new bases, namely education, wisdom, the ability to settle disputes ... etc . Villages affiliated to Boulak are represented by 9 members on the people's council. In addition, there are other appointed officed which represent government departments. This administration attends to and supervises the services and facilities offered by the government. This situation has led to the emergence of new local leaderships consisting of category with a special social status, less traditional type of authority and more power to realize interaction and integration between Boulak and the surrounding villages.

This change in all conditions has enabled members of the community to move and act more freely. It has also led to the endon of inheriting a certain social status. Any individual can now become member of the newly introduced local organizations and can play a role in the new social and political organizations. Now, he no longer submits to or is a follower of traditional authorities .

Because of education, professional and vocational work, training, capital investments and specialization, social mobility in Boulak started to emerge even at a slow rate. This has helped some individuals to change their social positions

new criteria have appeared to the choice of potential wives and husbands. It is now preferable to marry working women and also to marry men from among new settlers. Marriage bonds now exist between Boulak and other surrounding villages inhabited by upper Egyptians. The value of the dowry - especially the postponed part of it - has gone up because marriage to outsiders, which might threaten its stability and continuity[15] Contractual agreements also appeared as to the dowry and the furniture inventory .[16] Marriage age has also gone up because the increasing time spent in education, and marriage among non-farming careers is now highly valued .

The regional distribution imposed by environmental conditions played a basic role in integrating and linking members of the same lineage group They were closely connected in the traditional society in a way which enabled them to absorb any conflicts, disputes .. etc . Homogeneity always led to solidarity and cohesion among members of the group and members of the community related to them in different ways Housing distribution reflected the degree of relatedness among the closely situated houses . Now a radical change has occured in residence location of the members of the lineage group . Members started moving to new houses spread over other groups' locations by buying new houses and construction lands This was helped by the sons' economic autonomy and their tendency to work in nonfarming jobs . This, in turn, has led to the emergence of the nuclear family as a unit of the kinship system Economic autonomy was succeeded by autonomy from the extended family . Neighbouring relations appeared to stand side by side with kinship relations in the new residential areas and became basic components of the social structure

The prestige of the new local leaders is now derived from and based

15. The Dowry now ranges between L.E. 1000 and 2000, and the postponed part has reached L.E. 3000 .

16. The furniture inventory is a list of all the contents of the household (furniture, appliances ..etc). signed by the bridegroom to the interest of the bride before she moves to his house .

than mutual help. The inhabitants of Boulak now rely on the surrounding villages and the city of Al Kharga in satisfying their basic needs. Similarly, the latter rely on Boulak in satisfying their needs of services Thus, contracting appeared as a value in addition to labour contracts, wages and fixing working hours Law replaced tradition, contracts spontaneity, and individual responsibility collective reponsibility. New types of relationships, such as labour relations, appeared. More freedom is now acceassible to the individual in the selection of roles and behavior Work in a certain profession is no longer confined to a special group who inherit it generation after generation More freedom of expression and participation has also appeared

The emergence of this complicated structure of new roles has played a significant role in disintegrating the prevalent collettive activities and of replacing them with new categories that were the outcome of professional differences. Even in the field of agriculture, there appeared a group of new farmers completely different from their predecessors who used to work on the same field in the traditional society Economic interest has become the basis of all dealings and transactions geared by cash payaments

Sources of income and wealth have become quite numerous and open for everyone so that they are no longer confined to inheritance and agricultural production, but rather include investment and high revenue yielding projects

As to expanding such income, most people tend to do this on the purchase of modern household appliances,so that most houses now have refrigerators, gas stoves, washing machines, televisions and video sets More money is now spent on the purchase of furniture, clothes and luxuries

The role of the Boulaki woman hss also been subject to radical changes as aresult of urbanization and new styles of life. Among these inportant changes are the legal ones for requesting her right in property registered in her name, her resorting to law, going out to do different jobs, getting higher education, getting married to nonkins and enjoying independent life away from the husband's family. Moreover,

and which were associated with agriculture.[13] Such workers moved into new careers such as: blacksmithing, mechanical work, electrical work, vehicle mechanics and maintenance, carpentry, government departments' and cleaning. A number of carees in the economic field also appeared, such as trading in cattle, food stuffs ..etc.. Many workers also joined development projects, reclamation operation, workshops, maintenance, vehicle driving, power stations, hydrolic stations...etc. A number of qualified people among the residents started to work as doctors, veterinarians, agrliculturalengineers and teachers. The latter exist in huge numbers that satisfy the need of the area. Females tend to work in many fields with special preference to the teaching profession. They also work as scial workers, murses, and in all administrative government departments especially the newly introduced ones. Trading has also flourshed, so many shops selling imported goods have been opened Some started to buy cars and rent them as means of transportation both for passengers and goods. This also applies to tractors which are rented by farmers in newly founded villages[14] In other words Boulak has become an employment centre for technical and adminstrative skilled jobs done either by original residents or incoming ones from Al Kharga district or outside it. This has led to an unemployment problem, because a number of graduates were left without jobs. It also created other associated problems as the shortage of labour in farming.

All this has had its effect on the emergence of professional and cultural heterogeneity. Similarities in economic activities have changed into discrepancies as a result of labour division and population growth and the subsequent results such as differences among individuals as a result of working in differing fields. This reflects differences in fields of specialization so that cooperation is now based on such difference rather

13. Among the jobs that became extinct are: the well controller, who was in charge of distributing the water according to each farmer's ownership; the village crier; medicine practicing barber; the shepherd; palm trimmer and the midwife .

14. Tractors bought for the purposes of renting to farmers amounted to 15 in addition to 45 vans .

Table (1)
Higher Education Tendencies in Boulak in 1982[13]

Faculty	Number
Medicine	6
Engineering	2
Science	9
Commerce	6
Law	6
Arts	29
Agriculture	4

This data indicates the tendency towards education and the detachment from the cultivated land, the diversity of jobs in Boulak and the surrounding villages. Technical education also appeared and many of the native pupils joined the trade school in Al kharga and the technical training centres. Parents also tend to keep their children away form the land. Some young boys started to work for cash, especially among the sons of the newly founded villages. On the other hand, young girls prefer commercial and general education.

New careers appeared and jobs became so diversified. as a result of the opportunities created by development projects. The number of people working in agriculture has decreased quite sharply. Only old people of the age of 50 and new land-owners of reclaimed land were the ones working in farming, which means an acute shortage of labour in this field. A new category of farm labourers emerged among those who settled in the area in the hope of acquiring land or some of the bedouins living in the vicinity of Boulak. The natives of Boulak moved to new labour centres and participated in the new social and economic system as labourers whose position has changed from the self-production system governed by traditional social relations. This has led to the disappearance of many traditional careers which prevailed before

which is considered one of the modren froms of economy. Services in health, educational, social and economic fields were centralized in it. Moreover, new cooperative, consumption, agricultural and cultural organizations were set up in addition to a cultural centre, a central telephonel office, a post office, rations office, a bank, village service bank, a veterinary unit, a development society, and a flour store. A police station, a fire brigade, and a market place for selling the products of the nearby villages and satisfying their needs are being established. Projects for extending the use of electric power, drinking water, and the construction of new houses have been completed. Furthermore, more technology is being adopted in several fields in general and education in particular. A preparatory and a secondary schools have been set up to spare the pupils the trouble of going to Al Kharga city for education. In 1982, the number of pupils in the secondary education amounted to 44 (11 girls and 33 boys); in the preparatory stage 158 (103 girls and 55 boys) and in the primary stage 319 (165 girls and 154 boys).[11] There are also two kindergartens. As to higher education, it has been noticed that those joining higher education institutes outside Al Kharga area always tend to select theoretical studies as is indicated in the following table[12] .

11. This information is derived from the writer's follow up study conducted in Feb. 1983 .

12. This data was obtained while the writer lived in the community subject to study. Feb. 1983 .

The village constitues a regional unit and also one for mutual assistance, which leads ti coherence and soial solidarity. The extended family represents the kinship unit. the lineage is also the kinship structure unit, and the family represents production and a consumption unit, Moreover, behavior is characterized by homogeneity and indistinguishability. A child grows up inside the kinship group which contributes to his social upbringing until he grows up, then it does the same to his marriage by paying his dowry, choosing his wife, until he becomes a member in the paternal unit and plays his part in the economic activity .

Boulak represents the pattern of a village which appeared in atural way and grew up gradually. It is characterized by population homogeneity as to kinship origin. A group of arbitrarily created villages in the reclaimed Iands now surrounds it. New non - native Iandowners have moved to live in these villages together with other new comers from Al Kharga area. Thus the Boulaki community is now made up of various groups with discrepant cultural backgrounds as a result of immigration and resettlement movements.

In 1966, the total population of Boulak was 1773, all of whom were natives. In 1982 it amounted to 4500. As to the surrounding villages, they had a population of 2000 in 1966. This increased to 3361 in 1982. Thus, the pupulation of Boulak as a centre reached 7861 in 1982 as a result of immigration and the return of original natives.(9) Thus, the population structure of Boulak has become heterogenous, since it holds a strange mixture of the original natives, upper Egyptians (new Iandlords), incoming settlers seeking employment. It has changed into an urban administrative centre extending its administration to the newly founded villages.(10) Its economy has changed into a horizontal one,

---

9. The writer conducted a follow up study of Al kharga area in 1983, and 1989 .

10. A decree was passed to the effect of changing Boulak into a second city to Al Kharga in Feb. 1983 after it acquired this urban frame .

the majority of the population. The village also represents a kinship unit, since pepole are related by patrilineal kinships. There are five lineage groups in the village. Each is associated with the name of its founder and the place it resides in. Houses of the group are assembled in one area named after its founder. Each consists of a number of extended families each having its possessions of wells, water and land.[7] Boulak was characterized by homogeneity since all groups were eaual members of the village having very little ranking. The heads of lineage groups- through their descent- represent- the members of lineage in the traditional authority and assist the Mayor. They have a sene of belonging to their village, and even those who migrated to big cities have never broken their relationships with their homeland and have always shown their desire to return.

The economy of the village depends on agricultre, which represents the main economic activity of the whole population in addition to cattle breeding. Cooperation exists among the different kin groups in social and economic activities which aim at consumer goods production.[8] Dates constitute the cash crop on which they rely for securing their needs and requirements of commodities, services and marriage. Agricultural activities were practiced within the lineage, since these are based on the kinship system and the economic cooperation is the basis of social life.

The lineage, with its multiple generations, practices agriculture and other economic activities in the name of its founder. All members cooperate in cultivating the land, getting underground water irrigation, etc. In addition, ownership is collective, belonging to the whole lineage and distributed among families. Ownership was originally that of water, because whoever owned it, cultivated the fields.

---

7. Houses in Boulak were concentrated in the middle and north parts of the village. Construction extended south. Cultivated lands, palms and gardens were concentrated in the eastern part. Whereas reclaimed land was concentrated in the western part .

8. Among the important crops of the area were corn, barley, rice and some kinds of vegetables that they depend on whether in winter or in summer.

the Al Kharga area, which was the centre of development projects and immigration processes. The city became an active commercial labour market, communication network, service and government departments centre. It also became the field of carrying out services and care plans in different health and education spheres. Education was closely associated with the economic development objectives, therefore, technical, trades, agricultural and training schools were founded. All this led to the end of relative isolation and labour immigration. It has also led to complicated overlapping economic interests, reliance on monetary payments, the acceleraton of production and consumption, the emergence of new froms of expenditure and the improvement of the standard of living. The traditional city of Al Kharga thus adopted the urban style, which has had a great impact on the population structure and the homogeneity of the society. In 1966, the population of the city was 39065, 1338 of whom were immigrants. In 1980 this population amounted to 100,000, as a result of immigration and the natural increase of population.[5] Boulak represented one of the traditional villages of Al Kharga oasis area which incoropated five of them.[6] It is situated 28 Km south of Al Kharga and is on the cross-roads linking the old and new villages .

The traditional Boulak represents a social, economic and kinship unit, since a strong relationship exists between regional distribution and ownership. Each village has its own possessions of land and water,on which it relies in agriculture, which was considered the main profession for

5. In 1960, the population of Al Kharga and Al Dakhla areas was 73584, 34519 of whom were in Al Dakhla .

6 . Al Kharga includes five traditional villogas, Al Kharga, Ganah, Boulak, and Paris to the south and Al Mounira towards the north. With the establishment of new villages the number amounted to 15 villages .

1). Expanding the cultivated areas both vertically and horizontally, through land reclamation and making use of underground water .

2). Populating the area, by encouraging immigration, thus alleviating the pressure on cities and over - populated areas.

3). Distributing the reclaimed land among a large number of the needy and the poor of the original inhabitants of the area or other areas.

4). Providing services and eliminating isolation by connecting desert folks with the national commuity.

Development has played a highly significant role in changing the economic sytsem and the emergence of new economic and social instituions. This is because the project incorporated a development plan in the field of industry which included the setting-up of some industries for serving the environment and providing local people with technical training. The new production units helped open up new employment fields for both the young and the old and turned many people into skilled workers in newly introduced fields. This had a great effect on agricultural production and on the village structure by attracting farm labourers to new labour centres, which contributed to the emergence of new urban centres. This was followed by the introduction of new institutions, such as syndicates and labour unions, which attracted many workers. This, in turn, has led to more diverse and complicated social relationships in addition to the creation of new ones. Thus, Al Kharga city emerged as a capital of the New Valley, and second to it in importance, as an urban centre, was the small city of Boulak. Boulak has absorbed huge numbers of workers among the local residents, incoming ones who returned to the area. Up to 1967, the number of skilled labourers working in the project amounted to 2286 from the residents as well as the immigrants whereas the unskilled ones reached approximately 700. The most outstanding mass immigration movement took place in Al Kharga areas in 1966 .Up to 1966, the number of immigrants aiming at acquiring reclaimed land reached 1916. These settled in newly founded villages for that purpose. The total number of these villages was 15 in

how urbanization processes develop, thus achieving a clear understanding of the intricacies of the urban environment and related problems.[3]

This research paper aims at identifying development and urban growth in one of the traditional communities in the New Valley (Boulak). Since this is a traditional community that has undergone a change process from the state of homogeneity and (mechanical solidarity) to that of heterogeneity, (organic solidarity),and contractual and administrative relations as a result of development projects.

The New Valley project is considered one of the major economic production projects adopted for the achievement of societal development in desert areas in general and in Al-Kharga oasis area in particular. This project has a significant role in re-directing immigration movement prevalent in this area before.[4] Immigrants from this area used to go to big cities, especially Cairo, Alexandria and Suez. The project attracted huge numbers of immigrants who were seeking new job opportunities, in addition to poor peasants living in densely populated areas with limited cultivation resources. The project has also played a major role in affecting reverse immigration, since many of the original inhabitants of the area began to return to take part in developing their community and exploiting their resoures. This was quite obvious in Al-Kharga oasis and its traditional villages in particular. The projects primarily depend on agricultural development by making use of underground water, which is considered the soul of irrigation. Thousands of acres have been reclaimed. Among the important goals of the project are :

---

3. Hunter, D.A. and Whitten, P., **Encyclopedia of Anthropology**, Harper and Row, London, 1976. P. 398.

4. Administrative- wise, the New Valley includes: Al - Kharaga, Al Dakhla, Al Farafra oases. It is situated in the eastern part of the western desert. Since 1961, this area has been under local administration authorities. Development projects started there in 1959. These projects are known under the name (New Valley). The area was characterized by stability and relative isolation. It also suffered a great deal from the lack of services and care in different fields until this development project was commenced .

DEVELOPMENT AND URBAN GROWTH : AN EXAMPLE FROM THE NEW VALLEY, EGYPT

Alia Hassan Hussein(*)

There has been an ever accelerating interest in urban studies in the different disciplines of the social science, as a consequence of the increase in the size of the population in the cities of the developing world. Urban anthropology, which constitutes a new subfield of anthropology, is concerned with examining this phenomenon, in addition to the comparative studies of cities, as to be able to scrutinize the discrepancies among the different urban centres.[1] Such an endeavor, thus lead to an expansion in the sphere of the anthropological studies. Urban anthropology also aims at bridging the gap between micro-social research focusing on personal relations and macro-social studies that tackle urban structures .[2]

Some anthropologists focus their attention on the population of traditional rural and tribal societies who setlle in cities in search for better employment opportunities, in spheres completely different from the ones they used to do before, as a result of development and industrialization processes experienced in such societies . Hence, the interest in analysing the changes that occur in the different aspects of city life, and identifying

---

* Assistant Professor of Anthroplogy, Faculty of Arts, Cairo University (Beni Soeuif)

1 . Enam, E.; **Anthropology of The City**, Prentice-Hall, New Jersy, 1977, P. 33 .

2 . Southall,A., **Urban Anthropology, Cross Culture Studies of Urbanization**, Oxford University Press, 1973, p. 7.

The National Review of Social Sciences

Vol. 26 **September 1989** **No. 3**

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P. O., Cairo, Egypt

Editor in Chief

Ahmed M . Khalifa

Assistant Editor
Ezzat Hegazy

Correspondence :
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research,
Zamalek P.O., Cairo, EGYPT .

Price :
US $ 5 per issue
US $ 10 per volume

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research Cairo

CONTENTS



Vol. 26 **September 1989** **No. 3**